الإثنين 28 حزيران 2021
العدد 4376 السنة الخامسة عشرة
Lundi 28 juin 2021 nº 4376 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
إدارة التفليسة
بـ 1200 مليار ليرة

- **أياد الخليل**
سياسة العلاج بالصدمة
- **محمد وهبة**
الأزمة المفتوحة
- **ماهر سلامة**
الثروة تزداد تركّزاً

خسارة مدوّية للأحزاب في «المهندسين»
«النقابة تنتفض» فتنتصر [6]

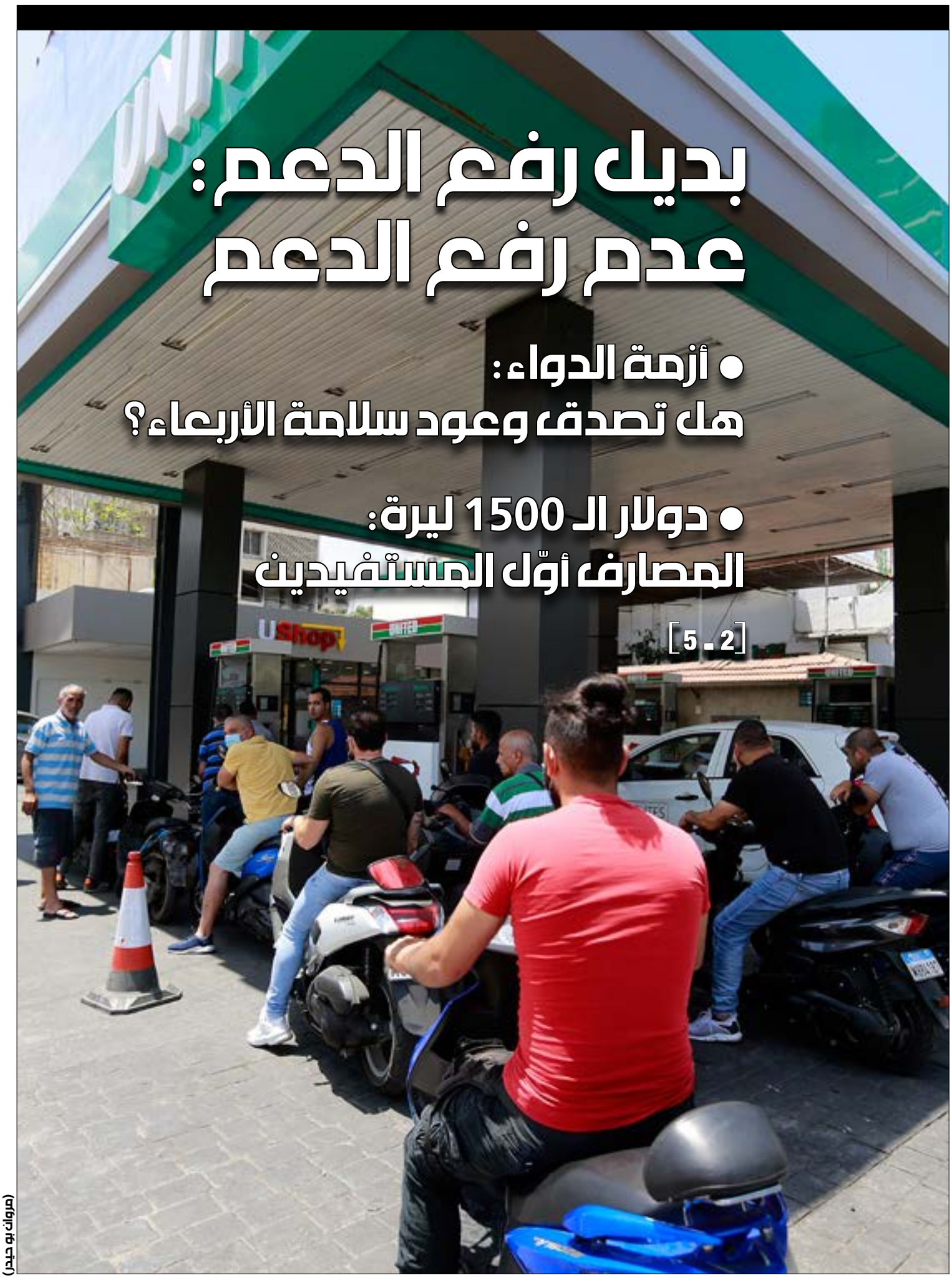

بديل رفع الدعم: عدم رفع الدعم

- أزمة الدواء: هل تصدق وعود سلامة الأربعاء؟
- دولار الـ 1500 ليرة: المصارف أوّل المستفيدين

[2 ـ 5]

(حسين بيضون)

فلسطين

السلطة تشعل رام الله
فوق العمالة... بلطجة وتوحّش!

10

قضية

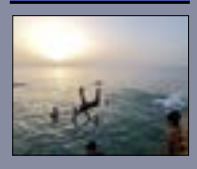

ليبيا ما بعد «برلين 2»
التسوية السائرة على حبال

12

الأخبار

بهيدي الظروف الصعبة
مافينا إلا ما نكون حدّك.

جريدتك لمدة
ستة أشهر
مجاناً علينا
وكلفة التوصيل
200 الف
ليرة عليك

للإشتراك الإتصال على
01759500
أو عبر الواتساب
71513571

هذا العرض صالح حتى لغاية 15 تموز

على الغلاف

السلطة تستثمر بالكذب: رفع الدعم مقابل الحكومة!

حدثان أساسيّان يشهدهما هذا الأسبوع يثبتان أن الوصول إلى قعر الهاوية لم يعد سوى مسألة وقت. اليوم، يرفع الدعم عن البنزين جزئياً، والخميس تقرّ بطاقة تمويليّة بلا تمويل، تمهيداً لمزيد من القرارات القاسية المتعلّقة برفع الدعم. أمام هذا الواقع المأسوي، تزداد السلطة إصراراً على اعتماد الإنكار والكذب سبيلاً لمواجهة غضب الناس. وآخر فنونها اعتبار أن إقرار رفع الدعم سيزيد من فرص تأليف الحكومة!

(هيثم الموسوي)

مرحلة جديدة من مراحل الانهيار يدخلها لبنان اليوم. البنزين سيقفز إلى نحو 70 ألف ليرة للصفيحة، ربطاً بقرار مصرف لبنان دعم المحروقات على سعر 3900 ليرة للدولار بدلاً من 1500 ليرة، والذي حصل على تغطية قانونية تجيز له تغطية هذا الدعم من التوظيفات الإلزامية. ولأن سعر صفيحة البنزين سيرتفع نحو 25 ألف ليرة، فقد سعت المحطات إلى تقليص المبيعات في الأيام الماضية، وصولاً إلى إقفال معظمها أمس، تمهيداً لاستئناف المبيعات اليوم وفق السعر الجديد. الموزّعون بدورهم قاموا بالأمر نفسه، وكذلك فعل المستوردون، وسط توقعات بوجود آلاف الأطنان من البنزين في الأسواق. وبدلاً من أن تضرب وزارة الاقتصاد بيد من حديد، ملزمةً المحطات بفتح أبوابها، وبدلاً من رقابة جدية تفرض على القطاع، اكتفت مصلحة حماية المستهلك باستعراضات، أدّت إلى فتح بعض المحطات لفترات وجيزة، بعدما تبيّن وجود مخزون لديها.

ومع فتح المحطات أبوابها اليوم، فلا

> **إصرار من «المستقبل» و«القوات» و«التيار» على ربط البطاقة التمويليّة برفع الدعم**
>
> **الحكومة ترسل اليوم تصوّرها لرفع الدعم إلى المجلس النيابي**

أحد يضمن انحسار الازدحام أمامها، بالنظر إلى كون القرار محدّداً بثلاثة أشهر فقط، على أن يليه رفع إضافي للدعم. لكن بالتوازي مع هذا القرار، الذي ينذر بزيادة الطلب على الدولار قريباً، كان سعر صرف الدولار يصل إلى عتبة 18 ألف ليرة للمرة الأولى في تاريخه. وكما جرت العادة، فإن الارتفاع الكبير تحقّق في نهاية الأسبوع، في الوقت الذي ينحسر فيه الطلب على الدولار. مصادر مصرفية كانت قد تساءلت عن سرّ هذا الارتفاع، طالما أن قرار تخفيض الدعم على البنزين سيقترن بتأمين مصرف لبنان للدولارات المطلوبة. لكن التوقعات تشير إلى أن الارتفاع لن يتوقف عند حد نظراً إلى كثافة المؤشرات السلبية، إن كانت سياسية أو اقتصادية أو نقدية. فالحكومة في خبر كان، بالرغم من بثّ بعض الإيجابيات، والدعم في خبر كان بالرغم من أنه قد يستمر لأشهر قليلة إضافية، فيما البطاقة التمويلية يتم التعامل معها كرشوة انتخابية.

وفيما يتوقع أن تعقد الهيئة العامة لمجلس النواب اجتماعاً الخميس، لإقرار قانون الشراء العام وقانون البطاقة التمويلية، علمت «الأخبار» أن المساعي التي بدأتها كتل «المستقبل» و«التيار الوطني الحر» و«القوات»، وجزء من «حركة أمل»، لتضمين القانون فقرة تتعلق بترشيد الدعم، قد تكثفت في الأيام الأخيرة. وهذا النقاش كان قد أخذ حيّزاً كبيراً في اللجان المشتركة، قبل أن يتم التوصل، بالتنسيق مع رئيس المجلس، إلى مخرج يقضي بإرفاق المشروع برسالة من الحكومة تعلم فيها مجلس النواب بنيّتها ترشيد الدعم وفق جدول سبق أن سلّم إلى اللجان (لم يُحوّل إلى مجلس النواب بعد، بانتظار الانتهاء من التعديلات عليه).

وكان لافتاً أن من يسوّق لإقرار صريح لرفع الدعم تحت عنوان «ترشيد الدعم»، يسوّق له على خلفية أن تحمّل مجلس النواب لهذه المسؤولية، يمكن أن يساهم في تسهيل تأليف الحكومة، انطلاقاً من أنّ هذه الكأس، وكما يرفض حسان دياب تجرّعها، كذلك يرفضها سعد الحريري، ويفضّل تأليف الحكومة بعد تجاوز مرحلة رفع الدعم، علماً بأن هذا النقاش يتغاضى عن أمر أساسي هو أن حاكم مصرف لبنان وحده المتحكّم بمصير الدعم. وهذا ما أكّده وزير الاقتصاد راوول نعمة في اللجان، حين أعلن أن الحكومة لا تستطيع أن تفرض على رياض سلامة رفع الدعم أو إبقاءه. وهو لطالما اتّخذ القرار الذي يريده بهذا الشأن، بحيث يدعم ما يريد من السلع ويرفض دعم ما يريد، وآخر قراراته في هذا السياق كان رفعه الدعم عن الخميرة المستخدمة في صناعة الخبز، من دون الرجوع إلى أحد. لذلك، بدا أنه حتى لو أقرّ المجلس النيابي ترشيد الدعم بالتوازي مع إقرار البطاقة التمويلية، فإن عقبة أساسية ستواجه التنفيذ تتعلق بعدم التنسيق مع سلامة.

لكن إلى حين الاتفاق على الإخراج الملائم لمسألة الدعم، فإن النواب يجتمعون الخميس لإقرار بطاقة تمويلية من دون تمويل. حتى اليوم، ليس واضحاً إن كانت ستموّل عبر قروض مجمّدة للبنك الدولي أو عبر مصرف لبنان، علماً بأن الصياغة القانونية تشير إلى فتح اعتماد استثنائي في الموازنة بقيمة 837 مليار ليرة (تعادل 556 مليون دولار، وفق السعر الرسمي)، يفترض أن يدفعها مصرف لبنان، على أن تُردّ له عند الحصول على قروض أو مساعدات لهذه الغاية. لكن كما بالنسبة إلى الدعم، فإن مسألة البطاقة لم تناقش مع سلامة ولم يعرف ما إذا كان سيوافق على تمويلها أو لا، علماً بأن مصرف لبنان صار يميل إلى دفع قيمة البطاقة بالليرة، وهو ما يمكن أن يطرح مجدداً في الجلسة العامة، إضافة إلى مسألة تعديل المبلغ.

وإذا كان ثمة من يسعى إلى ربط رفع الدعم بتأليف الحكومة، فقد كان لافتاً ما أوردته «المركزية» في السياق نفسه، إذ نقلت عن «مصادر مطلعة» التوصل إلى اتفاق على مخرج لصيغة حكومية جديدة «قد تكون عبارة عن اتفاق على تشكيلة من 24 وزيراً موزعة «4 ستّات»، بين الرؤساء: ميشال عون ونبيه بري وسعد الحريري، والمجتمع المدني، على أن تشارك فرنسا والمنظّمات الدولية في التسمية لحقائب الخدمات والطاقة والاتصالات والأشغال والمالية والشؤون».

لكن في المقابل، أشارت مصادر متابعة إلى أن لا شيء من ذلك قابل للتطبيق، مؤكدة أن الأمور لا تزال عالقة ظاهرياً على تسمية الوزيرين المسيحيين، وعملياً على رفض الحريري تأليف الحكومة بدون مباركة سعودية، ورفض جبران باسيل التراجع أمام الحريري. وعليه، فإن كل الأبواب لا تزال مغلقة، ومنها اعتذار الحريري. فبعدما كان يسعى إلى «اعتذار منظّم» اصطدم بعقبات عديدة، منها: رفض بري، انطلاقاً من أن خطوة من هذا النوع ستكون بمثابة انتخاب جديد لميشال عون. عدم وجود البديل الفعلي، وحتى لو وجد، فلا أحد يضمن أن يكرر جبران باسيل الشروط نفسها التي فرضها على الحريري.

وعلى وقع التفاؤل المزيّف الذي يسعى البعض إلى تسويقه في سعيه إلى إبعاد شبح التعطيل عنه، شهدت عطلة نهاية الأسبوع فقرة من الصدق، عبّر عنها نواب التيار الوطني الحر وحركة أمل، إضافة إلى جمهور الفريقين، إذ عبّر الطرفان عن عمق الأزمة بينهما، والتي يصعب على حزب الله معالجتها.

وكان الخلاف قد بدأ مع تغريدة للنائب سيزار أبي خليل توجّه فيها إلى الأميركيين بالقول: إذا كانت الولايات المتحدة جادة في محاربة الفساد في لبنان، فعليها قطع الروابط ووقف دعم أركان النظام الفاسد، أمثال سعد الحريري ونبيه بري ووليد جنبلاط. فردّ عليه النائب علي خريس، معتبراً أن «مكافحة الفساد تبدأ من الفاسد ميشال عون». وعلى هذا المنوال، استمرت حرب المواقف بين نواب الطرفين، قبل أن يبادر التيار إلى إصدار بيان يدعو فيه مناصريه إلى وقف أيّ تراشق إعلامي مع حركة أمل، إفساحاً في المجال أمام السيد حسن نصر الله للنجاح في مسعاه الحكومي، ورغبة من التيار الوطني الحر بتأليف الحكومة في أسرع وقت ممكن». وتلاه بيان من أمل بالمضمون نفسه، لينتهي مؤقتاً توتّر بين الطرفين، كلما خبا عاد أكثر قوة، بما يطرح السؤال عن إمكانية الوصول إلى تأليف الحكومة في ظلّ أزمة ثقة لا تقتصر على التيار الوطني الحر والمستقبل، بل تقف حركة أمل في وسطها بدعم مطلق للحريري.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

مافي نوى!

المواطن اللبناني، عموماً، لا يوحي بأنه مستعدّ لتغييرات حقيقية وجذرية في سلوكه الاستهلاكي إلا حين يكون ملزَماً. لكن ما إن تطلّ فرصة إنفاق برأسها حتى يعود ويتصرف وكأنّ شيئاً لم يحصل. أضف إلى ذلك، رغبة دفينة لديه بالإنفاق العشوائي رداً على التقشّف الكبير الحاصل. يحصل ذلك واللبناني يردّد واحدة من أكثر النكات سماجة، تقول: ما نحنا مش متل غيرنا حتى نعيش متل غيرنا!

أما من نحن ومن هم غيرنا، فهذا حديث آخر. اللبناني المتشاوف على نفسه، قبل الآخرين، هو نفسه الذي ينصاع فوراً لكل القوانين التي تجعله رقماً في دول أخرى. خارج لبنان، حيث يعمل أو يتلطّى أو يتحصّل على علم أو عمل، يبرّر خضوعه التام للقوانين ليس بقوة الدولة هناك فقط، بل في كونه يعتقد بأن البلاد ليست بلاده. وهو مضطر للعمل وفق قوانينها، ويمارس الصمت والانحناء وحتى التخلي عن كرامته أحياناً بحجة أنه يلتزم قوانين البلد المضيف. ولا ينسى، وهو يبرر ما يقوم به، أن يخبرك عن الأنظمة المسيِّرة لشؤون تلك الدولة من السير إلى العلم والطبابة والعمل وبقية أمور الحياة.

> **بلد المجانين لا يُنتج إلى جانب الجنون سوى القهر والفوضى وربما ما هو أكثر**

لنأخذ مثلاً الذين يعيشون الآن في مستعمرات الخليج العربي. والذين لا نجد رقماً علمياً دقيقاً لعددهم أو مستوى دخلهم الفعلي. هناك، يسود الصمت تماماً. لا يتفوّه لبناني بكلمة في السياسة أو الثقافة أو سؤال عن حقوق الإنسان. ولا يتكلم في أي أمر ممنوع عليه مقاربته حيث يقيم. ويسكت عن أيّ قهر يحصل بالقرب منه، في مقر عمله أو إقامته أو حتى بين أبناء بلده، ويصمت عن أيّ قهر يصيب أخاه. قضية سمير صفير في السعودية مثال واضح على الأفواه المكمّمة طوعاً من قبل مئات آلاف اللبنانيين - كما يقول لنا أنصار السعودية عن عدد اللبنانيين هناك - فلم يتجرّأ أحد على سؤال مسؤول سعودي أو حتى التحدث في الأمر عبر هاتف أو رسالة نصية أو كتابة تعليق على مواقع التواصل. وهؤلاء اللبنانيون، الذين يعرفون أن ملف المخدّرات في السعودية هو معضلة سعودية عمرها ثلاثة عقود على الأقل، يمكنهم أن يشتموا كل لبناني آخر إذا كان في ذلك ما يُرضي طويل العمر الغاضب من لبنان لأن مهرّبين فيه نجحوا بنقل شحنة مخدّرة. لكنّ طويل العمر، كما اللبنانيين إياهم، لا يتحدثون عن تعاون المهربين مع ضباط كبار من الشرطة السعودية وبتمويل من شخصيات سعودية كبيرة بين أفراد كبار في العائلة الحاكمة..ولا يقتصر الأمر على اللبنانيين العاملين في مملكة الصمت، بل يشمل كل الذين يتعاونون مع طويل العمر أو يعملون في مؤسساته الإعلامية والفكرية والبحثية. ويصل إلى كل أعضاء النادي السياسي الذي يشمل قوى وأحزاباً وشخصيات ووزراء ونواباً ومسؤولين يحاضرون يومياً عن حقوق الإنسان والقهر في سوريا وإيران وفنزويلا وكوبا وكوريا وروسيا والصين... وها هم اليوم يقدمون لنا شروحات يومية عن ماضي الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي، لكنهم لا يعتقدون أنهم ملزَمون بتعليق واحد وقصير جداً عن صاحب المنشار الذي قتل زميلهم جمال الخاشقجي... فربما كان قتله في تركيا، لكن في القنصلية السعودية، شأناً سعودياً داخلياً أيضاً!

لكن لنعد إلى هنا، عندما يعود اللبناني المشوق إلى بلده الاستثنائي. ولندع كلّ البهلوانيات التي يبدأها منذ لحظة صعوده الطائرة حتى تصرفه على بوابة الأمن العام في المطار وعند الخروج إلى المنزل، وماذا يفعل بعدها. لكن، من حقّه، وهذا صحيح، أن يُفرغ كل كبته السياسي والشخصي في بلده، بلد الحريات المفتوحة، البلد الذي يجعله طوال الوقت يقول: «نحنا مش متل غيرنا»... فماذا يفعل؟

الانفصام لا يتعلق بانضوائه القسري في طوابير المجتمعات الأخرى. بل في عودته الفورية إلى قبيلته هنا. لا يحتاج الأمر منه إلا دقائق قليلة حتى يستعيد كامل لياقته، ويطلق العنان للمواقف والتحليلات والنصائح والتصوّرات حول ما هو أفضل. لكنه لا ينسى لحظة أن يذكّر أهل بيته بأنهم من قبيلة يجب حمايتها. ولا ينسى أن يزور أو يوجه التحيّات إلى زعيم القبيلة أو زعيم أحد أفخاذها. ثم لا ينسى أن يحرّك جميع حساباته على مواقع التواصل، وينطلق في رحلة «التنفيس عن الغضب»، فيقول ما يقول، ولا رادع في عقله سوى ما قد يُفسر سلبياً عند الدولة التي سيعود إليها بعد أسابيع. يمكنه أن يشتم تيار المستقبل من مؤسسه إلى آخر عضو فيه حالياً، لكن إياه الإتيان على ذكر السعودية. يمكنه أن يحمل على «القوات اللبنانية» وجماعات آل زايد في لبنان، لكن حذار التفوّه بعبارة تُغضب طحنون باشا. يمكن أن يشنّ حملة بلا هوادة على شيعة أمل وحزب الله، ولكن تذكر أن لا تطلق موقفاً قد يُفسر على غير مقصده من قبل مسؤولين في العراق. ادعم فلسطين والمقاومة، وشاهد ما استطعت قناة المنار وخطب السيد حسن نصرالله، لكن، انتبه لكلامك كي لا يتهمك الأميركيون والفرنسيون والبريطانيون بمعاداة السامية، أو أن تُضبط من قبل أولياء الأمر في مَشيخات الخليج متلبّساً في دعم الروافض.. وهكذا دواليك!

عملياً، أنت هنا لكي ترتاح قليلاً، ولكي تُنفق بعض ما جمعته وهو مفيد أكثر هذه الأيام لك ولعائلتك، ولو أن في بيروت فئة من المجرمين ينتظرون سلبك كل ما تملك بدلَ أكل وسهر ولهو. ولك أن تعيد تعبئة نفسك الطائفية أو المذهبية أو العقائدية بكل أمراضها، وعد إلى سجنك خارج الأسوار. وهناك، عندما تصل، لا تنسَ أن تمارس كل أنواع الاحتيال من أجل الحصول على إقامة دائمة أو جنسية أو أعمال مشروعة أو غير مشروعة. انتزعها بأسنانك، لكن واصل شتمك للعمال العرب والأجانب الذين يفلحون ما بقي من أرضك وينظفون الأوساخ من خلفك ويديرون بالهم على بقيّتك في لبنان... وارفع من صوتك رافضاً منحَهم أبسط الحقوق المدنية، لأن في ذلك ما يُغير صورة لبنان البهية الـ«غير شكل»!

ما لا يقبله كثيرون منا هو أن نتوجه بالنقد إلى الناس، إلى المواطنين الذين نراهم يقفون جنباً إلى جنب في طوابير الذلّ، حيث يمكن أن يمضوا ساعات من دون أن يتحدث بعضُهم مع بعض، لأن كلاً منهم يُحمّل زعيم الآخر مسؤولية ما يحصل.

إنه بلد المجانين، الذي لا يُنتج إلى جانب الجنون سوى القهر والفوضى وربما ما هو أكثر...

قال زياد الرحباني عن اللبناني ذات يوم:

دابك بصحن ع كبّة طراطور وهالغبرة عافطة..وما في نوى!

أزمة الدواء: هل تصدق وعود سلامة الأربعاء؟

راجانا حميّة

مجدداً، من المفترض أن يكون الأربعاء المقبل نهاراً حاسماً، حيث سيكون على حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، إعلان استمرار دعم الدواء عقب اجتماع المجلس المركزي. هذا ما أعلنه وزير الصحة، حمد حسن، أمس، خلال رعايته حفل تكريم العاملين في أقسام كورونا في مستشفى سبلين الحكومي. حسن بدا واثقاً ومتفائلاً من اقتراب المركزي من خطوة «الإفراج» عن ملف الدواء، إلى حدّ قطع الوعد مجدداً بأن «الدعم لن يرفع».

مع ذلك، لا يسقط ذلك التفاؤل حواجز الخوف لدى بعض المعنيين بالملف في وزارة الصحة، استناداً إلى وعود لم تصدق أطلقها سلامة في غير مناسبة، إضافة إلى وعده بصدور بيان مماثل عقب اجتماع المجلس المركزي الأربعاء الماضي، وهو ما لم يحصل، ولم يُطرح بند دعم الدواء على الجلسة من أساسه. لذلك، ينتظر هؤلاء الاجتماع المقبل، وصدور بيان رسمي «يقول حرفياً باستمرار دعم الدواء». عندها، يصبح من المقبول الانتقال «إلى المرحلة التالية»، مشيرة إلى أن الدعم سيكون شهرياً، بحسب ما كان متفقاً عليه بين وزير الصحة وحاكم المصرف، بمعدل يقارب 50 إلى 60 مليون دولار أميركي لدعم أدوية تحدّد أولوياتها وزارة الصحة.

ابتداءً من الأربعاء المقبل، سيكون «الشغل» في مكانٍ آخر، فعقب نيل موافقة المركزي على الدعم، ستبدأ وزارة الصحة عملها في تحديد تلك الأولويات. وبحسب المصادر، ستفرض تلك المرحلة «عبئاً» على الوزارة، لناحية تقدير ما هي الأولويات؟ والسؤال اليوم هو: أي الأدوية ستحددها الوزارة؟ وكيف ستحدد تالياً نسب استهلاك السوق؟ وماذا عن الكميات؟ «الأجوبة دقيقة»، تقول المصادر، بسبب «سهولة الوصول إلى الداتا». لكن ما سيحكم العلاقة بالاستيراد هي كمية ما ستحدده الوزارة من أدوية. وهذا ما سيخلق بعض «التوترات»، وخصوصاً أن تلك العلاقة كانت مبرمجة طوال السنوات الطويلة الماضية على أساس قيمة نقدية، تتقلص اليوم إلى حدود النصف.

فإن وافق مصرف لبنان على قيمة الـ 600 مليون دولار سنوياً (598 مليون دولار) جرت الموافقة عليها في آخر اجتماع للجنة الفرعية المنبثقة عن اللجانَ المشتركة، فمعناه أن الدعم باقٍ على نسبة 46% من الأدوية. وهذا ما يمكن أن يؤثّر في حسن سير العلاقة بين الطرفين. مع ذلك، يفترض هؤلاء أن الأزمة تستحق «أن تتنازل الشركات لتمرير وضع استثنائي... مش رح يخسرهم، وخصوصاً أنهم منذ الخمسينيات وحتى اليوم وهم يراكمون الأرباح». هذا هو التحدي اليوم، وهو ليس سهلاً، إن كان من ناحية تحديد الأولويات أو من ناحية فرضها على المستوردين لضمان بقاء الدواء متوافراً.

إلى ذلك، أعلن حسن أمس أيضاً عن «حلحلة» في أزمة فواتير المستشفيات، مشيراً إلى أن مصرف لبنان بدأ بتوقيع فواتير المستشفيات العالقة تمهيداً لدفعها. وفي هذا السياق، لم يتّضح الخبر بعد بالنسبة إلى نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة، التي أعلن نقيبها، الدكتور سليمان هارون، أنه «إلى الآن، لم يصلنا أيّ توضيح حول ماهيّة تلك الفواتير، وخصوصاً أن لدينا فواتير عالقة منذ عام 2019 لدى قوى الأمن الداخلي وجزءاً من عام 2020 لدى بعض الجهات ولدى الطبابة العسكرية وكل 2021 التي لم نتسلّم عنها أي شيء من أيّ جهة»، وتضاف إلى ذلك «عقود المصالحة للمستشفيات ما بين 2012 و2019».

رسائل إلى المحرر

«المرصد»: لم نشارك في لقاء السفيرة الفرنسية

جاءنا من «المرصد الشعبي لمكافحة الفساد» التوضيح الآتي:

ورد في صحيفتكم الغراء مقالين، الأول بعنوان «السفيرة الفرنسية في الجنوب: لقاءات مع أسامة سعد وحزب الله وحركة أمل»، والثاني بعنوان «لمّ التكتم على اجتماع السفيرة الفرنسية بناشطين في النبطية»، وبهمنا استناداً إلى قانون المطبوعات نشر التوضيح الآتي:

لم يلتقِ أي من أعضاء المرصد الشعبي لمحاربة الفساد (مجموعة النبطية) السفيرة الفرنسية خلال جولتها الجنوبية.

إن وجود السفيرة الفرنسية في مطعم «تو - تانغو» هو قرار شخصي عائد للسفيرة ولم يكن عضوا المرصد رائد مقلد وشفيق طه موجودين في ذلك المطعم أثناء وجودها، وبالتالي فهما لم يكونا على طاولتها لتمثيل المجموعة التي ينتميان إليها.

إن انطلاقة مجموعة المرصد في النبطية مزعجة لبعض قوى الأمر الواقع التي عليها أن تعتاد هذا الوجود وتبتعد عن الفبركات التي تعرّض حياة الأشخاص للخطر، ويكون لزاماً على الوسائل الإعلامية الموضوعية توخّي الحذر من نشر أي معلومات مغلوطة.

شفيق طه ورائد مقلد
المرصد الشعبي لمحاربة الفساد

◆◆◆

انتخابات الطيارين

عطفاً على ما نُشر في «الأخبار» (2021/6/26) تحت عنوان «الحوت يخسر الطيارين»، يهم نقابة الطيارين اللبنانيين توضيح الآتي:

لم تكن انتخابات الطيارين اللبنانيين سوى عملية ديمقراطية بين لائحتين تتشاركان الآراء والهموم. ونؤكد أن ليست هناك لائحة مدعومة أو لائحة غير مدعومة. فعائلة الطيارين عائلة واحد وبعيدة كل البعد عن السياسة والأحزاب. والقول إن رئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط هو الخاسر أمر مستهتر ومرفوض، لأنه لا يوجد أي خاسر من أي عملية انتخابات، بل فقط فوز للديمقراطية والتعاون الدائم بين الطيارين وإدارة الشركة لما هو في مصلحة الطرفين.

نقابة الطيارين اللبنانيين
نقيب الطيارين
الكابتن إيهاب سلامة

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

على الغلاف

بديل رفع الدعم: عدم رفع الدعم

التوقّف عن دعم استيراد سلع رئيسيّة من دون توفير البديل هو تدمير للمجتمع وما تبقّى من قدراته المعيشيّة. السلطة رفضت للحاكم رياض سلامة وبدأت تحرير أسعار المحروقات التي ستجرّ خلفها ارتفاعاً في أسعار معظم السلع والخدمات. تتصرّف السلطة كأنّها لا تملك حلّاً آخر. فيما هي تملك العديد من الخيارات الموقتة التي يُمكن تنفيذها فوراً ريثما يتم إرساء سياسات تنموية مستدامة

ليا القزي

قرّرت السلطة إنهاء تثبيت الأسعار على المحروقات والأدوية والقمح، في عزّ الأزمة المالية ــ النقدية ــ الاقتصادية، من دون تحديد ما هو البديل منها، وهو ما لم تفعله ـ شعار التوقّف عن دعم الاستيراد مقابل الحفاظ على أموال المودعين. نجحت الطبقة المهيمنة في تعميم هذه النظرية، رغم أنّ الـ 15 مليار دولار (إن صحّت مزاعم الحاكم رياض سلامة) الموجودة في حساب «التوظيفات الإلزامية» لدى مصرف لبنان، ليست «أموال المودعين» البالغة قرابة الـ 80 مليار دولار قامرت بها المصارف ومصرف لبنان، وتُريد اليوم الإفلات من تحمّل مسؤولية تبديدها، فتلجأ إلى الإيحاء بأنّه لا يوجد أموالٌ للمودعين إلا تلك المُتبقية في «التوظيفات الإلزامية» ويجب إنقاذها. رضخت السلطات لهذه الضغوط، ولتهديدات سلامة بالتوقّف عن فتح الاعتمادات اللازمة للاستيراد، فكانت صيغة استيراد المحروقات وفق سعر صرف 3900 ليرة لكلّ دولار، و«وعدٍ» بإقرار البطاقة التمويلية يوم الخميس المقبل لتوزّع على نحو 500 ألف عائلة، بعدما كانت الحكومة قد حدّدت رقم 750 ألف عائلة. ما تقوم به السلطة، ليس حتّى «إجراءً ترقيعياً» لأنّ نتائجه السلبية ستكون فورية، إن كان عبر الانهيار في سعر صرف العملة أو ارتفاع الأسعار بشكل جنوني وبلوغ التضخم نسبة مرتفعة جدّاً، علماً بأنّها تملك القدرة على اتخاذ إجراءات فورية لمواكبة رفع تثبيت الأسعار.

> **عدم فرض الضرائب على الأرباح والثروة سبّب غياب الخدمات**

يُذكّر المُشرف على مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت، ناصر ياسين، كيف أنّه منذ عام 2018، وكلّ القرارات تُتّخذ «وفق منطق كلّ يوم بيومه. بوجود أزمة مصرف لبنان والمصارف والمالية العامة، لا يُمكن الركون إلى حلول ترقيعية، بغياب خطّة تعافٍ مالي». عوض الإجراءات الحالية، «يجب اعتماد رفع تدريجي للدعم على الأسعار»، يمتد لفترة ثلاث سنوات». يتحدّث ياسين عن تحرير الأسعار شيئاً فشيئاً، فلا تؤثّر بشكل دراماتيكي على معيشة السكّان. إلا أنّ ذلك وحده ليس كافياً. يُضيف بأنّه «بالتوازي يجب أن يكون العمل لإصلاح القطاعات قد انطلق، لا أن تُترك القرارات المصيرية بيد مصرف لبنان وبغياب السلطة». التجربة الأولى والمباشرة لتحرير الأسعار ستكون مع المحروقات. «كيف يُتّخذ هذا القرار قبل دعم النقل العام؟»، يسأل ياسين. القصة لا تحتاج إلى تمويل كبير وتشكيل لجان وسنوات من وضع الدراسات، «لدينا فئات وباصات مُنظّمة بطريقة ذاتية بالنسبة إلى الخطوط والمناطق التي تمرّ بها. يُمكن دعم هؤلاء بطريقة ذكية». ما يطرحه ياسين «بديل مؤقّت إلى حين بناء نظام نقل عام فعّال». من البدائل المؤقتة التي يذكرها ياسين أيضاً، «البطاقة التمويلية للأفقر. هي ليست فكرة سيئة لبلد يمرّ بأزمة، شرط أن يكون الأفق من بعدها واضحاً وبوجود خطّة حكومية». المبالغ في البطاقة «يجب أن تكون زهيدة، لتسدّ حاجات السلع الرئيسية والنقل، ويمكن أن تُرفع القيمة مع فصل الشتاء لتأمين مشتريات المازوت مثلاً». لماذا؟ يُجيب ياسين بأنّه «لا نستطيع تحويل مجتمع إلى الاعتماد فقط على بطاقة، وخاصة أنّ تمويلها غير واضح». أما بالنسبة إلى الأدوية، فتستطيع وزارة الصحة فوراً «التحوّل نحو الاستيراد المباشر. وبسبب الحاجة إلى دعم الكهرباء، يجب زيادة سعر الطاقة للمُستهلكين الكبار، والاكتفاء بسعر الكلفة لمحدودي الدخل».

ياسين: يجب رفع الدعم تدريجيا، على مدى ثلاث سنوات (هيثم الموسوي)

هذه البدائل المؤقتة مُمكن أن تُشكّل عاملاً مساعداً للطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل بانتظار الحلول الجذرية، التي تؤمّن استمرارية الخدمات للسكّان. وفي مقدّمة الخيارات التغييرية يأتي تفكيك الاحتكارات، ووضع نظام ضريبي عادل، يؤمّن الإيرادات اللازمة للدولة حتى تموّل استراتيجية حماية اجتماعية... أمّا وهذا الأفق غير واضح، «يجب ألّا يتم التفكير برفع الدعم إلّا بعد تنفيذ إصلاحات شاملة شبيهة بشموليتها بخطة الحكومة المُجمّدة، والبدء بالخروج من الأزمة الحالية، لأنّ رفع الدعم سيكون له تأثير سيئ على الطبقات المتوسطة والعاملة، التي أيضاً تحمّلت الوزر الأكبر للأزمة حتى الآن من خلال فقدانها قيمة أجورها وقيمة معاشاتها التقاعدية وتعويضات نهاية الخدمة»، يقول رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية ـ بيروت، غسان ديبة. يُضيف بأنّ رفع الدعم «سيأتي كضريبة إضافية لها. وهذا ما لا تفعله الحكومات في الأزمات. فالدعم كان سياسة صحيحة للتخفيف من وطأة الأزمة، بتثبيت أسعار سلع أساسية». من أين سيتم التمويل؟ يُجيب ديبة بأنّ «هذا هو السؤال الأزلي في لبنان ويُستعمل دائماً لتبرير أمور عديدة، وأساسها عدم فرض الضرائب على الأرباح والثروة. فهذا هو السبب الرئيسي لعدم وجود طاقة كهربائية كافية أو غياب التغطية الصحية الشاملة».

المسألة واضحة بالنسبة إلى ديبة: «الآن، بديل رفع الدعم هو عدم رفع الدعم». ماذا في حال أصبح الأمر واقعاً؟ «يُمكن اعتماد بطاقة، لنسمّها عائلية مثل الـ«bolsa familia» (تحويلات نقدية مشروطة تُركّز على الصحة والتعليم) في البرازيل وكانت تجربتها ناجحة جدّاً. طبعاً سيكون هناك معايير ستستثني الأكثرية من الطبقات الوسطى والعاملة، لذلك لا أرى أي مُبرّر لرفع الدعم حالياً». رفع الدعم سيجرّ خلفه أموراً عديدة، وصولاً إلى المطالبة بتصحيح الأجور وحمايتها، «بالتالي سيؤدي ذلك إلى لولب أجور وأسعار وطبع عملة، وسيتدهور الوضع النقدي بشكل كبير. يبدو حالياً وجود نوع من «المساومة الاجتماعية»: الدعم مقابل عدم المطالبة برفع الأجور. إذا انتهى الدعم تنتهي معه هذه المساومة. فهل يدرون هم (السلطة ومصرف لبنان) ما يفعلون؟ لا أظن، بل يعتمدون سياسة يمينية مُغلّفة بعنوان شعبوي هو الدفاع عن أموال المودعين، وستزداد الأوضاع سوءاً».

الاقتصاد هو سياسة. والسياسة تعني أن تحسم سلطة ما عن مصالح من سيُدافع. تأمين حقوق السكّان والخدمات الاجتماعية وتوفير بيئة ملائمة لهم للإنتاج والتطور والنموّ؟ أم اتخاذ قرارات تحمي امتيازات رأس المال، حتى لو كانت تتعارض مع المصلحة العامة؟ التوقّف عن تثبيت أسعار سلع رئيسية وأساسية في لبنان، بهذه الطريقة التي يتمّ بها، يُعبّر عن سياسة السلطة الاقتصادية: البقاء للمصارف والمُحتكرين وسائر الطبقة المهيمنة، على حساب المجتمع. إنّها استمرارية لسياسات السلطات طوال السنوات الماضية، في تحويل البلد إلى «جنّة سمسارات» لقلّة قليلة جدّاً، مقابل تدمير العلاقة الحقوقية بين «الدولة» والسكّان.

«الاحتياطي» يكفي لـ 18 شهراً... لمَ الهلع؟

عن قصدٍ، جرت شيطنة دعم الاستيراد، لأنّه يمكن أن يُموّل من حساب «التوظيفات الإلزامية» لدى مصرف لبنان. يُشير رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية ـ بيروت، غسان ديبة إلى أنّ «الاحتياطات بالعملات الأجنبية لا يمكن اعتبارها ثابتة. يُحكى اليوم عن قيمة الاحتياطي لدى مصرف لبنان كأنه «قجّة» مقفلة تنقص فقط عندما يتم استعمالها للاستيراد، لكنها أيضاً مُرشّحة للازدياد في ظلّ تدفّق العملة الصعبة من الخارج، إن عبر التصدير أو عبر أموال المغتربين أو السياحة، وكلّ هذه المصادر مرشّحة للزيادة». إضافةً إلى ذلك، «ما لدى مصرف لبنان اليوم (15 مليار دولار، بحسب ما أبلغ نائب الحاكم مجلسَ النواب)، هو أكثر من الاحتياطي الذي يملكه الكثير من المصارف المركزية في العالم، ويكفي لأكثر من سنة ونصف سنة من الاستيراد. لماذا الهلع إذاً؟». يوضح ديبة أنّ «الاحتياطي» لدى مصرف لبنان مكوّن لأمرين: «أولاً، الدفاع عن الليرة (و/أو التخفيف من الأزمات المالية)، ثانياً تمويل الاستيراد». يعتبر أنّ الاحتياطي حساب سيادي، ولا يستطيع «مالكو الدولار» منع «المركزي» من استخدامها. «مثلاً، إذا اعتبر المُصدّر أنّ دولاراته هي له ولا يستطيع البنك المركزي استخدامها لتمويل الاستيراد وأبقاها خارج لبنان، فماذا تفعل الدولة للاستيراد، ومنها حاجات الطاقة والكهرباء؟ ومن يتحدث عن أن الإنفاق الحكومي بالعملة الأجنبية هو بمثابة دَين على الدولة للمودعين مخطئ».

ولكن هل يجب أن يستمر مصرف لبنان بتمويل الاستيراد؟ يقول ديبة إنّه في حال «سبّب الأمر قلقاً لدى البعض، يُمكن نقل كلفة الدعم من السلطة النقدية إلى وزارة المالية، التي بعد استيراد السلع على «سعر السوق» (لا يمكن للدولة أن تستعمل السعر في السوق السوداء، يعني استمرار نوع من دعم الدولار للاستيراد)، أن تدعم أسعار هذه السلع عبر الضرائب على الأرباح والثروة. هذا لن يُخفّف من قيمة الاستيراد التي يسعى إليها البعض، ولكن هل يمكن فعلياً تخفيف قيمة الاستيراد من المحروقات والدواء من دون هزّة اقتصادية واجتماعية كبرى؟ المسألة إذاً توزيعية، يمكننا الاستمرار بالدعم إذا استطعنا أن نُحمّل الرأسمال عبئه. وهم يريدون تحميل الثمن للطبقات الوسطى والعاملة. إنّه وضع كلاسيكي من الصراع الاجتماعي، وخصوصاً خلال الأزمات».

دولار الـ 1500 ليرة: المصارف أوّل المستفيدين

بعد إلغاء الدعم، تكون قد انتفت المنافع المتبقّية لمعظم الناس من جرّاء تثبيت سعر الصرف الرسمي. مع ذلك، لا يزال مصرف لبنان متمسّكاً بسعر لم يبقَ منه شيء عملياً. المستفيد الفعلي اليوم هو المصارف التي تقوم بكامل عملياتها على السعر الرسمي. ما يسمح لها بتكوين موجودات غير دقيقة ووضع موازنات غير دقيقة مبنيّة على رأسمال غير دقيق. بما يؤدّي إلى تجميل موازناتها، وإطفاء بعض الخسائر بشكل احتيالي

إيلي القرزلي

(أرشيف)

لمن لا يذكر، فإن السعر الرسمي للدولار لا يزال 1500 ليرة، أو لمزيد من الدقة هو يساوي 1507,5 ليرات. حتى يوم أمس، كان مصرفيّون يرفضون اعتبار أن زمن السعر الرسمي انتهى. هؤلاء لا يكترثون لكون السعر الحقيقي للدولار وصل إلى 18 ألف ليرة، أي ما يزيد على السعر الرسمي بـ 1200 في المئة.

1200 في المئة هي نسبة خيالية. لكن مع ذلك، لا أحد يستطيع أن يضمن بأن لا يصل إلى الفين في المئة أو ثلاثة آلاف. ببساطة، لا قيمة للعملة اللبنانية، في ظل الانهيار التام للاقتصاد، وفي ظل اللامبالاة التامة من قبل المتحكّمين بمصير البلد. هكذا تُرك الناس يسقطون في الهاوية، وهكذا صار يحكى عن الارتطام الكبير كنتيجة حتمية للسقوط المستمر منذ منتصف 2019، الذي ازداد وضوحاً في الأشهر الأخيرة.

وعلى هذا المعيار، يصبح الحديث عن سعر رسمي باقٍ أو منتهٍ بلا تأثير جدّي على الناس، لكن النقاش يمكن أن يأخذ الطابع التقني، والسؤال هنا: لماذا لا يزال مصرف لبنان متمسكاً بالسعر الرسمي؟ فإذا كان حتى أيام خلت يمكن الإشارة إلى استفادة الناس من هذا السعر لأنه لا يزال معتمداً، وإن بنسبة 85 في المئة، لاستيراد المواد الأساسية، أي المحروقات والقمح والدواء، فإنه بدءاً من اليوم، ستسقط المحروقات، وتحديداً البنزين والمازوت، من هذا الحساب، علماً بأنه حتى سعر الـ 3900 ليرة الذي تقرر اعتماده لتحديد أسعار المحروقات له فترة صلاحية لا تزيد على ثلاثة أشهر. بعد ذلك، يتوقّع أن يتحرّر السعر، أسوة بما حصل مع السلّة الغذائية التي رفع الدعم عنها بشكل تام. تبقى واردات الدواء والقمح مدعومة على سعر 1500 ليرة، إضافة طبعاً إلى الفيول الخاص بمعامل الكهرباء (وهو واجب البنك المركزي كونه مصرف الدولة وملزماً بتأمين الدولارات لها). لكن مع ذلك، فقد طالها «الترشيد» من خلال تقنين مصرف لبنان لفتح الاعتمادات. وهو ما يظهر جلياً عبر فقدان معظم الأدوية من الصيدليات. حتى الخبز تحرّر سعره تقريباً. ولم يبقَ سوى القمح من بين كل مكوناته مدعوماً. وفي كل الأحوال، فإن بقاء الدعم على هذه المواد والسلع لن يدوم، بعدما ربط رفعه بإقرار البطاقة التمويلية، التي يتوقّع أن يقرّها المجلس النيابي الخميس المقبل.

يؤكد مصدر مصرفي مطّلع على عمل مصرف لبنان أن لا توجّه لتغيير سعر الصرف في المدى المنظور، منطلقاً من أن خطوة كهذه ستكلّف ضرراً كبيراً بأربع فئات، وهي: المقترضون بالدولار، المستأجرون، المشتركون بالهاتف الخلوي ودافعو الضرائب والرسوم. لكن في المقابل، توضح مصادر معنيّة أن المقترضين بالدولار انخفض عددهم كثيراً، مع توقعات بأن لا تزيد قيمة هذه القروض على مليار دولار. إذ إن الكتلة الأكبر من قروض الأفراد هي قروض إسكانية، وهذه أغلبها بالليرة، أضف إلى أن تسعير الدولار على سعر 3900 ليرة على سبيل المثال، سيُبقي هؤلاء مستفيدين من الفارق الكبير مع سعر السوق. أما بشأن الهاتف الخلوي، فليس المطلوب سوى العودة عن «النصبة» التاريخية التي جرت في عام 1994، حين كانت المرة الأولى التي يسمح فيها بالتسعير بالدولار. ومن المستغرب استمرار تسعير خدمات الاتصالات الخلوية بالدولار، رغم أن القطاع مملوك من الدولة، ويبيع المشتركين خدمة عامة. أما مسألة الإيجارات، فالعاملون في القطاع يتحدّثون عن فوضى عارمة تجتاحه، بصرف النظر عن مسألة الدفع حسب السعر الرسمي.

لكن مع ذلك، فإن من يشير إلى هذه المسائل محقّ، إذ إن تأثير تغيير سعر الصرف لا بد أن يكون قاسياً على نسبة من الناس، ولا سيما المقترضين، لكن في المجمل، فإن من تأكلت رواتبهم من جراء التضخم الهائل في الأسعار، صاروا مدركين بأن السعر الرسمي ليس هو القضية، إن كان 1500 ليرة أو 3900 ليرة أو 10 آلاف ليرة. المشكلة الأساس هي السعر الحقيقي للدولار، والذي يساهم في تحديد أسعار معظم السلع والخدمات. ومع ذلك، فإن من يركز على الضرر الذي يلحق بالناس من جراء أي تعديل في سعر الصرف، إنما يتغاضى عمداً عن أمر أساسي، هو أن المصارف هي أكبر المستفيدين من الواقع الراهن. فمعاملاتها مع المصرف المركزي تتم على السعر الرسمي، وهذا يشمل احتساب رساميلها، وشراءها الدولارات وتسديد القروض المتوجبة عليها وتكوين المؤونات، وصولاً إلى إطفاء الخسائر، وحتى تحويل حسابات الناافذين إلى الدولار. وهذا يؤدي بالنتيجة إلى نفخ حساباتها وتقديم صورة مزوّرة عن واقع القطاع. فعلى سبيل المثال، تُقدّر رساميل المصارف بـ 18 مليار دولار حالياً، منها 5 مليارات دولار، فقط بالدولار، فيما المبلغ المتبقي، أي ما يعادل 13 مليار دولار مقوّم بالليرة على السعر الرسمي (19,5 تريليون ليرة)، علماً بأن احتساب هذا المبلغ على السعر الفعلي للدولار سيُخفّض مجموع الرساميل إلى ما دون الـ 6 مليارات دولار. والأمر نفسه يشمل الـ 20 في المئة التي طلب مصرف لبنان من المصارف زيادتها على رأس المال. كذلك، لا ينسى المصدر التذكير بأن المصرف المركزي الذي طلب من المصارف تكوين مؤونات تُقدّر بـ 45 في المئة من قيمة سندات اليوروبوند كضمانة (نحو 5 مليارات دولار)، وافق على بيع 30 في المئة من هذه الضمانة للمصارف (نحو مليار و650 مليون دولار) على السعر الرسمي. وأكثر من ذلك، تضمّن العقد إمكانية شراء المصرف المركزي لهذه الأموال مجدداً على سعر المنصة!

هل يعني ما سبق أن من مصلحة الناس تحرير سعر الصرف؟ يجزم خبير اقتصادي متابع أن سعر الصرف لا يُعالج وحده، بل يفترض أن يكون جزءاً من عملية تصحيح شاملة للحسابات الاقتصادية، أي تصحيح الأجور والرسوم والضرائب، وبالتالي على المعنيين أن يقولوا ما هي خطتهم لتفعيل الاقتصاد، قبل الحديث عن تصحيح سعر الصرف، أي عليهم أن يعلنوا، على سبيل المثال، هل يريدون فك ارتباط الاقتصاد بالدولار، أم يريدون تكريس دولرة الاقتصاد؟ إذا كانوا يتجهون للخيار الثاني بطبيعة الحال، فإن ذلك يستتبعه تغيير في الحسابات الاقتصادية، وفي مقدمها الأجور والرسوم، بحيث يفترض أن تصحّح الأجور بما يسمح بالحفاظ على قدرتها الشرائية. وعليه، فإن السعر الرسمي للدولار بحدّ ذاته ليس هو القضية، بل كيفية تأثيره على الدورة الاقتصادية. وهو لا يقدّم ولا يؤخّر بالنسبة إلى الناس، إذا بقيت رواتبهم كما هي. فتعديل السعر الرسمي ليصبح عشرة آلاف على سبيل المثال لن يؤثّر شيئاً على الذين يستهلكون، في كل الأحوال،

> **لا قيمة لتحرير سعر الصرف من دون تصحيح الرواتب**

قضية اليوم

«النقابة تنتفض» فتنتصر: خسارة مدوّية للأحزاب في «المهندسين»

حصل ما لم يكن متوقّعاً. إذ حقّقت «النقابة تنتفض» فوزاً كاسحاً في انتخابات نقابة المهندسين أمس بفوز 221 من أصل 232 مرشحاً ومرشحة إلى هيئة المندوبين. بالإضافة إلى فوز 3 لوائح كاملة مؤلفة من 15 مرشحاً ومرشحة إلى الفروع الثلاثة. ولم يفلح تكتّل الأحزاب إلّا في تحقيق خرق يتيم بربح لائحيّ المندوبين والـ5 مرشحين إلى فرع المهندسين العاملين في القطاع العام. وإذا كانت هذه النتيجة سابقة في تاريخ نقابة المهندسين، فإنها تُعدّ مؤشراً جديداً على أن جزءاً كبيراً من اللبنانيين كفروا بأحزابهم. منذ 17 تشرين الأول 2019، ثمّة مزاج عام معارض للأحزاب التي شاركت في السلطة، يتّسع شعبياً، في النقابات والمهن الحرة على وجه الخصوص. وقد جرى التعبير عنه في صناديق نقابة المهندسين أمس

120 صوتاً من أصل 8008... لمصلحة «المهندس أولاً» (أرشيف)

لينا فخر الدين

زحمةٌ خانقة عند الطريق المؤدّية إلى نقابة المهندسين في بئر حسن ببيروت. هذه الطريق تحوّلت إلى شارع انتخابي مُقفل من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي. خيمٌ موزعة في كلّ مكان، حتى إن الكافيتيريا القريبة من النقابة صارت مكاناً لعمل الماكينات الانتخابية. مندوبون داخل الخيم ينكبّون على لوائح الشطب والحواسيب لمساعدة الناخبين الذين كان عددهم 8008 مهندس، بالتأكّد من ورود أسمائهم وإعطائهم اللوائح وإرشادهم إلى رقم الصندوق المخصص للاقتراع. مندوبون عن الأحزاب والمعارضة في كلّ مكان، وصولاً إلى باحة النقابة.

التنظيم في أوجه؛ خرائط تُسهّل الوصول إلى الصناديق الـ 17 الموزعة في موقف السيارات التابع للنقابة، بطريقة تُحافظ على إجراءات التباعد الاجتماعي. لكلّ صندوق مندوبوه وغرفته الخشبيّة المُغطاة بستارٍ عازل لحفظ سريّة الاقتراع.

لا إشكالات تُذكر. المارّون يسمعون أصوات الشبّان التي تصدح في المكان: «يلا ثوري يا بيروت». الغلبة واضحة لفئة الشباب الذين يتوجّهون بغالبيتهم نحو الخيمتين التابعتين لـ«النقابة تنتفض»، تماماً كما الغلبة لمندوبي ماكينة «النقابة تنتفض». صحيح أنّ هذا الائتلاف لم يكمل عامه الثاني داخل نقابة المهندسين، إلّا أنّ تنظيم ماكينته الانتخابية يبدو مميزاً. هؤلاء ارتدوا زيّاً موحّداً، عكس مندوبي الأحزاب الباقية.

أما داخل خيمة ائتلاف «مهندسون مستقلون» و«النقابة المستقلة»، فيبدو المشهد مُغايراً عن الخيم الأخرى: سندويشات موضوعة داخل «كرتونة» طُبع عليها اسم أحد أهم المطاعم اللبنانيّة، بالإضافة إلى مستوعبات لفرز النفايات. ينفي المندوبون عنهم تهمة تلقّي الأموال من بهاء الحريري، لافتين إلى أنها «شائعات مغرضة». أمّا عن مصدر الأموال، فيختلف هؤلاء بين من يقول إنهم جمعوا الأموال من بعضهم بعضاً، قبل أن يشير أحدهم إلى أنّها من نعمة أفرام الذي رشّح 10 مهندسين على لائحة «المهندس أولاً».

الأحزاب: مع التشطيب

لا يبدو أن «النقابة تنتفض» مُكترثة لما يحصل في الخيم الأخرى، فيما مندوبو الأحزاب غير راضين عن بعضهم البعض. المشهد السياسي العام أثّر بشكل مباشر على انتخابات النقابة، ما جعل تكتّل أحزاب السلطة أكثر هشاشة. هذا ما يبدو واضحاً من خلال اللوائح المزوّعة وتصريحات مسؤولي الماكينات الانتخابية. إذ إنّ القوات اللبنانية التي تدّعي أن مرشّحيها منفصلون عن باقي الأحزاب («لأننا لا نريد التحالف معهم، بل نودّ معرفة حجمنا الحقيقي داخل النقابة بهدف إجراء دراسة تُساعدنا في الانتخابات النقابية المقبلة وفي الانتخابات النيابية»، كانت تلعب من تحت الطاولة مع لائحة الأحزاب ولائحة «المهندس أوّلاً»، على تعبير من خلالهما.

> مسؤولون عن ماكينة الأحزاب: حان الوقت لنقيب مستقلّ

في الجهة المقابلة، كان مندوبو حزب الله وحركة أمل يقومون بـ«كبْسات» على خيمة التيار الوطني الحر ليتبيّن أنهم لم يلتزموا بالقرار الموحّد الصادر عنهم. هذا ما بدا جلياً في نتائج الانتخابات: أحزاب السلطة «لم تحلب صافي» مع بعضها البعض، بل إن التشطيب كان هو العنوان.

ومع ذلك، لم تتوقّع الأحزاب النتيجة. كان الترجيح بأنّ تخرق «النقابة تنتفض» في أكثر من فرع. لذلك، وقف الجميع في باحة النقابة يتابعون فرز الأصوات الذي تمّ نقله عبر شاشة كبيرة نُصبت في المكان. صوت مندوبي ائتلاف المعارضة هو الطاغي: احتفالات عند الانتهاء من فرز كلّ صندوق، حتّى بات مندوبو الأحزاب هم الاقلّية داخل الباحة بعد انسحاب الكثيرين منهم بعد الساعة السادسة مساءً.

ماذا عن النقيب؟

ساعة واحدة كانت كفيلة بالتأكّد أنّ فارق الأصوات شاسع: ثلثان لمصلحة «النقابة تنتفض» مقابل ثلث لمصلحة الأحزاب، إذ إنّ معدّل الأصوات في معظم الصناديق كان 250 مقابل 100 صوت.

هكذا، فازت لائحة مندوبي ومندوبات «النقابة تنتفض» بأعضائها الـ221 من أصل 231 مرشحاً، مقابل فوز 62 مندوباً من مرشحي تكتّل الأحزاب، بعدما ترك ائتلاف المعارضة 51 مقعداً فارغاً. كما فازت ثلاث لوائح مقفلة تضم 15 مرشحاً لـ«النقابة تنتفض» في الفروع الثلاثة: المهندسون المدنيون الاستشاريون، المهندسون المعماريون الاستشاريون، والمهندسون الزراعيون ذوو الاختصاصات المختلفة. فيما فاز المندوبون و5 مرشحين لتكتّل الأحزاب في فرع المهندسين العاملين في القطاع العام، حيث الغلبة فيه لناخبي أحزاب السلطة. أما لائحة «المهندس أولاً» التابعة لتنسيقية «مهندسون مستقلون» و«النقابة المستقلة»، فلم تحصل إلّا على 126 صوتاً برغم وعود «القوات» بدعمها!

ويُعدّ فوز «النقابة تنتفض» إنجازاً في الفروع على اعتبار أنّهم سيحصلون للمرة الأولى على 3 أعضاء داخل مجلس النقابة، بعد أن ينتخب كلّ 5 أعضاء من كلّ فرع رئيسهم الذي يصبح عضواً حتمياً في مجلس النقابة، على أن يكتمل عدده في انتخابات المرحلة الثانية في 18 تموز المقبل.

وأكثر من ذلك، يُمكن القول إنّ ائتلاف المعارضة صار اللاعب الأقوى في انتخابات النقيب بعد 20 يوماً. وبالتالي، لم يعد النقيب يخرج من جيب تيار المستقبل.

يعترف بعض مسؤولي الأحزاب بأن نتائج انتخابات المرحلة الأولى تفرض عليهم التراجع خطوات إلى الوراء بترشيح نقيب مستقل لا ينتمي إلى أحزابهم أو يدور في فلكهم، كما كان يحصل سابقاً. ويؤكّد هؤلاء أنّ التشطيب لم يكن العامل الأساسي للخسارة، بل كانت نتيجة تراكمي الماكينة الانتخابية التابعة لهم وعدم تحضير مندوبيها للعمل بشكلٍ جدي.

تقرير

لقاء خلدة: جنبلاط بدأ «خطّ الرجعة»

> أكثر من أيّ وقت آخر، ليس الزمن «زمن وليد جنبلاط». استشعر الرجل سقوط خياراته ورهاناته على مشاريع إقليمية، فسارع إلى العمل على تحييد الطائفة الدرزية. ووافق للمرة الأولى على إخضاع وضع مشيخة عقل طائفة الموحّدين الدروز للنقاش. ويبدو أن زعيم المختارة الذي يبحث عن «خطّ الرجعة»، بدأ تقديم التنازلات لتعبيد وجهته نحو دمشق

رلى إبراهيم

ليس رئيس الحزب الاشتراكي ولبد جنبلاط كغيره من زعماء الأحزاب، وخصوصاً عندما يتعلّق الأمر بالأزمات أو بتحوّلات سياسيّة كبرى. وهو إذ يستشعر الخطر، يهرول سريعاً إلى التوافق الدرزي بما يفيده في الدرجة الأولى ويحمي وريثه السياسي، بعدما كان في عزّ قوته، ورهاناته على مشاريع إقليمية، يرفع الجدار تلو الجدار في وجه بقيّة الأحزاب الدرزية. سقوط تلك الرهانات، معطوفاً على قراءة مشهد التحوّلات من الحوار السعودي ـ السوري الى الحوار السعودي ـ الإيراني في العراق، فضلاً عن الحوار الأميركي ـ الإيراني، ودخول لبنان مرحلة الانهيار الكبير، دفعت بجنبلاط الى السعي الى توافق درزي شامل تُرجم في لقاء خلدة اول من أمس، وجمع الى جانبه، رئيس الحزب الديموقراطي طلال أرسلان ورئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وئام وهاب.

النقطة الأبرز في لقاء خلدة كانت موافقة جنبلاط على التوافق على الانتخابات المقبلة لمشيخة العقل، ذراعه الأشد صلابة منذ ثلاثين عاماً وقوته التنفيذية وعصبه الديني لناحية كونها المؤسسة الدينية الشرعية التي تعترف بها الدولة اللبنانية. وهو لم يكن مستعداً للنقاش حولها ويتفرّد بقرار مجلسها المذهبي (كل أعضائه اشتراكيون).

بحسب مصادر مطّلعة على أجواء اللقاء، فإنّ «التوافق في حال إتمامه سيوحّد مشيختَي العقل القائمتين اليوم، وسينسحب بعدها بسهولة على الانتخابات البلدية والاختيارية وكل ما له علاقة باستحقاقات تنقسم حولها الطائفة». كذلك أبدى جنبلاط إيجابية تجاه حديث أرسلان عن التعيينات في الإدارات العامة ومطالبته بموقع المدير العام لوزارة الصحة تحديداً، وكان ردّه على هذا الأمر جملة واحدة: «إذا طلع بإيدك ما بزعل»، كما بارك للمير برئيس الشرطة القضائية وموقع نيابة حاكم مصرف لبنان.

النقطة الثانية في اللقاء تمحورت حول الوضع الأمني في الجبل والاتفاق على تسليم كل المطلوبين من الطرفين في حادثتَي الشويفات وقبرشمون والركون للأحكام القضائية، علماً بأن أرسلان استبق الاجتماع بلقاء مع أهالي الشهداء، وعدهم فيه بعدم المساومة. أما النقطة الثالثة، فدارت حول وحدة الرأي الدرزي حيال القضية الفلسطينية، والتأكيد على «تمسك طائفة الموحدين الدروز بهويتها وانتمائها العربيين»، كما جاء في البيان الذي تلاه وهاب عقب الاجتماع.

«الانفتاح الجنبلاطي اليوم على أرسلان، حليف سوريا الرئيسي في الطائفة الدرزية في لبنان، لا يعني فتح الأبواب السورية أمام زعيم المختارة»، بحسب المصادر، إذ إن «طريق العودة الى دمشق طويلة جداً لأن الأذى الذي تسبّب به جنبلاط لسوريا كبير جداً ولا يبلسمه اجتماع. وهو يدرك ذلك جيداً». من هذا المنطلق «أتى على سيرة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في الأشهر الماضية مرتين، بعد استشعاره الانعطافة العربية الكبيرة تجاه سوريا و«بأن لبنان سيكون جزءاً من الحوار السعودي السوري، فضلاً عن الإشارات والتحرّكات الإيجابية التي تقوم بها الرياض نحو دمشق بما من شأنه تخفيف التوتر».

> وافق جنبلاط على تسليم المتورطين في حادثة قبرشمون والقبول بحكم القضاء

كل الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية التي تسير بعكس ما أراده جنبلاط، دفعته نحو التسوية والتوافق. ووفق اشتراكيين، فإن حركة «البيك» تعبير عن «رغبة بعقد السلام كرمى للمصلحة الوطنية العامة». الخشية مما بعد الانهيار عبّر عنها جنبلاط خلال لقائه ببعض المرجعيات الدينية، عندما قال إن الوضع ينحدر الى أسوأ مرحلة عاشها لبنان منذ الطائف. وهنا كان نقاش مفصّل حول مدى تأثير الأزمة الحالية على الجبل، وعرض من قبل أرسلان بالأرقام للواقع الدرزي في ظل الانهيار، تلته مداخلة من وهاب. واتفق الثلاثة على نجاح المؤسسات الخاصة في الأحزاب في مكافحة العوز وتلبية مطالب أبناء الجبل من خلال الأدوية المجانية المتوفرة في المستوصفات والعلاج الفوري في المستشفيات، وأهمها مستشفى عين وزين، والتكاليف المسدّدة لمصلحة المرضى من صندوق المستشفى... إضافة الى المساعدات الغذائية والمالية المستمرة. وخلص المجتمعون إلى أن أحوال الدروز أقل سوءاً من الآخرين، وتم التوافق على «رفض كل أشكال قطع الطرقات ومحاولات توتير الأمن في المنطقة وإثارة المشكلات، يليها رفع غطاء عن أيّ مخلّ بالأمن ودعم كامل للجيش».

(أرشيف)

تقرير

استقالة 100 من أساتذة الليسيه الفرنسيّة

فاتن الحاج

لم تحتج البعثة العلمانية الفرنسية هذه المرة إلى تبليغ المعلمين إنهاء خدماتهم أو صرفهم تحت العنوان الاقتصادي. فقد بادر نحو 100 أستاذ من المدارس الخمس إلى تقديم استقالاتهم بحثاً عن فرص عمل أفضل في مدارس أخرى تماثل مدارس البعثة من حيث التصنيف، بعدما تراجعت تقديمات الأخيرة بصورة ملحوظة.

عدد من قدموا استقالتهم في الليسيه الفرنسية الكبرى لامس 60 معلماً، إلا أن نحو 20 منهم تراجعوا عن الاستقالة في ما بعد عندما علموا بأن الإدارة لن تطبق ما جاء في البروتوكول الموقّع من الأهل والأساتذة لجهة تكفل المدرسة باستمرار تعليم أولاد المعلم الذي مضت 15 سنة على وجوده في الخدمة مجاناً.

وبحسب مصادر المعلمين، لم يُستدرج «المستقيلون» إلى مفاوضات لتقديم عروض و«هدايا» كما في السابق. إذ حسمت إدارات المدارس سلفاً سقف التقديمات، وأعلنت أنها لا تستطيع أن تمنح المكتسبات نفسها بسبب الأزمة المالية التي تمر بها والعجز الذي تعانيه على مر السنوات السابقة. ولما طلب المعلمون اللقاء بالإدارات، كان يُطلب منهم توقيع الاستقالات قبل دخول الاجتماع.

مشكلة المعلمين، كما قالت مصادرهم، هي «في الطريقة التي تعاطت فيها إدارات المدارس معهم، إذ ركزت على أزمتها وتجاهلت أنهم يمرّون في أزمة أيضاً، ما خلق عدم ثقة بالمؤسسة وأضعف الشعور بالانتماء والحماية الاجتماعية، وشُطبت حقوق مكتسبة واردة في البروتوكول مقابل إعطائنا الفتات أي 250 دولاراً أميركياً كمساعدة مهنية». وكانت المساعدة التي قدمتها الحكومة الفرنسية قد وصلت إلى الأهالي ولم يحصل المعلمون على أي مبلغ منها.

المصادر رأت أن الأسلوب الذي تتعاطى فيه مدارس البعثة يتعارض مع التوجهات التي أعلنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لجهة زيادة عدد المدارس الفرنكوفونية مع حلول عام 2030.

المعلمون سينفذون وقفة بعد ظهر غد أمام مكتب المحاسبة في مدرسة الليسيه الكبرى في منطقة المتحف، وسيسيرون في تظاهرة نحو مقر السفارة الفرنسية في قصر الصنوبر، احتجاجاً على الطريقة التي تعاطت فيها مدارس البعثة مع مطالبهم. وستتلى رسالة تتضمن تفاصيل المشكلة مع المدارس والمراحل التي مرت بها.

وبما أن المعلمين لا يستطيعون، وفق القانون اللبناني وبخلاف القانون الفرنسي، الاطلاع على ميزانية المدرسة، فإنّ الحجة التي ساقتها المدارس، بحسب المصادر، هي أن تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بتاريخ 20 آب 2017 مع الدرجات الست أوقعها في عجز مالي، «علماً بأن مدارس كثيرة طبقت القانون بكل مندرجاته». مع ذلك، أشارت مصادر المعلمين إلى أن المدارس تقاضت كلفة السلسلة من الأهالي منذ 2012، فيما تدفع باليورو للأساتذة الأجانب الذين يهمّنا وجودهم في المدرسة، لكن راتب كل منهم يساوي رواتب 15 أستاذاً لبنانياً مع فارق العملة.

ورغم أن المعلمين حقّقوا نجاحات في التعليم عن بعد، بحسب المصادر، فقد أخذت منهم مكتسبات كثيرة؛ منها وقف التغطية الصحية بسبب خلاف بين البعثة والمؤسسة الضامنة، وإلغاء الشهرين الثالث عشر والرابع عشر، وإلغاء الأقدمية والاستفادة من الأستاذ بكل الطرق، وإلغاء تناقص ساعات التعليم بعد 20 سنة خدمة، وحسم يوم الإضراب، وعدم استمرار تعليم أبناء المعلمين الذين علّموا 15 سنة وما فوق واضطرّوا إلى مغادرة المدرسة، علماً بأن هذه التقديمات تمثل 30 في المئة من الرواتب.

المفارقة التي تحدثت عنها المصادر هي أن البعثة لم تلتفت إلى أن السوق عرض وطلب، وأنها ستخسر كادرات أساسية، إذ إن جزءاً لا بأس به من الأساتذة المستقيلين عثروا بسهولة على عمل في مدارس أخرى.

> البعثة العلمانية تشطب تقديمات تمثّل 30 في المئة من الرواتب

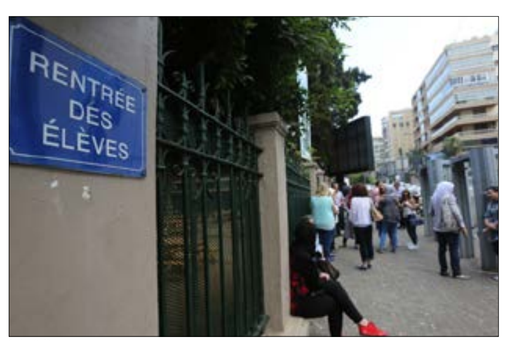

(أرشيف)

International Medical Corps
الهيئة الطبية الدولية
Invitation to Tender
ITT Ref: PR10019438
International Medical Corps is a global, humanitarian, non-profit organization dedicated to saving lives and relieving suffering through health care training and relief and development programs.
International Medical Corps is inviting competent, professional and established suppliers/service providers capable of supply of the items/ services listed below and as described in the tender documents.
For (Tender for the Supply of Vehicle Rental) project in (Lebanon).
If your company is interested in undertaking the service, please send an email to Labdallah@internationalmedicalcorps.org, copying Hhijazi@internationalmedicalcorps.org to receive the full package in details
The deadline for submitting completed tender docs is by
Sunday July 11th 2021 at midnight via secure email address
Tender.BEY@InternationalMedicalCorps.org.
A full schedule will be detailed in the tender documents.
Award of contract will follow, following internal evaluation process. Vendors will be invited to a "Remote" open Tender following up the deadline date.
International Medical Corps reserves the right to accept or reject any part of, or the entire tender in accordance with internal procedures.
If you would like more information about this tender, please contact Lara Abdallah at 03-538862 or by email at Labdallah@internationalmedicalcorps.org

الكرة اللبنانية

24 ساعة على انتخابات الاتحاد: الكلمة الأخيرة للأندية!

عند الساعة الثالثة من عصر يوم الغد، يجتمع ممثلو 50 ناديا لبنانيا لكرة القدم، يشكلون الجمعية العمومية للاتحاد اللبناني للعبة الشعبية الأولى، في جلسة استثنائية في فندق «موفنبيك» في بيروت، لانتخاب رئيس للاتحاد وعشرة اعضاء للجنة التنفيذية لولاية تستمر اربع سنوات. كلام كثير قيل خلال الايام الماضية، والابرز هو ان هناك انتخابات ولن يفوز احد بالتزكية بعد ترشح الرئيس الحالي هاشم حيدر، واللاعب السابق والمدرب الحالي موسى حجيج. فكيف هو المشهد العام عشية الانتخابات؟

عبد القادر سعد

قبل أربعة أعوام تنقص 32 يوماً، وتحديداً في 21 تموز 2017، اجتمع في فندق البريستول ممثلو 50 نادياً لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة للاتحاد اللبناني لكرة القدم. حينها فاز رئيس الاتحاد هاشم حيدر بولاية خامسة بالتزكية، في حين كان هناك أكثر من 14 مرشّحاً يتنافسون على عشرة مقاعد في اللجنة التنفيذية. انسحب ثلاثة مرشحين وبقي مرشّح وحيد فرض انتخابات انتهت بتجديد الثقة بالاتحاد وبفارق كبير من الأصوات. اليوم يبدو المشهد مختلفاً، إن كان على صعيد التنافس على مركز الرئاسة أو على صعيد عدد المرشحين لملء المقاعد العشرة التي تتألف منها اللجنة التنفيذية. بالنسبة إلى مقعد الرئاسة هناك مرشّحان: رئيس الاتحاد الحالي هاشم حيدر، واللاعب السابق والمدرب موسى حجيج. أما على صعيد أعضاء اللجنة التنفيذية، فهناك 17 مرشحاً هم: أعضاء اللجنة الحاليون ريمون سمعان، محمود الربعة، موسى مكي، مازن قبيسي، وائل شهيّب، عصام الصايغ، سمعان الدويهي، أحمد قمر الدين، جورج سولاج، وأهرام برصوميان، إلى جانب المرشحين من خارج اللجنة الحالية وهم، ناصر عدرة، رائد الصديق، إميل رستم، وفيق إبراهيم، عبد الله نابلسي، نضارت كريكور سوكونيان وأسعد سبليني.

حتى الساعة لم تتسلّم الأمانة العامة للاتحاد اللبناني لكرة القدم أي كتاب انسحاب رسمي، رغم الحديث عن انسحاب المرشحين قمر الدين وابراهيم بعد تبني تيار المستقبل المرشحين عدرة وسبليني، ما يعني أنه حتى الآن ما زال عدد المرشحين لعضوية اللجنة التنفيذية 17 شخصاً.

على صعيد الرئاسة، تبدو الأمور شبه محسومة لصالح التجديد لحيدر لولاية سادسة تستمر حتى عام 2025. فـ«بوانتاج» أصوات الأندية يشير من داخل المعسكرين المتنافسين، سواء معسكر حيدر أم معسكر حجيج، إلى أن حظوظ الأول أكبر على أكثر من صعيد؛ فحيدر ينطلق من عدد أصوات كاف يخوله «النصف زائداً واحداً» المطلوبين للفوز بمقعد الرئاسة. ويأتي هذا الرصيد من الأصوات نتيجة وجود حيدر في رئاسة الاتحاد منذ العام 2001، وعلاقاته مع الأندية، كما أنه بالنسبة إلى معظم الأندية كان أداؤه، وخصوصاً في السنة الأخيرة، جيداً من ناحية تأمين الدعم المالي للأندية (حصل الاتحاد على أموال من الفيفا واتخذ قراراً بمساعدة الأندية من خلالها، من جرّاء جائحة كورونا)، وإقامة الموسم كاملاً بجميع بطولاته رغم الجائحة. هذا برأي عدد كبير من الأندية المعنية، من دون إغفال الكلام الكثير الذي قيل عن الحاجة إلى التغيير. وقد ترى تلك الأندية أن المرشّح المنافس لحيدر، أي حجيج، ورغم تاريخه الطويل في الملاعب، لا يملك الخبرة الادارية المطلوبة لقيادة اللعبة في ظروف قد تكون الأصعب التي تمر بها اللعبة ولبنان، من جرّاء الأوضاع الاقتصادية الكارثية التي يعيشها اللبنانيون، والتي لا شك تنعكس على كل شيء، ومنها الرياضة وكرة القدم. كما أن بعض تلك الأندية يشكك في خلفيات مشروع حجيج والجهات التي تموّله، حيث يؤكّد رؤساء بعض تلك الأندية في مجالسهم الخاصة أنها جهات خارجية خليجية.

خمسون ممثلاً للأندية هم من سيحدّدون من سيفوز في الانتخابات (طلال سلمان)

> يتنافس مرشحان على مركز الرئاسة و17 مرشحاً على مقاعد اللجنة التنفيذية العشرة

في المقابل، يراهن حجيج ومعسكره على أمرين أساسيين: اسم حجيج وتاريخه كلاعب تحديداً، وعلى رغبة تلك الأندية، التي يعتبرها المعسكر الآخر أنها ستجدد له، بالتغيير. لا شك في أن حجيج يعلم صعوبة المهمة، وهو لمّح إلى هذا الأمر مراراً، معتبراً أن مجرّد ترشحه يعتبر إنجازاً، حتى لو نال صوتاً واحداً. لكن رغم ذلك هناك رهان من حجيج وفريق عمله على أن تنتخب الأندية بعكس ما أعلنت. فهناك أندية عديدة أعلنت دعمها لحيدر في الإعلام، وعدد كبير أبلغ حجيج نفسه خلال زيارته لهم أنهم يدعمون حيدر، حتى إن هناك أندية رفضت استقباله، ليس انتقاصاً من قيمته، بل لأن قرارها محسوم. وهنا يعود الحديث مرة أخرى، الى أن غالبية الأندية قرارها ليس بيدها، بل بأيدي المرجعيات والسلطات السياسية التي تدعمها.

إلا أن الانتخابات قد تحمل مفاجآت، بعكس ما هو متوقع، وتقوم الأندية بتفجير مفاجأة وانتخاب حجيج كرئيس للاتحاد. فالكلمة الأخيرة للصندوق.

معركة على مقاعد اللجنة

وإذا كانت الصورة أوضح على صعيد التنافس على الرئاسة، فإنها واضحة لعدة أمور؛ أولاً بسبب عدد المرشحين الذي يعتبر الأعلى منذ أكثر من عشرين عاماً، أضف إلى ذلك عدم وجود لائحة رسمية لحيدر، وهو ما أعلنه لـ«الأخبار» خلال مقابلة نشرت يوم السبت الماضي. فحيدر يعتبر أنه هناك وجوهاً عديدة تستحق أن يجدد لها، لكن لن يعلن لائحة رسمية.

نقطة أخرى، تتعلّق بحسابات الأندية ومصالحها، وحتى «النكايات» في ما بينها، والتي قد يفرز عنها بعض التشطيب لصالح مرشح على حساب آخر. كما أن هناك بعض المرشحين لديهم علاقات قوية مع الأندية نتيجة سنين من العمل المشترك ترك لهم رصيداً كبيراً قد يستثمروه في عملية الانتخاب.

هذا هو المشهد على الصعيد التنافسي، اما على الصعيد التقني، فإن أصوات 50 ممثلاً للأندية هي من ستحدد من سيفوز في الانتخابات. هؤلاء يشكلون الجمعية العمومية موزّعين على الشكل التالي: 12 نادياً درجة أولى، 12 نادياً درجة ثانية، 12 نادياً تمثل الأندية الـ24 في الدرجة الثالثة والتي جرى انتخابها قبل فترة من خلال أندية هذه الدرجة. و14 نادياً تمثل أندية الدرجة الرابعة (3 أندية عن محافظة الجنوب، 3 عن الشمال، 3 عن البقاع، 3 عن جبل لبنان و2 عن بيروت) وهذه أيضاً جرى انتخابها من قبل أندية الدرجة الرابعة في اتحاداتها الفرعية في المحافظات.

وهذه الأندية هي ذاتها التي شاركت في الجمعية العمومية الـ88 العادية التي أقيمت في آذار الماضي في المكان عينه، وهي ستشارك في الجمعية 89، لكن هذه المرة ستنتخب اتحاداً جديداً لأربع سنوات. فماذا ستقول تلك الأندية في صندوق الانتخاب؟ الجواب سيكون مساء يوم غد.

دول الخليج حاضرة؟

منذ سنوات، يعمل العديد من الدول، وخاصة الخليجيّة، على فرض نفوذه في مختلف المجالات في لبنان، منها الاقتصادية والسياسية والإعلامية، ولمْ لا، الفنية والرياضية. عدد كبير من الفنانين والممثلين والإعلاميين يسعون في الفترة الأخيرة للانتقال إلى الخليج والإقامة فيه. وبعض هذه الدول أيضاً يسعى لتوسعة نفوذه في الاتحادات العربية والآسيوية الرياضية، وغيرها، وهو يريد كسب صوت لبنان في الاستحقاقات الخارجية، ومن أجل ذلك يعمل على دعم أندية أو اتحادات وحتى شخصيات رياضية في هذا البلد أو ذاك. وفي لبنان خرج كلام كثير في الفترة الأخيرة يتحدث عن دعم لمرشحين في المواقع الرياضية هنا وهناك. الصراع على مواقع «الترفيه» أساسي في أجندة دول الخليج العربي. والتنافس على أشده بين السعودية والإمارات العربية من جهة، وقطر من جهة ثانية. تسعى كل دولة الى الاستفادة من علاقاتها المحلية مع قوى تؤثر على الأندية أو على شخصيات مستقلة، بينها رجال أعمال يدعمون هذا النادي أو ذاك، وصولاً الى الإطار الإعلامي نفسه، وخصوصاً أن دول الخليج تهتم فعلياً وأكثر من غيرها بالنشاط الاعلامي والاعلاني الرياضي. وبعد تكليف السعودية تركي آل شيخ ملف الترفيه، الذي يركز أساساً على ملف الفنانين، الا أنه يدخل مباشرة إلى ملف الاعلام والرياضة. وهو عنصر التحدي الأبرز أمام قطر التي تريد تعزيز نفوذها لأكثر من سبب، بينها التحضيرات الدعائية لمونديال العام 2022. إذاً ليست صدفة أن بيروت تكاد تخلو من أي متابعة صحافية جدية لما تنجزه قطر في ملف التحضيرات لكأس العالم. صحيح أن الإمارة الصغيرة أنجزت مدناً رياضية كبيرة. لكنها فعلت ذلك بموازنات خيالية كافية لإطعام شعوب سوريا ولبنان وفلسطين والاردن ومصر. لكن هذا ليس مهماً. أضف الى ذلك الحديث عمّا جرى في انتخابات الاتحاد العربي للصحافة الرياضية في الأردن قبل سنتين، ودفع لبنان إلى الدخول في صراع المحاور الخليجية الذي كان في أوجه في ذلك الوقت. اليوم يتكرر المشهد في انتخابات اتحاد كرة القدم، وإن بصيغة مختلفة، بحسب العديد من المتابعين لهذه الانتخابات. اجتماعات ولقاءات كثيرة حصلت خلال الأيام القليلة الماضية، وتم نفي العديد من الأمور وتأكيد بعضها، خاصة تلك التي تتحدث عن تدخلات وتمويل لحملات إعلامية وإعلانية من هنا وهناك، والحقيقة تظهر بعد وقت...

والهدف الرئيسي بحسب متابعين هو الحصول على دعم بعيد المدى، وهو التأييد في التصويت في الملفات الرياضية «الدسمة» العربية والآسيوية. وفي هذه الأثناء عاد الحديث عمّا جرى في انتخابات الاتحاد العربي للصحافة الرياضية في الأردن قبل سنتين، ودفع لبنان إلى الدخول في صراع المحاور الخليجية الذي كان في أوجه في ذلك الوقت. اليوم يتكرر المشهد في انتخابات اتحاد كرة القدم، وإن بصيغة مختلفة، بحسب العديد من المتابعين لهذه الانتخابات. اجتماعات ولقاءات كثيرة حصلت خلال الأيام القليلة الماضية، وتم نفي العديد من الأمور وتأكيد بعضها، خاصة تلك التي تتحدث عن تدخلات وتمويل لحملات إعلامية وإعلانية من هنا وهناك، والحقيقة تظهر بعد وقت...

(الأخبار)

مقالة

«نحن الكوكاكولا ونحن مع لبنان»

جهاد غصن

استضاف ملعب بلدية برج حمود عام 1993 جولة مباريات ضمن تصفيات آسيا المؤهلة إلى مونديال 1994. ملعب بلدية برج حمود كان الملعب الأكثر جاهزية في لبنان في حينها، وكان يستضيف كل مباريات الدوري اللبناني المهمة، إضافة إلى مباريات المنتخب الوطني. بطبيعة الحال كان الملعب الأكثر ظهوراً على شاشات التلفزيون التي كانت تكتسب عزاً في حينها، نظراً إلى توسّع دائرة بثها، ليطال ويملأ الفضاء مع نهاية العقد. الملاعب الأخرى التي كانت تنافس ملعب بلدية برج حمود كانت تفتقر إلى المواصفات وحتى إلى العشب، إذ كان الكثير من مباريات دوري الدرجة الأولى في لبنان الأخضر يقام على مستطيلات صحراوية رملية، منها ملعبا ناديي الصفاء والنجمة. لم تكن ورشة إعادة إعمار الملاعب اللبنانية تمهيداً لاستضافة كأس آسيا 2000 قد بدأت قط، ولا ورشة تقطير (نسبة إلى الممارسة التي احترفتها قطر لاحقاً في التجنيس) المنتخب الوطني بلاعبين من أصول لبنانية تحتاج إلى تنقيب جينيّ دقيق لكشفها، مثل جيلبرتو دوس سانتوس وغيره الذين سبقوا أبناء الأمهات اللبنانيات إلى الجنسية اللبنانية بأشواط.

التشابه مع التجربة الكروية القطرية لا ينتهِ هنا، إذ شهدت ورشة إعمار الملاعب اللبنانية وتعشيبها زهقاً لعشرات أرواح عمّال البناء حين كان يجري تهريب أرواح العمّال السوريين من أجل الازدهار المزعوم للنموذج اللبناني. دُفعت الديّات سراً ودفنت أسماء من افتدى روحه لتعلو المدرّجات، وبقي اسم المقاول المصرفي ليدّعي أنه عَمّر. تطوّرت المدرّجات من تصميم هندسي يهدف إلى حشد أكبر عدد ممكن من الحضور على أطراف ملعب محدود الطول والعرض، إلى قلاع تعزل الملعب عن «المتلفلين» الذين لم يدفعوا ثمن بطاقة الدخول. للعبة كرة القدم عشّاق بالملايين لا تتسع المدرجات لهم مهما علت، فيتجمهرون ويتسمّرون أمام الشاشات لمتابعتها، ولذلك لا بد للرأسمالية من أن تترجم هذا العشق إلى أرباح ومداخيل داخل الملعب وخارجه. وهكذا بات كل ما يدور في الملعب مشروع مادة إعلانية تتوخى الربح، من الكرة والحذاء الذي يركلها إلى «الشامبو» الذي يقي اللاعب حرج القشرة.

من أكثر الشركات التي تلاعبت بقلوب المشجعين لتملأ بطونهم وتفرغ جيوبهم هي شركات «السموم السكرية» المسماة مشروبات غازية أو مرطبات. كم هي لطيفة تسمية مرطّب لتوصيف «السم الهاري». باللغة الإنكليزية يروّج لجرعات السكر الملوّنة التي تباع بأحجام برميلية على أنها مشروبات ناعمة «soft drinks» مقارنة بالـ«hard drinks» الكحولية. في حروب الكولا العالمية، كانت ولا تزال الغلبة بشكل كبير لشركة كوكا كولا على حساب شركة بيبسي، لكن مقاطعة جامعة الدول العربية للعبوة الحمراء أبقتها خارج السوق العربية لأكثر من عشرين سنة، إلى أن بطلت موضة المقاطعة والإجماع العربي، وفتحت المجال أمام الكوكا كولا للمنافسة في عام 1991. وبما أن المتحاربين لا يملكون في هذه الحرب إلا الإعلانات، لكون «السمّ سم»، أكان أحمر أم أزرق (وبالمناسبة بيبسي ازرقّت مؤخراً إذ طالما تشاطر الأحمر والأزرق علامتها التجارية بالتساوي)، تشكّل رعاية المنتخبات الجامعة للوطن واحدة من أهمّ المداخل إلى قلوب الشعوب. وهكذا ولدت هذه الأغنية في سوق لا تملك فيه الشركة موطئ قدم، وبلد أنهى حربه الأهلية للتوّ:

نزلوا اللعْبية عالملعب والشاطر قدامن يلعب
والحمّيسة وين ما كان، زقة كبيرة للبنان
هيدا منتخب أبطال ورح بيطال اللي ما بينطال
ويقول اللي ما بينقال... نحن الكوكا كولا ونحن مع لبنان

أكاد أجزم بأن من كتب ولحّن هذه الأنشودة التي لا تزال عالقة في رؤوس أبناء جيلي، كتب ولحّن أناشيد أكثر من حزب متحارب في تلك الفترة، إذ يتشابه معظمها، لكن المهم في القصة أن كوكا كولا لم تنجح في إزاحة السمّ الهاري الآخر عن عرش الكولا في لبنان، ووصل بها الحال إلى أن هجرت السوق اللبنانية بالكامل العام الفائت. لكن لا تذرفوا الكثير من الدموع عليها، فالشركة تسيطر على نصف سوق المشروبات الغازية في العالم تقريباً، وهي سوق فاق حجمها الـ340 مليار دولار في عام 2015، ورغم هبوط سعر أسهمها من جرّاء نبذ قارورات القازوزة من قبل كريستيانو رونالدو الأسبوع الفائت، غير أن سعر هذا السهم لا يزال يسجل ارتفاعاً بنسبة تفوق 20% عن العام الماضي.

فشلت الكوكا كولا في كسب ود الجمهور اللبناني من خلال كرة القدم، لكن ملاعب لبنان شهدت محاولات أخرى لترجمة عشق الكرة إلى ما هو أبعد من المرمى، وكانت نسب النجاح والفشل متفاوتة في هذه المحاولات. فهناك من اشترى اتحاد الكرة وناديين كبيرين بالترغيب والترهيب، مدمّراً اللعبة في طريقه، فغاب التنافس المناطقي في دولة الاحتكارات والمحاصصة، وإن وجدت تجارب متواضعة لكسر ذلك الحكر جنوباً وشمالاً. وتبرز تجربة نادي أولمبيك أوائل الألفية، حيث اشترى «مصرفيّ» نادٍ وأنفق الملايين على استقطاب لاعبين، وأشيع أنه نقل مفهوم الاحتراف إلى المشجعين الذين كانوا يتقاضون بدلاً للتشجيع، قبل أن تطيّره فضيحة مصرفيّة إلى البرازيل التي يصادف أنها من أكثر البلاد عشقاً لكرة القدم. في الزمن الجميل للّعبة كانت فضيحة مصرفية بحجم المدينة كفيلة بنفي مرتكبيها إلى الناحية الأخرى من الكرة الأرضية، أما اليوم، فكل المصارف مدينة لمودعيها ولا يتم نفي أحد.

> كانت فضيحة مصرفية بحجم المدينة كفيلة بنفي مرتكبيها إلى الناحية الأخرى من الكرة الارضية

ومن بلاد اللعب الحلو «jogo bonito» مثال بسيط جداً عن كيف أن المال وفساده أفسدا اللعبة الشعبية الأولى. تصوّروا أنه في افتتاح مونديال 2014 في بلاد السامبا واللامبادا والكرنفال، تم توكيل تنظيم العرض الافتتاحي إلى مصممة رقص بلجيكية تربطها علاقة عائلية بأحد إداريي الفيفا. طبعاً أن يعلّم البلجيك البرازيليين الرقص هو من أصغر فضائح الفيفا التي فرضت على البرازيل تغيير قوانينها التي تخص منع بيع البيرة في المدرّجات، لأن، ببساطة، أحد رعاتها هو شركة «بدوايزر» الأميركية التي تنتج سائلاً لا فرق في طعمه ورائحته بين وقت دخوله جسم الإنسان ولحظة خروجه منه. ولعلّ أكبر فضائح الفيفا على الإطلاق هي استضافة قطر للمونديال القادم. خسر الآلاف من العمال الأجانب حياتهم في قطر في السنوات العشر التي انقضت، منذ أن منحت الفيفا شرف استضافة المونديال لبئر غاز. وثّق تقرير لصحيفة الغارديان العام الماضي أكثر من 6500 وفاة لعمال من 5 دول فقط، هي الهند وباكستان وبنغلادش وسريلانكا ونيبال، علماً بأن هنالك عمالاً من دول أخرى فقدوا حياتهم أيضاً. لكن المليارات التي أنفقتها قطر في دبلوماسية كرة القدم تطغى على هذه المجزرة، إذ شكّلت جزءاً ممّا مكّن الدولة الوهمية من الصمود أمام محاولة انقضاض ابن سلمان عليها في عهد ترامب، وبنت لها علاقات مع دول أوروبية نفخت قطر لها كراتها. مسلسل «The English Game» على نتفليكس يصوّر كيف تحوّلت لعبة كرة القدم من لعبة للأرستقراطيين إلى لعبة شعبية، وكيف دخل المال فيها ليفسدها منذ ذاك. العالم يعشق الكرة ولن يتوقف عن ذلك، لكن الجشع سوف يزيد وينزع عن حب اللعبة براءته ويغذي الحنين الدائم إلى «الزمن الجميل».

في الإعلان التلفزيوني المذكور أعلاه، تتكامل مدرجات ملعب برج حمود مع المباني المحيطة به التي تستضيف «الحمّيسة وين ما كان» على شرفاتها وأسطحها. التكامل مع المحيط يبرز أكثر في ملعب بيروت البلدي، حيث يضيف مدخّنو الأراكيل على الشرفات والمتسلقون على الأسوار حماسة إلى اللعبة لا يمكن استنساخها في الملاعب العقيمة التي تحبّذها الشركات العالمية الراعية لكرة القدم وشبكات البث الحصري. ملاعب أشبه بمولات تجارية كبيرة. بلدية بيروت ترى في هذا العقار مشروع مرآب للسيارات، وهو بالمناسبة يبعد أمتاراً قليلة عن حيث قام يوماً ما مصنعٌ لمشروب سكريّ خسر حربه ولم يبقَ منه إلا نصف اسمه الذي بات مقروناً بموقفٍ لفانات وباصات النقل العام.

هناك مشروع لتحويل ملعب بيروت البلدي إلى مرآب للسيارات (أرشيف)

فلسطين

لا يبدو أن العاصفة التي أثارها اغتيال الناشط نزار بنات ستهدأ قريباً. بل إن الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة، وتحديداً في رام الله، تنبئ بموجة تصعيد جديدة بين المتظاهرين والسلطة، التي يظهر أنها ستعتمد أساليبها المقيتة المعتادة في مواجهة هؤلاء: إذ إلى جانب الدفع بعناصر مدنيين للاشتباك مع المنتفضين بهدف تصوير الأمر على أنه «خلاف داخلي»، يجري تصدير اتهامات «العمالة والخيانة» على نحو كثيف، فيما تستعد السلطة لـ«طبخة» تحاول من خلالها تسكين الغضب على اغتيال بنات

السلطة تشعل رام الله فوق العمالة... بلطجة وتوحّش!

رام الله - **الأخبار**

كانت مجرّد تظاهرة سلمية يهتف فيها المئات للناشط نزار بنات، وبشعارات من قبيل: «ارحل ارحل يا عباس»، إلى أن قرّر المشاركون فيها التوجّه نحو مقرّ رئاسة السلطة «المقاطعة»، لينهال عليهم، بعد دقائق معدودة، عناصر أمن السلطة «المتنكّرون» بزيّ مدني بالضرب والهراوات وقوابل من الحجارة. هكذا كان المشهد وسط رام الله أوّل من أمس السبت، مشهد «القمع الوحشي الإجرامي والاعتداءات غير القانونية»، كما وصفته معظم الفصائل الفلسطينية والمؤسّسات الحقوقية المحلّية والدولية. أسفر هذا القمع عن عدّة إصابات، من بينها لصحافيين وصحافيات، كان واضحاً أنهنّ مستهدفات بشكل متعمّد، ومنهن: سجى العلمي، نجلاء زيتون، شذى حماد وأخريات. كذلك، أكد فريق «محامون من أجل العدالة» إحالة 10 معتقلين إلى النيابة العامة في رام الله، بتهمة التجمهر غير المشروع، على خلفية المشاركة في التظاهرات المندّدة باغتيال بنات.

على هذا النحو، تحوّلت التظاهرة، سريعاً، إلى ميدان مواجهة بين المتظاهرين الرافضين لاغتيال بنات من جهة، وعناصر أمنيين بزيّ رسمي، ومن خلفهم آخرين بزيّ مدني (يرتدون كمّامات)، في مشهد يعيد إلى الأذهان تجارب سابقة لـ«عناصر أمنيين يرتدون البيجامات ويحملون الهراوات»، خلال قمع حراك شعبي سابق في المكان نفسه. وبعد إخلاء المتظاهرين بالقوّة من دوار المنارة وسط رام الله، نظّمت مجموعات من العناصر الأمنيين ذوي اللباس المدني، مع كوادر في «حركة» فتح»، وقفة مؤيّدة لرئيس السلطة محمود عباس، في ظلّ هتافات تنادي بحماية الأخيرة وقمع المتظاهرين من خصومها. وتقول مصادر لـ«الأخبار» إن أسلوب «التظاهرة المضادّة» سيستمرّ باعتباره «الأسلوب الأنجع» وفق رأي أمن السلطة، «لأنه يعفيها من المسؤولية المباشرة أمام القضاء في حال شكاوى المتظاهرين أو المؤسّسات الحقوقية»، كما أنها تعتمده في محاولة إقناع الرأي العام بأن ما يجري هو «اشتباكات داخلية بين متظاهرين مختلفين فقط، وليس قمعاً أمنياً».

وعلى إثر تلك التطوّرات، قال مكتب الأمم المتحدة في فلسطين: «نشعر بالصدمة من سلوك الأمن الفلسطيني، وفريقنا شهد استخداماً وحشياً للقوّة ضدّ المتظاهرين ومنْع عمل الصحافيين، ويجب التحقيق في استخدام القوّة المفرطة ومحاسبة المسؤولين». وأكد مدير «مؤسسة الحق»، شعوان جبارين، من جهته، أن عناصر الأمن اعتدوا على الصحافيين التابعين للمؤسسة والصحافيين الآخرين، على رغم ارتدائهم الزيّ الصحافي، معتبراً أن ما جرى من ضرب وتنكيل بالمتظاهرين لا يمكن أن يكون سلوك أمن أو قانون. كذلك، صدرت إدانات شعبية وفصائلية وحقوقية واسعة داخل فلسطين ومن خارجها، ومطالبات بمحاسبة المسؤولين عن إعطاء تعليمات لأمن السلطة بقمع المتظاهرين.

لكن في المقابل لقيادة السلطة وبعض ممثّلي حركة «فتح» رأي آخر، يقوم على «تخوين المتظاهرين وأنهم أصحاب أجندة خارجية ومدفوعون من قوى ومحاور إقليمية ومن محمد دحلان وحركة حماس». وفي هذا الإطار، نفى الناطق باسم الأجهزة الأمنية، طلال دويكات، وجود أيّ عناصر أمنيين بلباس مدني على دوار المنارة وسط رام الله أول من أمس، بينما هدّدت حركة «فتح» في الضفة الغربية بأن «المشروع الوطني ليس للمقاومة وسنحميه بالدم، ولن نسمح لأيّ كان بحرف البوصلة، ونرفض استغلال حادثة المتوفّى نزار بنات من أطراف مأجورة أياديها ملطّخة بدماء شعبنا لمحاولة إثارة الفتن والقلاقل في مجتمعنا». أمّا الناطق باسم «فتح»، حسين حمايل، فرأى أن «هناك خونة سنتصدّى لهم، وهم مجموعة مرتزقة بأجندات معادية لشعبنا تريد خلق حالة عدم استقرار للمواطنين وتعتدي على ممتلكاتهم»، فيما قال القيادي في الحركة، عبد الإله الأتيرة: «سنكون فدائيين كما كنّا في معركة الكرامة،

> **يبدو أن التظاهرات المنددة باغتيال الناشط نزار بنات ستستمرّ خلال هذا الأسبوع على أقلّ تقدير**

للدفاع عن مشروعنا الوطني، وفتح ستكون في الشارع في وجه من يتمادى ضدّ أفراد الأمن ولقمة عيشنا». في المقابل، ذهب محافظ جنين، أكرم الرجوب، في اتجاه آخر، عادّاً أن كلّ ما يجري في الضفة الغربية من أحداث حالية «يخدم الحكومة اليمينية الإسرائيلية وفرصها في السيطرة على الأرض، والمطلوب هو رأس حركة فتح والنظام السياسي».

تحوّلت التظاهرة إلى ميدان مواجهة بين المتظاهرين وعناصر أمنيين بزيّ رسمي، وآخرين بزيّ مدني (أ ف ب)

وواصلت أجهزة أمن السلطة، أمس، الاعتداء على المتظاهرين وسط رام الله لليوم الثالث على التوالي، حيث أسندت حركة «فتح» الأجهزة الأمنية عبر تنظيم مسيرة في دوار المنارة، وهو المكان نفسه الذي كان مقرّراً تنظيم تظاهرة منددة باغتيال بنات فيه، وفي التوقيت نفسه. وحاول المتظاهرون المناورة وتجنّب الصدام عبر نقل مكان التظاهرة من المنارة إلى دوار الساعة، وتأخيرها عن تظاهرة «فتح» لساعة. لكن عناصر أمنية بلباس مدني وبعض كوادر «فتح» هاجموا المحتجّين هناك أيضاً، وقمعوا صحافيين وكسّروا معدّات بعضهم ومنعوهم من التغطية. وعلى إثر ذلك، امتدّت التظاهرات إلى الخليل وبيت لحم، التي شهدت مواجهات بعد قمع أمن السلطة تظاهرة أمام مقرّ «المقاطعة»، تخلّلها إلقاء زجاجات حارقة باتجاه الأمن، فيما أصيب عدد من المتظاهرين بقنابل الصوت والغاز.

لماذا القمع في رام الله؟

إجابة السؤال المتقدّم تتمحور حول رمزية المدينة كمعقل للسلطة الفلسطينية وقياداتها، وكمقرّ للمنظّمات الحقوقية والمؤسّسات المختلفة، إضافة إلى قوّة التظاهرات فيها وكونها تجمّعاً للشبّان من طبقات اجتماعية وفصائل سياسية متنوعة، كما أن هناك خشية من توجّه المتظاهرين إلى مقرّ الرئاسة، وهو ما يتكرّر منذ سنوات، لكن أمن السلطة يمنعهم من الوصول إلى المقرّ. وبحسب مراقبين، يبدو أن التظاهرات المنددة باغتيال الناشط نزار بنات ستستمرّ خلال هذا الأسبوع على أقلّ تقدير، فيما قابلية التصعيد في الميدان واشتعال المشهد العام منوطة بوقوع أيّ حدث دراماتيكي مفاجئ. فالمتظاهرون مصرّون على الاستمرار في تحرّكاتهم، في حين بات واضحاً أن أمن السلطة لن يسمح بوصولهم إلى «المقاطعة» بأيّ ثمن، وأن انتهاج السلطة أسلوب «التظاهر المضادّ» كمنهج ثابت ومتصاعد سيدفع بالأوضاع إلى التدهور خلال الأسبوع الجاري. كذلك، قد تشرع السلطة في خطوات لامتصاص الغضب الشعبي عبر الإعلان عن «تطوّرات إيجابية» في عمل لجنة التحقيق التي شكّلتها حكومة محمد اشتية، كالإعلان عن توقيف مجموعة من عناصر الأمن المتّهمين بقتل الناشط بنات، أو إقالة مسؤولين بارزين كمحافظ الخليل أو نائب مدير الأمن الوقائي، اللذين تتّهمهما عائلة بنات بإعطاء التعليمات لاغتيال ابنها.

انتهاء مهلة المقاومة **الوعود المصرية لا توقف التصعيد**

غزة - **الأخبار**

تواصَلت المباحثات التي تُجريها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة مع الوسيط المصري، لبحث ملفّ التهدئة في القطاع، في وقت كثّفت فيه الفصائل عمليات الضغط على الاحتلال على طول حدود غزة، في ظلّ التباطؤ الإسرائيلي في إبلاغ المصريين بموقف حاسم من الوضع هناك. وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر فلسطينية، فقد نقل المصريون إلى حركة «حماس» أن سلطات العدو ستفتح معابر القطاع نهاية الأسبوع الحالي مع استمرار حالة الهدوء، إلّا أن الحركة أبلغت القاهرة أنها ستُواصل الضغط وستصعّده نهاية الأسبوع الجاري بشكل كبير، بما قد يؤدي إلى تفجّر الأوضاع مجدداً. وأشار الجانب المصري إلى أن دولة الاحتلال ترهن قراراتها بخصوص غزة بحدوث تقدّم في ملفّ الجنود الأسرى، لتردّ «حماس» بتجديد تشديدها على ضرورة الفصل بين الملفّات، وإبداء استعدادها للتقدّم في ملفّ الجنود، شرط استجابة العدو لشروط المقاومة، وتقديمه ثمناً مناسباً لأيّ معلومات عن جنوده، متعلّقاً تحديداً بالإفراج عن الأسيرات والأطفال. ميدانياً، وبعد انقطاع لعدّة أيام بفعل الوساطات، عاودت الوحدات الشعبية الفلسطينية، أمس، إطلاق دفعات من البالونات الحارقة من قطاع غزة باتجاه مستوطنات الغلاف، في رسالة ضغط على دولة الاحتلال للتراجع عن خطواتها ضدّ القطاع، ليلي ذلك إعلان سلطات العدو اندلاع عدد من الحرائق في «أشكول» و شاعر هنيغف» بفعل البالونات الحارقة. وكان عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، خليل الحية، أكد أن حركته لن تسمح للاحتلال، في أيّ حال من الأحوال، بقضم أيّ إنجاز من إنجازات معركة «سيف القدس»، و«لا بتجويع الشعب الفلسطيني ولا بإطالة إعادة الإعمار». ولفت إلى «(أننا) أخبرنا الوسطاء أن ثمّة متطلّبات لتثبيت وقف إطلاق النار، ولا نقبل بإطالة أمد إعادة الإعمار والتلاعب والتسويف بآليات كسر الحصار، ونعرف كيف نُلزم الاحتلال بألّا يتلاعب ويسوّف، وننصحه بألّا يعيد تجربة الأمور من جديد». وفي سياق إعادة الإعمار، كشفت المصادر أن السلطات المصرية أبلغت حركة «حماس» أنها ستبدأ في المرحلة الثانية من العملية فور الانتهاء من المرحلة الأولى المتمثّلة في رفع ركام المنازل والمباني المدمّرة في قطاع غزة، والذي قد يستغرق شهرين إلى ثلاثة. من جهته، توقّع وكيل وزارة الأشغال العامة في غزة أن تبدأ عملية الإعمار خلال ثلاثة أشهر، مؤكداً «(أننا) متفائلون بدخول مصر على خطّ الإعمار قريباً جداً»، مشيراً إلى أن وزارته أحصت «نحو 1200 وحدة سكنية مدمّرة كلّياً، و100 وحدة غير صالحة للسكن، و40 ألف وحدة بشكل جزئي». وأفاد بأن تكلفة الإعمار «تُقدّر بحوالى 165 مليون دولار، ولدينا عجز بقيمة 150 مليون دولار من الحروب السابقة»، فيما زادت «تكلفة أضرار القطاعات المختلفة (بنية تحتية واقتصاد وغيرهما...) عن 500 مليون دولار، ولدينا عجز بقيمة 600 مليون دولار من الحروب السابقة».

لا حلول مبتكرة لدى إسرائيل: التهدئة مع غزة «أفضل الأسوأ»

علي حيدر

عبّر رئيس أركان جيش العدوّ، أفيف كوخافي، بدقّة عن التقدير الذي تتبنّاه المؤسسة العسكرية إزاء آفاق الوضع في قطاع غزة، فاعتبر أن «هناك فرصة معقولة لمواجهة عسكرية أخرى مع غزة في المستقبل القريب». ومن دون إغفال حقيقة أن أصل جهر كوخافي بموقفه خلال لقائه مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، ضمن زيارته لواشنطن، ينطوي على رسائل مدروسة وهادفة، فهو يعبّر أيضاً عن رؤية سائدة في مؤسّسات القرار السياسي والأمني. وعكست المفردات التي استخدمها كوخافي الطابع المهني لتقدير المؤسسة العسكرية، من دون أن يتعارض ذلك مع مساعي توظيف هذا التقدير سياسياً وردعياً. فهو تحدّث عن فرصة معقولة، وليس عن أمر مرجّح بدرجة كبيرة، كما أنه لم يستبعده، فضلاً عن أنه حدّد المدى الزمني لتوقّعاته بـ«المستقبل القريب».

يستند هذا التوقع، كما يبدو، إلى متغيّرات يرصد العدوّ مؤشراتها ومعالمها، متّصلة بالعناوين الساخنة التي تشكّل محور الحراك السياسي حول قطاع غزة، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز احتمال تحقُّق المواجهة أو تراجعها. وفي السياق، يجدر تناول الأولويات التي استجدّت على برنامج المؤسستَيْن السياسية والأمنية في إسرائيل، بعد معركة «سيف القدس». كانت إسرائيل تطمح وتسعى إلى الحفاظ على هدوء الجبهة مع القطاع، في ظلّ حصار مُحكم يهدف إلى تكريس الواقع القائم (بعدما فشلت في إخضاع المقاومة أو إسقاطها)، والتفرّغ لمواجهة التهديد المتصاعد في الشرق (إيران)، والشمال على الجهتَيْن السورية واللبنانية. لكن ما أرسته الجولة الأخيرة من نتائج لمصلحة المقاومة، دفع قيادة العدوّ إلى تركيز جهودها على محاولة منْع ترجمة تلك الإنجازات سياسياً، سواء في ما يتّصل بأولويات القطاع الحياتية والعمرانية أو بمجمل الساحة الفلسطينية، وأيضاً حرمان المقاومة من إرساء معادلة ردع مختلفة. واستناداً إلى ذلك، يمكن تفسير ارتفاع منسوب التهديدات على لسان القادة الإسرائيليين، من الاستخبارات إلى الجيش إلى المستوى السياسي والخبراء. ويلاحَظ في الإطار المتقدّم، أن من أهمّ أولويات إسرائيل راهناً محاولة منْع تكريس صورة المقاومة في القطاع كقوّة ندّية في مواجهة جيش الاحتلال، لما لهذه الصورة من انعكاسات سلبية في مجالَيْ الردع والوعي، وتحديداً في وعي أعداء إسرائيل، لناحية نظرتهم إلى أنفسهم وإلى فعالية قدراتهم وإلى العدو أيضاً. ولعلّ من أبرز مَن أقرّوا بهذه الحقيقة، رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس يادلين، الذي لفت إلى أن «النهج الإسرائيلي كان التعامل مع حماس كعنوان، وعدم المسّ بها بقوّة، على أساس أن تكون مردوعة وضعيفة. المسّ بشكل جوهري بقدرات المقاومة في غزة، أو بإرادتها، حيث اعتبر أن العودة إلى التصعيد «ستكون بنظري استمراراً لمعركة حارس الأسوار. وإذا دعت الحاجة للعودة إلى توجيه ضربات ليوم أو يومين أخرين، فإني ساوصي بتوجيه ضربات شديدة جداً. وإذا أطلقوا قذائف صاروخية بعد نصف سنة، فساعترف بأني أخطأت». يُلاحَظ في جميع المواقف التي تتناول المواجهة المقبلة المحتملة، أنها تَعِدُ بضربات أشدّ من السابق، في محاولة لردع المقاومة وتصعيد الضغط عليها لتحصيل تنازلات منها، لكنها تنطوي على إقرار بعجز الجيش عن إضعافها عسكرياً خلال معركة «سيف القدس».

> **يحاول العدوّ منْع تكريس صورة المقاومة في غزة كقوّة ندّية في مواجهته**

من الواضح، إذاً، أن كلّ التقديرات والمواقف الإسرائيلية تنطلق من محاولة استخلاص العبر من جولة «سيف القدس»، وتفادي ارتكاب الخطأ الذي وقعت فيه الأجهزة السياسية والاستخبارية، عندما استندت إلى تقديرات مخالفة للواقع. وهو ما أقرّ به، رئيس الاستخبارات، حليفا، نفسه، الذي قال: «اعتقدتُ بأنهم سيطلقون صواريخ على عسقلان، وأشدود، وغلاف غزة، ولكن لم أعتقد بأنهم سيطلقون الصواريخ في اتجاه القدس». وبالتوازي مع كلّ هذا التهويل الكاشف عن أكثر من رسالة تتّصل بما يدور في أروقة القرار في كيان العدوّ، ومن ضمنها أن غزة فرضت وجودها ضمن أولويات القيادتَين السياسية والعسكرية، فإنه لا يمكن تجاهل مطالبها، يبدو أن العدوّ انتقل إلى مرحلة التسليم بالعجز عن منْع المقاومة من تعاظم قدراتها، فاعتبر حليفا أنه «لا علاقة بين التهدئة وتعاظم قوّة حماس. والعدوّ يعزّز قوّته في جميع الأحوال، وخلال القتال أيضاً». وبهدف تبرير الخيارات العملياتية التي قد تُعتمد في مواجهة القطاع، رأى رئيس الاستخبارات أن إسرائيل أمام خيارَيْن: «التهدئة أو إعادة احتلال القطاع». ويعني ذلك أنه لمّا كان الخيار الثاني ينطوي على مخاطرة دراماتيكية ستؤدّي إلى تورّط الجيش الإسرائيلي في جبهة استنزاف ستكون لها تداعياتها العسكرية والسياسية، فضلاً عن أنها ستمثّل انحرافاً عن الاستراتيجية المعلَنة القائمة على التفرّغ للجبهات الأشدّ خطراً، يصبح تبنّي التهدئة الخيار الأقلّ كلفة، وإنْ كان يقوّض صورة الجيش العاجز عن حسم المواجهة مع المقاومة، أو إخضاعها. وفي ضوء ما تقدّم، يمكن التقدير أيضاً أن العدوّ يخشى من أن ترى المقاومة في غزة في أولوياته الإقليمية ومحدودية خياراته العملياتية وسقفها الذي لا يستطيع تجاوزه، فرصةً للتمسّك بمطالبها وبمبدأ «الندّية» في الردّ الناري إذا ما اقتضت الحاجة.

يجهد كيان العدو في إعادة المعادلات التي كانت سائدة قبل معركة «سيف القدس» (أ ف ب)

قضية

ليبيا ما بعد «برلين 2»: التسوية السائرة على حبال

تمثّل ليبيا أولوية دائمة وميزة لصانع القرار المصري (أ ف ب)

أظهر مؤتمر «برلين 2» الذي انعقد قبل أيام حول ليبيا أن عقبات عدّة لا تزال تعترض طريق إرساء تسوية نهائية في هذا البلد. لكن في ظلّ اقتناع معظم الأطراف الإقليمية والدولية بضرورة وضع حدّ للحرب المتناسلة منذ قرابة العقد، وبروز مؤشّرات إيجابية على رأسها التقارب بين تركيا ومصر التي باتت تحرّكاتها تحظى بـ«مقبولية» لدى الكثيرين من أطراف الأزمة، يمكن القول إن حكومة عبد الحميد الدبيبة قد تصل بـ«سلام» إلى محطّة الانتخابات، التي يُفترض أن تُتوّج العملية الانتقالية

محمد عبد الكريم أحمد

على رغم مضيّ نحو عام ونصف عام على انطلاق «مؤتمر برلين الأول» (كانون الثاني 2020)، والتغيّرات الكثيرة في ليبيا، فإنه لا تزال هناك مسألتان لم تُحسما بشكل واضح بعد، وهما فرض حظر على تصدير السلاح إلى أطراف النزاع، وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة. كما أن التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية لا تزال بالغة التعقيد والتشابك، من دون وضع مصالح الشعب الليبي في مكانتها الصحيحة المفترضة.

فُرص فرض حظر السلاح

يتّضح من مقررات «برلين 2» أن ثمّة اهتماماً معقولاً بمسألة حظر السلاح، وتشديداً على التزام جميع الفاعلين بعقوبات مجلس الأمن ضدّ منتهكي القرارات ذات الصلة. ومن بين العوامل المُعزّزة لفُرص نجاح هذا الحظر، التغيّر الدراماتيكي في دور الإمارات على خلفية انكشاف أجنداتها الخاصة في النزاع. أمّا تركيا، التي أقدمت على انتهاكات صريحة لحظر السلاح، ووفّرت معدّات ومرتزقة بحجّة مواجهة قوات حفتر، فإنها تواجه «أزمة قانونية»، حيث تدّعي أن وجود قواتها في ليبيا كان بناءً على «دعوة» من حكومة فايز السراج، وأن هذا الاتفاق لا يجعلها ملزَمة قانوناً أو معنوياً بمغادرة ليبيا. وعلى رغم وثاقة الصلة

> يظلّ عدد المرتزقة الكبير وتوزّعهم على خطوط التماس الرئيسة تحدّياً كبيراً أمام حكومة الدبيبة

بين طرابلس وأنقرة، فإن خيارات حكومة عبد الحميد الدبيبة وتوازناتها (ولا سيما مع مصر) ستقود إلى تغيير معادلة الوجود التركي العسكري.

المرتزقة وتوازنات الداخل

كانت مسألة الأمن من العناوين الرئيسة لـ«برلين 2»، الذي دعمت مقرّراته (النقطة 24) «اتفاق 23 أكتوبر الداعي إلى انسحاب جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا»، ووجّهت الدعوة إلى جميع الأطراف لضمان تطبيقها الكامل «من دون أيّ تأخيرات أخرى». من جهتها، جدّدت الحكومة الليبية، خلال المؤتمر، التزامها بعقد الانتخابات في موعدها، بالتزامن مع تصريحات ألمانية مهمّة عن مواصلة برلين ضغوطها حتى يتمّ انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا. كما استبقت مخرجات المؤتمر تقارير عن اتفاق روسي-تركي على البدء التدريجي في سحب قوّات الطرفين من ليبيا. لكن تلك المخرجات افتقرت إلى تحديد إجراءات جديدة وواضحة ضدّ المتقاعسين، ما برهن العملية برمّتها – إلى حدّ كبير - بقرارات الدول التي استقدمت المرتزقة إلى داخل ليبيا، وكذا استمرار حالة الاستقطاب الداخلي حول هؤلاء.

في المقابل، فإن خليفة حفتر، الذي تآكلت مكانته بشكل واضح حتى لدى أطراف إقليمية عوّلت عليه طويلاً، سيواجه تهديدات انفتاح حكومة الدبيبة المرتقب على ملفّ «توحيد المؤسسة العسكرية الليبية»، بتنسيق تقليدي، وربّما بزخم أكبر، مع القاهرة، فيما لم تبقَ أمامه سوى ورقة وحيدة هي «مواجهة الجماعات التكفيرية». لكن يظلّ عدد المرتزقة الكبير (الذي يتجاوز 20 ألف عنصر)، وتوزّعهم على خطوط التماس الرئيسة بين الفاعلين الليبيين، تحدّياً كبيراً أمام قدرة (إن لم تكن رغبة) حكومة الدبيبة على ممارسة ضغط شامل على الأطراف كافة في الفترة المتبقّية أمام الاستحقاقات الانتخابية، مع الأخذ في الاعتبار إمكان حدوث «خلخلة» أمنية، سواءً من قِبَل حفتر، أو من قِبَل الميليشيات المتطرّفة والمناهضة له في مصراتة وغرب ليبيا بشكل عام.

خريطة التأثيرات الإقليمية والدولية

يبدو أن ثمّة إرادة لدى الأطراف الإقليمية والدولية لإيجاد تسوية للأزمة الليبية، إلا أن الولايات المتحدة، العائدة بقوة وبمقاربة مؤسساتية للقضية الليبية ضمن قضايا شرق أوسطية أخرى، وحدها التي تملك - في حقيقة الأمر - القدرة على ممارسة ضغوط على الأمم المتحدة لإسراع في ترتيبات الانتخابات، من دون أن يعني ذلك بالضرورة عودة لليبيا إلى قمّة أولويات السياسة الأميركية، وإنما يشير - على الأقلّ - إلى توجّه أميركي نحو تفعيل التنسيق مع «الحلفاء» في هذا البلد، وهذه المرّة عبر ألمانيا. وبينما دعمت فرنسا بكامل قوّتها، وبشكل مستمر، قوات حفتر في الشرق، فإن إيطاليا وشركاء أوروبيين آخرين دعموا القوات المتنافسة في الغرب. لكن يبدو أن ألمانيا - التي تنتقد السلوك الفرنسي في العديد من ملفّات التدخّل الأمني والعسكري في أفريقيا وتتحدّث عن سوء استغلال لموارد برلين التي تقدّمها الأخيرة إلى باريس لهذا الغرض - نجحت في ضمّ فرنسا إلى الحظيرة الأوروبية، الأمر الذي اتّضح بعد استقبال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الدبيبة، في باريس في حزيران الجاري، وتشديد الأول على وجوب وضع نهاية «لجميع» مظاهر التدخّل الأجنبي، وسحب «جميع المرتزقة الأجانب» بمَن فيهم العناصر التشاديون والسودانيون.

مصر ومسار «برلين 2»

فيما تنهمك مصر في ملفّات ساخنة للغاية، فإن ليبيا تمثّل أولوية دائمة وميزة لصانع القرار المصري. وقد نجحت القاهرة في القفز فوق الاستقطابات الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية في الآونة الأخيرة، وتخفّفت من أعباء سياسات أطراف حليفة كانت تخصم من زخم الدور المصري وقبوله بشكل شامل لدى جميع أطراف الأزمة. ويبدو من أجندة «برلين 2» ومخرجاته، أن الرؤية المصرية، المصحوبة بجهود دبلوماسية مكثّفة وإعادة تنشيط لقنوات اتصال القاهرة مع مكوّنات العملية السياسية الليبية كافة، قد حقّقت نضجاً لافتاً من عدّة نواح، أهمّها التمسّك بسيادة ليبيا ووحدتها خصوصاً في ظلّ تراجع سيناريوات التقسيم التي كان لمّح إليها بعض الفاعلين في الأزمة وداعموهم الإقليميون، إعادة النظر الشاملة في العلاقات المصرية - التركية ما صبّ في مصلحة الضغوط الممارَسة على الدول التي صدّرت المرتزقة إلى ليبيا (ولا سيما تركيا)، وقبل كلّ ذلك الإدارة «المقبولة» للملفّ «توحيد المؤسّسات الأمنية الوطنية» الليبية، والتي جعلت مؤتمر «برلين 2» يخوّل القاهرة الاستمرار في هذه المهمّة. وفي هذا الإطار، من المتوقّع أن تظهر القاهرة انفتاحاً أكبر على جميع الأطراف المعنيّة، وأن تعمل على معالجة بعض شكاوى الوفود العسكرية من غرب ليبيا في جولات محادثات سابقة.

خلاصة

تتعزّز فرص ليبيا في استكمال ما يمكن وصفه بـ«مسار برلين 2»، وصولاً إلى انتخابات 24 كانون الأول المقبل، في ضوء عدّة معطيات منها تهدئة نسبية في الاستقطابات الإقليمية في ليبيا، وتجاعة متزايدة للدور المصري في الملفّ، وحرص دولي وأممي على تطبيق دقيق وملتزم زمنياً بهذا المسار، ونجاح حكومة الدبيبة اللافت في مقاربة الملفات الداخلية والخارجية بقدر من التوازن والسلاسة. وبينما لا يتبقّى للانتخابات المرتقبة سوى ما يقرب من ستة أشهر، فإن خيارات حفتر (77 عاماً) وقدرة الأطراف الخارجية على ضبط سلوكه (سلباً أو إيجاباً) تظلّ هاجساً حقيقياً للعملية السياسية برمّتها.

استراحة

كلمات متقاطعة 3773

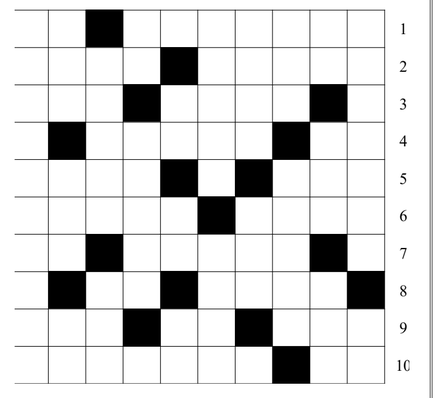

أفقيا

1- قبائل أوروبية قديمة – نهر إيطالي – 2- أوّل جبّار في الأرض – عاصمة آسيوية – 3- أعمى – من الألوان – 4- إضطرم وتلهّبَ – إسم كانون الثاني في بعض البلدان العربية – 5- مدينة فرنسية – من حكماء الهند – 6- يسدد الثمن – مصباح – 7- الحيوان المتوحش – جمع وضمّ – 8- كلام يخرج من الفم – من الحيوانات – 9- فقرة من كتاب مقدس – أغلظ أوتار العود – من الحشرات – 10- لعن وشتم – أكبر مرفأ في أوروبا

عمودياً

1- منطقة سياحية تركية – أصل البناء – 2- حرف جزم – عنق المرأة – بياض الشعر – 3- كوكب الإنسان – سيجارة – 4- عفوي وسريع – إرتفاع – 5- إمرأة في التاريخ إشتهرت بتقويم الرماح – إحدى شخصيات الممثل اللبناني فادي رعيدي – 6- جرذ بالأجنبية – برد – اتصل بقرابة – 7- مسّ بيده – يعمّره ويشيّده – 8- مصيف سوري – نام – 9- مدينة المانية – ذئب الفرس – إسم موصول – 10- وزير خارجية عربي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الناقورة – 2- أقحوان – 3- لحد – صل – انا – 4- بالولي – كتاب – 5- الغي – رف – دو – 6- أبيس – أرل – 7- وي – ين – يل – 8- رانر – بورو – 9- حيدران – 10- الإسكندر

عمودياً

1- الباشورة – 2- حال – يا – 3- لادوغا – نحل – 4- نق – ليبيريا – 5- أحصي – ني – دس – 6- قول – رس – برك – 7- وا – كف – يوان – 8- رنّات – الرند – 9- نادر – 10- نابوليون

sudoku 3773

5		3	2		1	7		
1	9	8					5	
				5	4			8
9				3		4		
	1				7		8	5
		4	5			3		
4		5					2	
2				7				1
			4		8		9	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3772

6	4	5	7	1	9	2	8	3
3	1	8	5	6	2	9	4	7
2	7	9	3	4	8	5	6	1
7	9	6	2	3	1	8	5	4
4	5	3	8	9	6	7	1	2
1	8	2	4	5	7	3	9	6
9	3	4	6	7	5	1	2	8
8	6	1	9	2	3	4	7	5
5	2	7	1	8	4	6	3	9

مشاهير 3773

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج نمساوي معاصر وكاتب سيناريو مشهور. تتحدث أفلامه في كثير من الأحيان عن مشاكل وإخفاقات المجتمع الحديث. فاز فيلمه «الشريط الأبيض» بالسعفة الذهبية

6+3+2+3+4+4+5 = أبنية بعلبك ■ 8+9+7+1+1+4 = عاصمة النيجر ■ 3+10 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **سيرج سركسيان**

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ فقرة حكيمة

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع برئاسة القاضية نوال صليبا المدعى عليه عبده جوزف صهيون المجهول محل الاقامة للحضور شخصياً او بواسطة من ينوب عنه قانوناً الى قلم المحكمة في رحلة لتبلغ الحكم الصادر بحقه بتاريخ 4/5/2021 برقم 6/2021 في الدعوى التجارية المقامة من المدعية شركة منتجات الهيدروكاربون (هيبكو) ش.م.ل. المسجلة برقم اساس 245/2019 مدور 244/2021 والذي قضى بالزام المدعى عليه المذكور بان يدفع للمدعية المذكورة مبلغ 559.840/ دولار اميركي وان يدفع لها ايضاً مبلغ 314716.95/ دولار أميركي أو ما يعادل كل مبلغ بالعملة الوطنية بتاريخ الدفع اضافة الى الفائدة محسوبة على المعدل القانوني ابتداءً من تاريخ هذا الحكم وحتى تاريخ الدفع الفعلي وتضمينه النفقات كافة.

وللمدعى عليه المذكور مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف من تاريخ النشر.

رئيس الكتبة
حسين الموسوي

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ النتيجة الأولية للتدقيق

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة الالتزام) المكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الاقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 28/06/2021 الى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة الالتزام/ الطابق الثاني لتبلغ المقترحات الأولية لتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 28/07/2021 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 11/11/2008 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف ش
ابراهيم عبود الحنان	1876079
نديم حسن حيدر	1956992
مروة مصطفى جوهر	1962865
انس عبد الباسط الحسن	2111010
وليد احمد الصفدي	3665769
طلال عمر حبلي	695018
ابراهيم احمد العكلة	2072897
احمد محمد عثمان	2394267

تبدأ مهلة إبداء الملاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من يوم التالي لتاريخ التبليغ اي في 29/07/2021 وتنتهي في 27/08/2021 ضمناً.

للمراجعة:
العنوان: صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الأول.
الهاتف: 720012/07 – 720014/07 – 754086/07
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 506

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ نتيجة اعتراض

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مالية محافظة الجنوب – دائرة الاعتراض والاستئناف المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول ادناه، المجهولي مركز العمل أو محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 28/06/2021 الى مركز الدائرة الكائن في المصلحة المالية الاقليمية في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي – الطابق الثاني لتبلغ نتيجة الاعتراض.

وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 28/07/2021 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 11/11/2008 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
علي محمد فاضل	336503	RR210364941LB
أحمد يوسف الحتحوت	202519	RR205976376LB
علي حسين بعجور	941947	RR210365377LB
علي حسن فرفور	28097	RR210365111LB
محمد رضا رميتي	1436707	RR210365160LB
خضر محمود زيداني	3674323	RR210365125LB
حسين محمود نجم	28034	RR210351173LB
أحمد علي نسر	1623721	RR210365275LB
محمد احمد دربج	178419	RR210364969LB
كابي جورج مخيل	758505	RR210364990LB
خليل حسن بواب	305480	RR210365006LB

تبدأ مهلة الطن بنتيجة الاعتراض المحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ اي في 29/07/2021 وتنتهي في 29/09/2021 ضمناً.

للمراجعة: العنوان: صيدا السراي الحكومي - مبنى وزارة المالية – طابق ثاني – دائرة الاعتراضات.
الهاتف: 720012/07 – 720014/07 – 754914/07
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 506

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق) المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول ادناه المجهول مركز العمل ومحل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 28/06/2021 الى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ الاعلام بتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 28/07/2021 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 11/11/2008 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
فاطمة علي كريم KARIM DEPOT	2790810

للمراجعة:
العنوان: صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 720012/07 – 720014/07 – 754086/07
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 506

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق) المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول ادناه المجهول مركز العمل ومحل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 28/06/2021 الى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ الاعلام بتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 28/07/2021 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 11/11/2008 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
مازن علي قنبر	1539854
مقلد للتجارة العامة	1811728
يوسف محمد خروبي	243087
مؤسسة يوسف خروبي للتجارة العامة	243092
خليل محمد مناع	2819319

للمراجعة:
العنوان: صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 720012/07 – 720014/07 – 754086/07
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 506

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

سينما

«شاشات الواقع» تصل إلى «أرض العسل»: نشيد للطبيعة!

تتواصل فعاليات الدورة السادسة عشرة من «المهرجان الدولي للسينما الوثائقية» (شاشات الواقع) الذي تنظّمه جمعية «متروبوليس» في «مسرح وسينما اشبيلية» (صيدا) و«مركز بيروت للفن» (BAC) لغاية نهاية تموز (يوليو) المقبل. يحتضن اللقاء أفلاماً تسجيلية ووثائقية حديثة عربية (لبنان، السودان، مصر، الجزائر...) وأجنبية، ليبعث بعضاً من حياة في شرايين الرزنامة الثقافية المتوقّفة في البلد منذ أكثر من عام. ضمن العروض نفسي، هنا على ثلاثة أفلام، اثنان محليان وثالث مقدوني يوم الجمعة 16 تموز (يوليو)، سيكون رؤاد «مسرح وسينما اشبيلية» على موعد مع الوثائقي المقدوني «أرض العسل» (2019 ـ 87 دقيقة ـ إخراج تامارا كوتيڤسكا ويوبومير ستيڤانوڤ) الذي رُشّح لجائزتَي أوسكار (أفضل فيلم أجنبي وأفضل فيلم وثائقي). امرأة ترتدي ملابس صفراء تشاهِد من بعيد، من فناء بيتها الخلفي في جبال مقدونيا الشمالية، وصول الجيران الجدد. هي غير معتادة على الضوضاء، تعيش مع والدتها المقعدة العمياء الضعيفة السمع وترعاها. تتابع هاتيدز مواروتوڤا عائلة تركية تدخل عالمها الخاص بطريقة غير متوقعة. عالمها بعيد، تعيش فيه وتعمل في تربية النحل المتواجد في شقوق جبل في قريتها. «النصف لي، والنصف لك» تقول هاتيدز للنحل، فهي تأخذ فقط النصف لتبيعه وتعيش، وتترك للنحل النصف الآخر. تتقاسم العسل معه بطريقة عادلة ومتوازنة. هاتيدز شخصية عاطفية، صاحبة روح جميلة وواضحة في معاملة النحل. رحلة هاتيدز إلى المدينة لبيع العسل، تؤمن لها حياة متواضعة ولكن جميلة. وصول الجيران الجدد في مقطورة، أسرة كبيرة من أمّ وأب وسبعة أطفال وماشيتهم، لم يُحدث الكثير من التغيير في حياة هاتيدز. يصبح أحد الأطفال صديقها، يفهم منها أنه لكي يحصل على ما يرغب من العسل، يجب أن يحترم طبيعة النحل ووقته. وأن يترك له النصف دائماً. لكن عندما يقرّر رب الأسرة الجديدة تربية النحل وعدم الإصغاء لنصائح هاتيدز بسبب الجشع؛ تبدأ مشاكل تؤدّي إلى عواقب غير متوقعة.

«أرض العسل» فيلم وثائقي، لا شك في ذلك. لكن لولا السرد والتفسير والتكلّم مع هاتيدز صاحبة الحلاوة الصريحة، لاعتقدنا أننا نشاهد فيلماً روائياً. كل شيء فيه شاعري، حتى انتقال الأسرة الكبيرة والضوضاء والمشاكل، قُدّمت بطريقة شاعرية أقرب إلى الخيال. كأنّ الواقعية هي التي تحوّل القصة إلى فن. «أرض العسل» من أجمل الوثائقيات الجديدة التي يمكن من خلالها مشاهدة الحياة، تحفة بصرية عن الحياة في الطبيعة البكر التي تشكّل مساحة لعيش بعض الناس وصراعهم اليومي من أجل البقاء. يقدم الوثائقي نظرة فريدة إلى أسلوب حياة متلاشٍ، وانعكاساً ذكياً للعلاقة بين الطبيعة والبشر والحيوانات. يمثّل الفيلم وهاتيدز الطبيعة الأم بكل قوتها وفهمها للعطاء والمشاركة. الفيلم ليس أكثر من قصة عن إمكانية أن يعيش البشر بصدق وسعادة بما لديهم، وعن قدرة البشر على تدمير أي شيء وكل شيء بسبب الجشع. «أرض العسل» هو الحياة، هو التوازن وهو ما نحتاج إليه لبقاء الكوكب في حال جيدة.

«أرض العسل» (2019) لتامارا كوتيڤسكا ويوبومير ستيڤانوڤ: 19.30 مساء 16 تموز (يوليو) ـ «مسرح وسينما اشبيلية» (صيدا ـ جنوب لبنان) ـ للاستعلام: info@ishbiliatheatre.com

سارة فرنسيس: عن فوضى الإنسان

ضمن مهرجان «شاشات الواقع»، يُعرض فيلم «كما في السماء، كذلك على الأرض» (2020) لسارة فرنسيس. بالنسبة إلى المخرجة اللبنانية سارة فرنسيس، لا يهم أين هو القمر أو أين نحن موجودون. «كما في السماء، كذلك على الأرض» هو رؤية انطباعية عن الكون والفوضى المنظمة التي خلقها الإنسان ويحاول

> فيلم تجريبي وجودي ذو استعارات فلسفية

العيش فيها ومعها. هي محاولتنا للخروج من هذا العالم وخلق عالم مماثل تماماً في السماء وما بعدها. من الصعب وضع قصة الفيلم في إطار أو تلخيصها في كلمات، ليس هناك سرد أو حدوتة، بل كل شيء هنا يشبه حياتنا. تمشي مجموعة من البشر في سهل يقع خلف الجبال. الغيوم دائماً حوله، والقمر ساطع لا يمكن عدم ملاحظته. يمشي الإنسان هنا وهناك في مكان يشبه الحلم، فيه أرجوحة يجلس عليها الجميع بالتتابع. مجموعة أفراد يتحركون داخل الإطار الصغير الهش، بلا وجهة محددة. نرى بشراً يتحركون طوال الوقت، لا ينطقون بشيء ولا يعبّرون عن أي شيء، لا نعلم حتى إن كانوا على قيد الحياة. بدورها، تروي لنا سارة فرنسيس حقائق وأساطير ومعلومات بطريقة فلسفية عن الكون والإنسان والفضاء والقمر.

تجريبي فيلم سارة، بصورة دافئة رمادية، ينقل فيها الصوت المساحات، كما يظل عالقاً في مكانه. لا شيء ملموساً في الفيلم، كالقمر تماماً. كل شيء مشاع للخيال والإبداع والمفاهيم والتجارب الشخصية. «كما في السماء، كذلك على الأرض» فيلم ذكي جداً ومثير للاهتمام، ولكن بلا روح ولا إحساس ولا ذكاء عاطفي. تُتعب بكثرة التساؤلات التي يلقي الضوء عليها، ثم يتجاهلها ويعيد تكرارها. هش ومتقلب، يسعى دائماً إلى التبرير بأنه فيلم ذكي، وهذا واضح ولكن كمية الخطابة في الفيلم حوّلت ذكاءه إلى خطاب فارغ في المعنى والإنجاز.

بعيد فيلم سارة وقريب جداً مثل القمر. اللغة العربية الفصحى المستعملة جافة، أبعدت المشاهد عن المشاعر والأحاسيس المطلوبة والمفقودة في الشريط. أصبح الأخير من خلالها كمقال كبير، ينبغي لنا أن نعيد قراءة الأسطر السابقة لنفهم السطر الذي نحن فيه. صنعت سارة فيلماً لبنانياً تجريبياً وجودياً فيه استعارات فلسفية، في إطار بسيط ضيق ومتواضع في نواياه، لكن بنتيجة نهائية مقيّدة كما الإنسان نفسه. هناك الكثير من التساؤلات والأفكار والحقائق والمعلومات كما لو أن كل ما فيه زائد عن الحاجة.

«كما في السماء، كذلك على الأرض» لسارة فرنسيس: 19:30 مساء 23 تموز (يوليو) ـ «مسرح وسينما اشبيلية»

من «كما في السماء، كذلك على الأرض»

إيلي كمال ما زال يبحث عن «المحطة الأخيرة»

من فيلم «بيروت المحطة الأخيرة»

يبدأ «بيروت المحطة الأخيرة» (2029 ـ عُرض قبل أيام ضمن مهرجان «شاشات الواقع») للبناني إيلي كمال كما ينتهي، وما بين البداية والنهاية اعترافات شخصية ممزوجة بقصة بحدود الشرق الأوسط، واللقاء طبعاً في بيروت. رحلة تأملية ذاتية وما تبقّى من ترسبات مرحلة طفولة ترعرعت في ظلّ الحرب وشبّت بعد انتهائها، وجغرافية على سكة حديد لبنان. بضمير المتكلم، يسرد إيلي قصته، وبكاميراته يحكي قصة أخرى. يكلمنا عن طفولته في بيروت الشرقية وشبابه في بيروت الغربية، بينما تجول الكاميرا على سكة الحديد وأبنيتها ومحطاتها المغطاة بالعشب والتي كانت شاهدة على أحداث المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى. بطموح كبير، حاول إيلي المزج بين تقلبات هذين الخطين. كرّر نفسه مراراً وتعثر خلال المشي على العشب الذي احتل سكة الحديد وما تبقّى من عرباتها وأبنيتها المهجورة، كما يتعثر لبنان دائماً وينهض من تلقاء نفسه. امتنع إيلي عن الغوص في حكايته الشخصية. لم يدعونا للتوغّل عميقاً، لم نعرفه تماماً ولم يكشف الكثير، فبقي على حدود جسده. بقينا أغراباً كغربة العربات والسكة المهجورة. لم يسأل نفسه شيئاً ولم يدعونا للسؤال، ولم نهتم كثيراً بما يخبرنا. أما القصة الثانية، فهي قصة سكة الحديد، منها انطلق إيلي لكنه لم يصل إلى أي مكان. المعلومات المكتوبة والصور الأرشيفية كانت بديهية، وجاءت على شكل درس تاريخ مدرسي مملّ. معلومات وحقائق نعلمها، حتى الأحداث التاريخية والبلدان التي استعملت واستعمرت هذه السكة معروفة، لم يأت باي جديد أو سر أو حقيقة لا نعلمها. حتى طريقة مزج القصتين، إحداهما في الأخرى كانت جوفاء، إلى درجة أننا نتساءل عن سبب مزج القصتين، ما دامت العلاقة بينهما لا تتعدى لعبه على

> تجول الكاميرا على سكة الحديد التي كانت شاهدة على أحداث المنطقة منذ الحرب العالمية

الذاتية وتركنا مع التاريخ والمشاهد والسكة والمباني وأصواتها، لكان الفيلم عرّج على سكة أخرى أكثر إثارة. الصورة غمرت الصوت والقصتين معاً. لكن لم يكتفِ إيلي بذلك، بل حاول اللعب بالصورة أكثر على طريقة المصور الإيرلندي ريتشارد موس، لوّن صوره باشعة تحت الحمراء، فحوّل النبات إلى أحمر ساطع، والنتيجة صورة جميلة ولكنها لا تستحق العناء. صورة إيلي الحمراء جميلة، ولكن ليست لها دلالة رمزية، وإن كانت دلالتها الدم الذي أسيل في المنطقة؛ فهذا بديهي نوعاً ما ولا يحتاج إلى أي رمز مرئي.

في فيلمه الأول، قدم إيلي كمال «مقالاً وثائقياً»، وهو أصعب ما يمكن لأي أحد صنعه، بخاصة في فيلمه الأول. هو جريء، لكنّه لم يجد بعد اللغة السينمائية التي يمكن أن يتميز بها. شريطه البوم صور ومشاهد ممتاز، لكن كسينما ما زال يبحث عن المحطة الأخيرة.

سترينغ

يكتبها **شفيف طبارة**

تحفة عباس كيارستمي على «موبي»
«طعم الكرز»... طعم الحياة

في «طعم الكرز» (1997 ـ متوافر على «موبي») لعباس كيارستمي، نشاهد السيد بادي (هومايون إرشادي)، رجلاً خمسينياً يتجول بسيارته. يحاول إيجاد شخص مستعد لتقديم خدمة له مقابل مبلغ مالي طبعاً. سيأخذ بادي أياً كان بسيارته، ليدلّه على المكان الذي يجب أن يحضر إليه غداً صباحاً في تمام السادسة، لماذا؟ ليناديَ عليه مرتين. إن أجاب، عليه انتشاله من الحفرة التي استلقى فيها، وإن لم يجب، ينبغي له استكمال دفنه بأن يهيل التراب على جسده. باختصار: يحتاج في انتحاره إلى شريك.

نرافق بادي في السيارة في شوارع إحدى ضواحي طهران بحثاً عمن يرضى بالمهمة. يقابل كثراً، بعضهم يخاف، وبعضهم يرفض مجرد صعود السيارة، وآخرون يحاولون ثنيه عن مخططه. كل مَن يدخل السيارة، لديه طريقة مختلفة في التفكير والتصرّف. هكذا نغوص في عقول وحجج وطبائع مختلفة، نتعرف إلى كل شخصية. تصبح السيارة أشبه بممرّ إيديولوجي فكري لكل من ركابها ولنا طبعاً. لا يتجول بادي في شوارع العاصمة، بل في طرقات منطقة صناعية محاذية، لا بد من أنه سيجد بين العمال ضالته. ثلاثة يدخلون السيارة: جندي من أصول كردية، أفغاني متدين ومحاسب ضرائب تركي. كل واحد منهم يحمل معه إحدى ركائز المجتمع الإيراني: الجيش، الدين، والمجتمع. بادي لا يقرب إلا رجالاً وحيدين، يبحث عمن يتماهى معهم ربما، من يشبههم. ليست مصادفة أنّ من دخلوا السيارة، ليسوا بإيرانيين أصيلين أو أنهم أجانب من دول مجاورة. هم غرباء تماماً مثل بادي الغريب في عالم لا يشعر أنه ينتمي إليه.

في مكان ما، تنتفي النزعة الانتحارية عند بادي، نشعر أنه يريد من يقنعه بالإبقاء على حياته. بادي يغدق بأسئلته على الثلاثة، بعضها يتكرر. إنه يبحث عن إجابات تقنعه ربما. الإجابات مختلفة طبعاً. الجندي يمثّل العدم والخوف وترعبه فكرة الموت. المتدين يتكئ على الدين، يحاول مواجهة معضلة أخلاقية بالآيات القرآنية، ويحاول انطلاقاً من نزعاته الدينية ثني بادي عن فعلته، من دون شيء من ذاته، من مشاعره أو أفكاره. حجّجه جاهزة ببغائية مصدرها الكتاب المقدس، وسبق أن سمعها بادي مراراً وتكراراً، ولا يبدو أنها ستغيّر فيه الشيء الكثير. أما المحاسب، فهو الذي يمثّل الثقافة الشعبية العامة، معه نلمس تجارب الحياة التي تحفز على التفكير بوجهة نظر جديدة. في مكان ما، مرّ هذا الرجل الذي يمتهن الأرقام بتجارب مماثلة لبادي، وعلى هذا يقوم الحوار بين السائق والراكب. ثلاث شخصيات أخرى تفاعلت مع هؤلاء الذين يخافون الغرباء وقد يحكمون بالسوء على النوايا.

هكذا يضعنا عباس كيارستمي على درب بادي السوداوي، المخرج الإيراني لا يكلّف نفسه عناء الكشف عن الدوافع التي جعلت الرجل يفكر بالانتحار. لهذا السبب، لا يمكن للمشاهد إلا أن يكون موضوعياً محايداً. ليست هناك أحكام مسبقة على بادي. لا نعرف أسبابه ولا يمكننا الوقوف معه أو ضده. يريد كيارستمي أن يعرقل الأحكام المسبقة أو الحتمية التي قد تتولد لدينا نحن المشاهدين، بل يطرح عبر الذين سيلتقيهم بادي كل فكرة قد تخطر في بالنا. كل شخصية تفتح باب السيارة وتبدأ الجدال مع السائق، تبدأ معنا أيضاً، لا بد من أن نجد أنفسنا في واحد منهم، يسرق أفكارنا وكلماتنا، ثم يحل بادي بقوة الردود والحجة الأخاذة ليقنعنا بالعكس ويدفعنا للرضوخ له.

سؤال كبير نحمله معنا خلال المشاهدة وبعدها: لماذا يصرّ السيد بادي على الدفن؟ لماذا التمسك بهذا الطقس الديني أو الاجتماعي؟ ألا يعني الانتحار أنه لا يجدر به الاهتمام بتفصيل ديني ينتفي أمام قتل النفس؟ ربما بادي لا يريد الانتحار فعلاً.. ربما هو يبحث عن الإجابات، عن المغامرة، عن المجهول.. تكثر التكهنات، لكن المؤكد أن المخرج الإيراني ومن خلال الدراما المتنقلة بمحيط بأحدى أكبر المعضلات الأخلاقية والاجتماعية: الانتحار.

«طعم الكرز» فيلمٌ ببصمات كيارستمي الواضحة، يترك تأملات وأفكاراً ومشاعر على مدى الأيام التي تلحق المشاهدة. نُبخس الفيلم حقه إن حصرناه بأنّه عمل عن الانتحار فقط، لأنه أكثر من ذلك. هو صدام الأفكار والحجج، هو تصارع الأخلاقيات الشخصية مع الأخلاقيات الاجتماعية أو الدينية. هو عن آلام الحياة ورعب الموت، عن التلاعب والسيطرة التي تفرض على المجتمع، عن الألم والحزن وبلاهة الحياة، عن المذات البسيطة التي تجعل الحياة محتملة. «طعم الكرز» هو طعم الحياة، حبّة حمراء أخرى زهرية وثالثة سوداء، ثمّ حدّة، فحموضة ممزوجة بحلاوة.

MUBI على Taste of Cherry

استعادة

عشر سنوات على «عهد» شون بن: الجريمة والعقاب

بعد عشرة أعوام تماماً على بدء شون بن مسيرته التمثيلية؛ التحق الممثل الأميركي بركب المخرجين عام 1991. لكن غالبية الأفلام التي أخرجها، لم تماثل جودة الأفلام التي مثّلها، ما عدا فيلمه «العهد» (2001) الذي شكّل تحفة فنية بجميع المقاييس. بطولة جاك نيكلسون في هذا الفيلم تحديداً لم تكن عادية، هنا قدم أحد أفضل أدواره على الإطلاق.

لن نخوض في قصة الفيلم، وهذا ليس ترفاً أو لعبة إعلانية تحفيزية. على الإطلاق. لكي نعيش تجربة «العهد» القصوى؛ يجدر بنا مشاهدته من دون فكرة مسبقة عن المضمون. البداية الكلاسيكية والملامح التشويقية لا تفي الفيلم حقه، إنه يتعدى هذه المؤشرات. هو دراما ممتلئة بالحزن، آثار مأساة يونانية محفورة في الصميم، وحطام نفسي وعقلي في قالب جريمة وعقاب. يبدأ الفيلم من نهايته، من مشاهد شبه سعيدة، من نتيجة لم تقنع المحقق جيري بلاك (نيكلسون) الذي يأخذ على عاتقه مهمة البحث عن الحقيقة، وقد يتضح أنّ جيري لا يلاحق إلا وهماً. يستثير درب التنقيب عن الحقيقة شعوراً باليقظة الدائمة، هو القلق الملتصق بجنون العظمة، حيث الثقة معدومة بجميع من يحيطون به حتى بعد تقاعده، والشك الذي لا ينتهي بسبب التفاصيل التي يخفيها الجميع لخوفهم من الخيوط التي يجمعها. هو الهبوط إلى الجحيم بحثاً عن «القاتل»، شعور مجنون مبهم بأنّ القاتل لا يزال طليقاً يحفّزه وعد قطعه.

يأخذ شون بن مساراً ميتافيزيقياً وأحياناً دينياً زائفاً، فيقع فيلمه في أتون نار العاطفة وعنف الجنون، هو انعكاس لطبائع نيكلسون التي جسّدها عبر شخصيته المرتابة المعتوهة أحياناً. يستثمر بن في السرد الملتوي، الميت في بعض الأوقات، فيأخذنا بعيداً عن القصة الرئيسية ثم في لحظة يعيدنا إلى صميمها بعبقرية وخفّة.

نظن أننا نعرف النهاية منذ البداية، لينتهي بنا الفيلم إلى ضياع، إلى نهايات كثيرة، إلى توق أكثر، إلى سؤال عن المزيد.. لسبب واحد فقط هو أننا نريد العدالة. ولكن ألم تتحقق العدالة؟ وهل هذه العدالة شافية؟

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 حزيران 2021 العدد 4376

صورة وخبر

تتوقّع إسبارطة المعروفة باسم «عاصمة الورد»، جني 10 آلاف طن من الورد خلال الموسم الحالي. تشتهر الولاية التركية (جنوب غرب) بزراعة أنواع مختلفة من الزهور، مثل الزنبق والخزامى، كما أنّها تغطي 65 في المئة من إنتاج زيت الورد الفاخر على صعيد العالم، وحظيت في عهد الدولة العثمانية بمهمة إنتاج ماء الزهر اللازم لغسيل الكعبة. (يالجين جيلين ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

قفصي سماء

في داخلِ هذا القفصِ وُلِدتُ...
في داخِلِهِ أعيشُ وأخترِعُ حياتي.
لا! لستُ عاطلاً عنِ العملِ ، ولا عنِ الحياة.
في داخلِ هذا القفصِ، حيثُ وُلِدتُ وأعيش،
أفَضِّلُ ما يَلزَمُ مِن السماواتِ والأجنحةِ للحالِمين والأسرى.
في داخلِ هذا القفص، بل ومِن قُضبانِهِ وأسلاكِ ظلامِه،
بمجرّدِ أنْ أُغمضَ عينيَّ على أحلامي
تُختَرَعُ وتَنهضُ عاليةً أعمدةُ السماوات.
أبداً، أبداً، لا خوفَ علَيّ!
قفصي سمائيَ الأرحبُ والأعلى.
: قفصي سماء.

فلسطين وجنوب أفريقيا:
الأبارتايد واحد

يدعو «ملتقى القانون من أجل فلسطين»، بعد غدٍ الأربعاء، إلى حضور نقاش بعنوان «نظام الأبارتايد: ما الذي يمكن أن تتعلمه فلسطين من جنوب أفريقيا؟» عبر موقعه الإلكتروني. يشارك في اللقاء الافتراضي المرتقب كلّ من: البروفيسور جون دوغارد، المدير العام لمؤسسة «الحق» وعضو المجلس الاستشاري لـ «هيومن رايتس ووتش» في الشرق الأوسط شعوان جبارين (الصورة)، مؤسس ومدير «مركز عدالة» حسين جبارين وأستاذ القانون الجنائي الدولي في جامعة «عين شمس» وخبير القانون الدولي الإنساني أحمد خليفة.

«نظام الأبارتايد: ما الذي يمكن أن تتعلمه فلسطين من جنوب أفريقيا؟»: بعد غدٍ الأربعاء 30 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع www.law4palestine.org

الأخبار الملفّقة: بين الانتشار والرصد

في ظلّ انتشار الأخبار الكاذبة والمضلّلة في وسائل الإعلام المختلفة، تنظّم «جمعية السبيل»، اليوم الإثنين، حواراً رقمياً يمزج بين الأكاديميا والمهنية، تحت عنوان «الأخبار الملفّقة: أسباب انتشارها وسبل رصدها» عبر منصة «زوم» وخاصة البثّ المباشر على فايسبوك.
يجري النشاط الذي تديره مراسلة قناة «الجديد» راشيل كرم مع المتخصّصة في سوسيولوجيا الإعلام والاتصال في الجامعة اللبنانية وفاء أبو شقرا (الصورة)، والصحافية والمراسلة في «الشرق للأخبار» رنا نجّار.

«الأخبار الملفّقة: أسباب انتشارها وسبل رصدها»: اليوم الإثنين ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» و«فايسبوك لايف» (رابط التسجيل متوافر على موقعنا)

لا «هلع» في «المدينة»!

على خشبة «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت)، تبصر مسرحية غنائية كوميدية جديدة النور في الثالث من تموز (يوليو) المقبل. يحمل العمل اسم «هلع» (كتابة سامر حنا، إخراج ساني عبد الباقي، كوريغرافيا روي عازار)، تتمحور حول مجموعة أصدقاء في أواخر العشرينيات من عمرهم، فرّقتهم الحياة بعد التخرّج من المدرسة. ولسبب خارج عن إرادتهم، كان الحجر المنزلي لمدّة يومين في شقّة صغيرة في بيروت هو الحلّ الوحيد. اتّسم هذا اللقاء بالغرابة وعدم الراحة، لينقلب رأساً على عقب بعد وصول زائرة غير مرغوب بها. صعوبات كثيرة واجهت المجموعة داخل هذا المنزل، بالإضافة إلى العديد من الذكريات المضحكة التي تعود إلى أيّام الماضي. ويؤكد القائمون على «هلع» أنّها مستوحاة من «باقة من كلاسيكيات برودواي والمسرح الغنائي العالمي». أما قائمة الممثلين، فتشمل: شربل أبي نادر، ترايسي يونس، ماريا بشارة، ليال الغصين، ميليسا دانو وسامر حنا.

المسرحية الغنائية «هلع»: من 3 حتى 18 تموز ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

ساندي شمعون: غابة كلابها ديابة!

في الثامن من تموز (يوليو) المقبل، تعود ساندي شمعون (1987 ـ الصورة) إلى «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت) لتؤدّي مختارات من ريبرتوار الشيخ إمام (1918 ـ 1995) ضمن حفلة تحمل اسم «غابة». تستوحي السهرة اسمها من أغنية «هم هم» التي كتبها أحمد فؤاد نجم.
وفيها، تجدّد الفنانة اللبنانية الشابة الموعد مع محبّي «حنجرة اليسار المصري»، بمرافقة فرقة موسيقية مصغّرة مؤلّفة من العازفين: سماح بو المنى (أكورديون)، فرح قدّور (بزق)، علي الحوت (إيقاع) وأحمد الخطيب (إيقاع).

أمسية «غابة: ساندي شمعون تغنّي الشيخ إمام»: الخميس 8 تموز ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 309363/76

الإثنين 28 حزيران 2021 العدد 154
Lundi 28 Juin 2021 no154

الأخبار

رأس المال

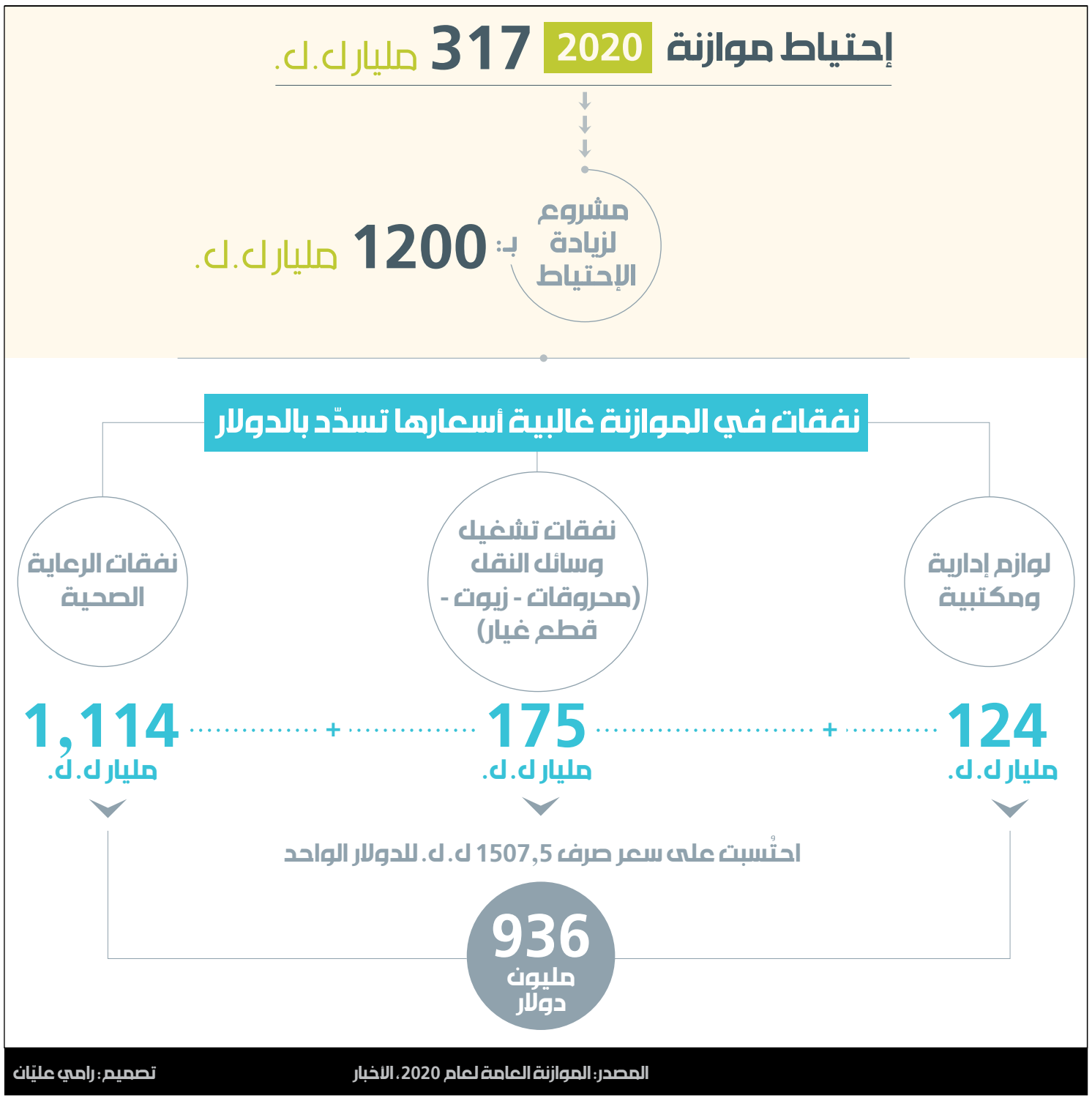

في العدد

02
إياد الخليل
سياسة العلاج بالصدمة

03
محمد وهبة
الأزمة المفتوحة

04
علي الزين
طارت أموال «الباص السريع»

06
ماهر سلامة
الثروة تزداد تركّزاً

08
الأمجد سلامة
الإنهيار المتوقّع منذ 1992

إدارة التفليسة بـ 1200 مليار ليرة

في السنوات الماضية كانت الموازنة هي القناة الأساسية لتنعّم قوى السلطة وشركاؤهم من الاستيلاء على التدفّقات المالية الآتية من الخارج. أما اليوم فالموازنة هي عنوان إفلاس انهيار لا تراه هذه القوى حاصلاً بعد

في نهاية حزيران 2021 يتوقع نفاد آخر ليرة في احتياط الموازنة. السبب يكمن في ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار. فهناك الكثير من أبواب الإنفاق لدى القطاع العام التي يتحدّد سعرها بالدولار. أسعار بعض السلع والخدمات تضخّمت إلى درجة أن الاعتمادات التي كانت ملحوظة في قانون موازنة 2020، والتي ما زلنا ننفق على أساسها بسبب عدم إقرار موازنة 2021، لم تعد تكفي أكثر من بضعة أشهر. أصلاً، حتى لو أُقرّ مشروع موازنة 2021، فإن اعتماداته هي الأخرى لن تكون كافية لتغطية حاجات الدولة. فمشروع الموازنة الذي أعدّه وزير المال غازي وزني، لم يأخذ في الاعتبار، حصول انهيار في سعر الليرة وتدهور قيمتها بأكثر من 80%، بل اعتمد سعر الصرف على أساس 1507,5 ليرات وسطي، كأنّ شيئاً لم يحصل.

بهذا المعنى، يمكن فهم سلوك قوى السلطة؛ الانهيار لم يحصل. وهذا لا يستدعي أي تعديل في التزامهم بمهل إعداد الموازنة ومناقشتها وصولاً إلى إقرارها في مجلس النواب، ولا يستدعي أيضاً تعديل النفقات، ولو اسمياً، ضمن نطاق تسعير جديد لليرة، أو ربطاً بسيناريوهات تأخذ في الاعتبار نسبة من النفقات على أساس سعر الصرف في السوق الحرّة.

ويتعزّز هذا السلوك، مع قيام الوزير غازي وزني، بالطلب من رئيس الحكومة المستقيلة، توقيع مشروع يرمي إلى تغذية إحتياط موازنة 2020 (وهي آخر موازنة أُقرّت ويستند إلى أرقامها للإنفاق على القاعدة الاثني عشرية، علماً بأن هناك آراء تقول إن الإنفاق على هذه القاعدة لا يصلح لأكثر من شهر بينما السلطة استعملته لسنوات وها هي تكرّر المسألة نفسها في عام 2021) بقيمة 1200 مليار ليرة إضافية. أي أن وزني يعتقد أن هذه الزيادة المطلوبة في الاحتياط يمكنها أن تغطّي الفرق في أسعار السلع التي تضخّمت بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار. وفي المقابل أيضاً، يتمهّل رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب في توقيع المشروع ليس بهدف مناقشة الحاجات الفعلية للخزينة، بل لأنه يصرّ على التعاطي مع هذه المسائل من زوايا سياسية، أي أنه يسعى للانضمام إلى النادي السياسي التقليدي بعدما كان من رواد التيار المعاكس الذي أعلن توقف الدولة عن سداد فوائد وأصول استحقاقات سندات اليوروبوندز.

إذاً، ما هي دواعي وضرورات هذه الاعتمادات الإضافية؟

إن احتياط موازنة 2020 الذي يتم الإنفاق على أساسه في عام 2021، يبلغ 317 مليار ليرة فقط، بينما هناك الكثير من البنود في الموازنة، مثل اللوازم الإدارية والمكتبية والقرطاسية، والمحروقات، وقطع غيار وسائل النقل، والأدوية، والمبيدات، والتجهيزات المرتبطة بالكهرباء والمياه، ونفقات الاستشفاء والمرض والأمومة... غالبية هذه البنود تُعدّ ضرورية، لكن حجم المبالغ التي يفترض إنفاقها على هذه البنود كبير جداً، ما يعني أن مبلغ الـ1200 مليار ليرة لن يسدّ إلا القليل القليل. فعلى سبيل المثال، كانت نفقات الاستشفاء تبلغ 450 مليار ليرة أو ما يوازي 300 مليون دولار، وفوقها تدفع الدولة 25% من نفقات المرض والأمومة المقدرة بما لا يقل عن 170 مليون دولار، بالإضافة إلى نفقات معالجة في المستشفيات بقيمة 355 مليار ليرة أو ما يوازي 235 مليون دولار، ونفقات معالجة في المراكز الطبية بقيمة 22,7 مليار ليرة أو ما يوازي 15 مليون دولار... هذه الكلفة للرعاية الطبية الظاهرة صراحة في الموازنة، أي غير تلك المختبئة في موازنات وصناديق أخرى، كانت تبلغ 750 مليون دولار، إلا أنه مع ارتفاع سعر الصرف إلى 17500 ليرة باتت كلفتها الفعلية تساوي 12600 مليار ليرة، اي أكثر بعشر مرات من الاحتياط الذي تطلبه وزارة المال.

تضخّم الأسعار وتدهور سعر الليرة سيكون لهما أثر بالغ على الموازنة العامة، لكن قوى السلطة قرّرت تجاهل هذا الأمر، تماماً كما تجاهلت تداعياتهما على عموم الناس من خلال تأخير إقرار البطاقة التمويلية وتقزيمها. قرار زيادة النفقات بقيمة 1200 مليار ليرة فقط، يعكس تمسّك هذه القوى بالفوضى والعنف «الموضعي» لإدارة التفليسة. هذا الجزء من الإدارة يتم بهدوء ومن دون تعكير، أما الباقي فإدارته متروكة لرمز السلطة المالي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لطباعة النقود والنفخ في الأسعار أكثر وأكثر.

رفع الدعم سياسة العلاج بالصدمة

«بات الحصول على الرغيف والخبز والبنزين والأدوية بأسعار معقولة هاجساً يومياً لأفراد الأسرة. كان الناس يهرعون عند سماع أخبار تدهور قيمة الليرة لتأمين هذه الحوائج بالأسعار القديمة قبل أن يلتهم التضخّم والغلاء مدّخراتهم الحالية»

عبد الرؤوف سنو
كتاب «حرب لبنان 1975 - 1990. تفكّك («الدولة» وتصدّع المجتمع)

إياد الخليل *

يبدو أنّ التاريخ يعيد نفسه. فكما كانت الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات انعكاساً للحرب وانهيار الدولة الذي رافقها، فإنّ الانهيار الكبير الذي نعيشه اليوم، ليس إلا انعكاساً لـ«تفكّك الدولة» وتحلّل مؤسّساتها من قبل نفس المنظومة والمليشيات، تقريباً، التي حكمتنا خلال الحرب قبل أن تقبض على الدولة خلال السلم، مضافاً إليها حيتان المال وعصابة المصارف التي أمعنت نهباً وفساداً وخراباً في الدولة والمجتمع، لا بل أصبحت رأس حربة منظومة الفساد. هكذا طارت أموال المودعين وهُرّب الكثير منها إلى الخارج، وانهارت القوّة الشرائية للناس وتمّ إفقارهم وذلّهم، وانقطع الدواء وحليب الأطفال والبنزين والقبول وغابت الكهرباء.

السلطة التنفيذية في غيبوبة كاملة وهي تهرب من مسؤولياتها. لا تلتئم الحكومة في أخطر أزمة اقتصادية ومعيشية منذ نهاية الحرب الأهلية. المجلس النيابي لا يحاسب ولا يراقب ولا يشرّع. وإذا شرّع يشرّع لمصلحة رأس المال والأوليغاركية عبر مشروع الـ«كابيتال كونترول» الذي يسهّل، عملياً، المزيد من تحويل الدولارات إلى الخارج بدلاً من العكس، أي يسمح بتحويل إلى حدود الـ50 ألف دولار إلى الخارج! والبعض انشغل بالوراثة السياسية بدلاً من الإصلاح والتغيير. والمليارديرالمنقذ يمضي معظم أوقاته في الخارج. أما الحاكم المالي الأعلى، فقد أصبح صاحب القرار الأوّل في معيشة اللبنانيين، حتّى لو ادّت قراراته إلى التجويع والحرمان من الدواء وانقطاع الكهرباء والفوضى على محطات البنزين.

لقد قامت الطبقة الحاكمة أو الأوليغاركية المؤلّفة من السلطات السياسية والمالية والنقدية وعصابة المصارف بحملة منظمة ومموّلة جيداً لتشويه الدعم الذي كان يساعد (على علّاته، والذي يمكن إصلاحه لو قامت السلطات بمسؤولياتها) غالبية الشعب اللبناني، وخاصة ذوي الدخل المحدود وما تبقّى من طبقة وسطى. شاركت في هذه الحملة وسائل إعلام «مرموقة» ولا سيما المرئية منها، والكثير من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وبعض مجموعات الثورة (من حيث تدري أو لا تدري) من خلال حملة إعلانات مكلفة، بعملية تضليل كبيرة للناس والمودعين. فالمودعون لن يحصلوا على ودائعهم من خلال هذه الإجراءات العشوائية، بينما سيخسر الناس الدعم الذي كان يشكّل فعلياً شبكة الأمان الوحيدة المتبقية.

واقع ما بعد الانهيار

كان للأزمات المتعاقبة، أي الأزمة الاقتصادية والنقدية، وجائحة «كورونا»، وانفجار مرفأ بيروت، آثارٌ خطيرة وقاسية على الاقتصاد اللبناني. ففيما صُنّفت الأزمة الاقتصادية والمالية ذات الوقع الأكثر سلبية بين أكبر ثلاث أزمات شهدها العالم (البنك الدولي)، أدّى انهيار سعر الصرف إلى ارتفاع حادّ ومطّرد في معدّل التضخم خلال عامي 2020-2021، نظراً إلى اعتماد لبنان على الاستيراد. نسبة استيراد السلع والخدمات وصلت إلى 61% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 بحسب بيانات البنك الدولي. وارتفع التضخّم من 10% في كانون الثاني 2020، إلى 89,7% في حزيران 2020، ثم 120% في آب 2020، ليبلغ 160% في آذار 2021. التضخّم هو ضريبة تنازلية يتحمّل عبئها الأكبر الشرائح الأضعف في المجتمع: الفقراء، الذين يعيشون على دخل ثابت من ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين، الطبقة الوسطى.

كذلك انحدر إجمالي الناتج المحلي من نحو 55 مليار دولار بالأسعار الجارية في عام 2018، إلى نحو 33 مليار دولار في عام 2020. وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2020 بشكل خطير (-25%) لم يشهده لبنان في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب. ففي عام 1989 شهدنا تراجعاً في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة -42%، نتيجة الحروب العسكرية المدمّرة التي دارت خلال تلك السنة، كما تبيّنه بيانات صندوق النقد الدولي. وتراجع متوسّط الدخل الفردي بين عامَي 2018 و2020 بنحو الثلث، فيما ارتفعت معدلات الفقر لتشمل نصف السكان، ونسب البطالة صارت تُقدّر بنحو 40%، بينما تعاني 40% من العائلات من صعوبة في توفير حاجاتها من الطعام بحسب برنامج الأغذية العالمي، علماً بأنّ معدّل التضخّم في أسعار المأكل بلغ 254% خلال عام 2020.

ومنذ أواخر 2019، بدأت احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تشهد انخفاضاً سريعاً يعكس التراجع الكبير في التحويلات المالية من الخارج، وهروب (وتهريب) الرساميل من لبنان، التي نفّذتها المصارف لمصلحة كبار المودعين والنافذين، أدّى ذلك إلى تسارع الأزمة واستنزاف الاحتياطات علماً بأن هذه الأخيرة أصبحت المصدر الوحيد لتمويل عجز الميزان الجاري وميزان المدفوعات في مرحلة ما بعد 17 تشرين 2019 والتوقف الكلّي للتحويلات المالية من الخارج نتيجة الإقفال المفاجئ للمصارف وأثره السلبي على الثقة وما تلاه من إجراءات غير مألوفة.

في المقابل، انخفض مخزون الاحتياطات من 30,9 مليار دولار في نهاية أيلول 2019 إلى 16,2 مليار دولار في نهاية نيسان 2021، أي بنحو 15 مليار دولار خلال مدة 18 شهراً أو سنة ونصف سنة، بحسب بيانات مصرف لبنان.

> ستؤدي إجراءات رفع الدعم متلازمة مع التعميم 158 العشوائي إلى تدهور مستويات المعيشة وازدياد مستويات الفقر وانتشار الفوضى، والمزيد من ارتفاع سعر صرف الدولار

رفع الدعم: كيف ستتأثر الاحتياطات؟

انهيار سعر الصرف ووصوله في السوق الموازية إلى أكثر من 17 ألف ليرة مقابل الدولار وما نجم وسينجم عنه من تضخّم، كل ذلك سيُترجم تراجعاً خطيراً في القدرات الشرائية للناس، فرض على السلطات اعتماد سعر صرف محدّد بـ 1,500 ليرة للدولار، لاستيراد سلع أساسية للمواطنين (قمح، دواء، مستلزمات طبية، بنزين، غاز، فيول، مازوت، سلّة غذائية). واقتضى ذلك أن يقوم مصرف لبنان بتمويل استيراد هذه السلع من الاحتياطات بالعملات الأجنبية ليتيح للمستوردين تغطية فرق سعر الدولار بين السوق الموازية وسعر مصرف لبنان.

يفترض أن يؤدّي رفع دعم مصرف لبنان عن استيراد السلع الأساسية إلى تحسّن ميزان المدفوعات. رفع الدعم يعني رفع الأسعار الداخلية للسلع التي سيتقلص استهلاكها تبعاً لمرونة الطلب والدخل الحقيقي. في حال رفع الدعم، يقدّر البنك الدولي تحقيق وفر في الاحتياطات بقيمة 1,7 مليار دولار تبعاً لسيناريو المرونة المنخفضة للطلب، وبقيمة 3,3 مليارات دولار تبعاً لسيناريو المرونة المرتفعة للطلب. هذان السيناريوهان يستندان إلى المعادلة القائلة بأن التغيّر في موجودات المصرف المركزي الخارجية، وبالتالي التغيّر في احتياط العملات الصعبة، يساويان التغيّر في ميزان المدفوعات. رغم ذلك، فإنه في غياب أي تحويلات مالية من الخارج، قد تكون هذه الاحتياطات هي المصدر الوحيد لتمويل الطلب الإضافي على الدولارات التي سيبحث عنها المستوردون في السوق الموازية بعد وقف الدعم. لذا، إنّ الوفر المحقق من رفع الدعم (على أهميته) لن يكون بالقدر الذي يُروّج له.

ناهيك عن أنّ تعميم مصرف لبنان الرقم 158 القاضي بسحب 400 دولار أميركي «فريش» لفئة من المودعين، والذي جاء مقروناً بقرار رفع الدعم ومهدداً له، تقدّر كلفته في السنة الأولى بنحو 2,5 مليار دولار. وفي ظلّ غياب مصادر أخرى، ولا سيما من القطاع المصرفي الذي يحاول التنصّل من تطبيق التعميم، يُرجح أن يأتي تمويل القسم الأكبر من هذه الأموال من احتياطات مصرف لبنان.

وإذا طرحنا الوفر المقدّر من عملية رفع الدعم بـ 3 مليارات دولار وفقاً لأفضل السيناريوهات من الكلفة المقدّرة للتعميم 158، فإنّ الوفر الحقيقي من رفع الدعم على احتياطات مصرف لبنان بالعملات الصعبة لن يتعدّى نصف مليار دولار، علماً بأنّ الدعم هو شبكة الأمان الوحيدة المتبقية للناس فعلياً. حتى إن المتحدّث باسم صندوق النقد الدولي جيري رايس أشار إلى أن وقف الدعم سيؤجّج التضخّم مستغرباً عن كيفية تمويل عمليات السحب في ظل ندرة العملات الأجنبية والحاجة إلى مواصلة تمويل واردات السلع الأساسية كأولوية.

نحو المزيد من التدهور

يمكن أن يؤدّي رفع الدعم إلى بعض التحسّن في ميزان المدفوعات، وإطالة أمد الاحتياطات المتبقية، لكن سيكون ذلك مؤقتاً، بل سيأتي مع تدهور إضافي في تضخّم أسعار السلع التي تشكّل الجزء الأكبر من سلّة استهلاك ذوي الدخل المحدود والمتوسط، وبالتالي تتآكل أكثر القدرات الشرائية للناس وتتراجع مداخيلهم الحقيقية. ولعلّ أكبر خطر ينتج من رفع الدعم يقع على كلفة الإنتاج. فالبنزين والفيول تُعدّان من المواد الأساسية في تكوين كلفة الإنتاج والنقل. وينتج من ذلك ما يعرف بصدمة العرض أو الانكماش التضخمي، أي المزيد من ارتفاع الأسعار والتضخّم المترافق مع مزيد من التراجع في إجمالي الناتج المحلي، وهو أسوأ حالة اقتصادية يمكن أن تحصل.

عندها نكون قد دخلنا في حلقة مفرغة من التضخّم والانكماش الاقتصادي، مع ما لذلك من تأثير سلبي على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومعدلات النمو الطويلة الأمد. بمعنى آخر، يجري تصحيح ميزان المدفوعات عبر انكماش الناتج المحلي والمداخيل وإفقار الناس لتقليص الطلب على الاستيراد كما يحصل منذ بداية الأزمة. وذلك يأتي في ظل غياب أي خطة اقتصادية حقيقية (لا يمكن أن تقتصر على مجرّد خطة مالية تحدد الخسائر كما فعلت الحكومة المستقيلة)، وبدلاً من أن يأتي التصحيح عبر زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استنهاض القطاعات القادرة على إنتاج سلع قابلة للتبادل التجاري والتصدير، وتخفيف الإدمان على الاستيراد عبر استبداله بالإنتاج المحلي، ولا سيما قطاعات التصنيع وتكرير النفط والزراعة والتكنولوجيا كما فعلت دول شرقي آسيا. هكذا فقط يأتي التصحيح في ميزان المدفوعات وفي العجز المرتفع والبنيوي في الميزان الجاري، تصحيحاً مستداماً.

ستؤدي إجراءات رفع الدعم، متلازمة مع التعميم 158 العشوائي، إلى تدهور مستويات المعيشة وازدياد مستويات الفقر وانتشار الفوضى، والمزيد من ارتفاع سعر صرف الدولار الذي ارتفع من حدود الـ12 ألف ليرة متجاوزاً الـ17 ألف ليرة بعد قرار رفع الدعم. سيرتفع معدّل التضخّم من خلال التأثير المباشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهذا بدوره يزيد الطلب على الدولار في السوق الموازية ويرفع سعره. الأخطر هنا، يكمن في تأثير العوامل النفسية والتوقعات السلبية على سعر الصرف. الناس سيفقدون الثقة بالعملة الوطنية، تماماً كما حدث في الثمانينيات. في تلك الفترة، كان أصحاب الدخل المحدود والأجور الأكثر تضرراً كالعادة، إذ انخفض الحدّ الأدنى للأجور من نحو 242 دولاراً في عام 1983 إلى 19 دولاراً في عام 1987 (داغر، 2006، ص. 105-106). وتراجعت القوّة الشرائية لهذه الفئة بنحو 50% في عام 1985 و76% في عام 1986 (سنو، 2015، ص.1022).

في المحصّلة، عدنا بشكل من الأشكال إلى الحالة الاقتصادية أيام الحرب اثر إنهيار الدولة ومؤسّساتها، لمصلحة نفس القوى والمليشيات! ثمة مقطع من كتاب «حرب لبنان 1975-1990 تفكّك الدولة وتصدع المجتمع» يصف الوضع السابق وينطبق على الحالي: «تحولت مدينة بيروت إلى مسرح لصفوف طويلة من الفقراء وأصحاب المداخيل المتوسطة، تمتد مئات الأمتار في انتظار الحصول على الرغيف والبنزين وقارورة الغاز قبل غيره من المنتظرين في الصفوف الطويلة. أما المواطن العادي الصامت والصابر على الذلّ، فكان عليه الانتظار تحت أشعة الشمس المحرقة أو تحت المطر المنهمر، بالنسبة إلى الأثرياء، فكانوا يرسلون خدمهم وسائقيهم للوقوف في الصف، أو يدفعون الأسعار الرائجة في السوق السوداء كي تُرسل حاجاتهم مباشرة إلى منازلهم» (سنو، ص. 1097 و1100).

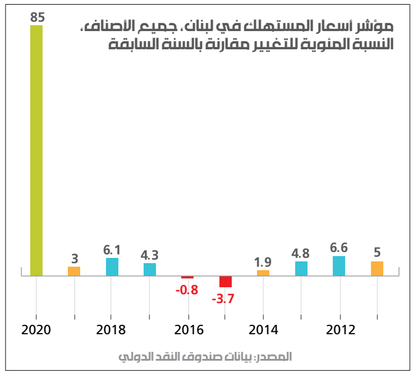

انكماش وهجرة

سيكون لوقف الدعم آثارٌ سلبية خطيرة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية وحتّى الأمنية، بدأنا نلمسها بشكل قوي بانقطاع الدواء والبنزين والكهرباء والمزيد من تدهور الليرة مقابل الدولار. ارتفع سعر الدولار من نحو 12 ألف ليرة متجاوزاً 17 ألف ليرة بعد قرار رفع الدعم. الأخطر أن يصبح سعر الصرف خاضعاً للعوامل النفسية وللتوقعات السلبية. كذلك سترتفع معدّلات التضخّم، وينعكس ذلك تراجعاً أكبر في القدرات الشرائية للناس وزيادة في معدلات الفقر. وستؤدي هذه العوامل إلى تراجع الطلب وارتفاع كلفة الإنتاج، ما يعني مزيداً من الانكماش الاقتصادي وتسارع هجرة الشباب وأصحاب الاختصاص والكفاءات العلمية. ينسحب الأمر أيضاً على التوقعات الاقتصادية السلبية التي ستشكّل بيئة طاردة للاستثمار، وخصوصاً المباشرة منها التي من شأنها خفض العجز في ميزان المدفوعات وإدخال العملة الصعبة، والاستثمار في القطاعات المنتجة بحيث تسهم في إعادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات.

في المحصلة، ستكون كلفة رفع الدعم الاقتصادية الاجتماعية أكبر بكثير من كلفة إبقائه بعد ترشيده وضبطه ووقف التهريب لضمان فترة أطول في استعمال الاحتياطات بالعملات الأجنبية. فالدعم يوفّر الحاجات الأساسية للناس بأسعار معقولة، ولعوامل الإنتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي ومن أهمها البنزين والكهرباء، علماً بأنه شبكة الأمان الوحيدة المتبقية للناس. ولكن كيف تقنع من يأتي من بيئة الأسواق المالية الضيقة بالمنطق الاقتصادي والاجتماعي للأمور؟

* كاتب وباحث في الاقتصاد السياسي

بعض التوصيات

■ قيام الأجهزة الأمنية والقضائية بدورها بشكل حازم لإيقاف التهريب، ولا سيما البنزين والمشتقات النفطية التي يسهل ضبطها عبر الحدود البرية وهي تشكّل الجزء الأكبر من قيمة الدعم.

■ العودة عن قرار رفع الدعم، وإعادة النظر في التعميم 158 العشوائي الذي سيبدّد جزءاً غير صغير من احتياطي العملات الصعبة من دون أن يتمكّن المودع من الاستفادة منها، إذا كان الدواء والبنزين والكهرباء مقطوعة، بينما سيأكل التضخّم الجزء الذي سيتقاضاه المودع بالليرة اللبنانية. مع ما لذلك من تأثير سلبي على سلامة النقد كما يظهر بوضوح من خلال ارتفاع سعر صرف الدولار. علماً بأنّ البطاقة التمويلية لن تكون حلاً ناجعاً في ظلّ التعقيدات الإدارية واللوجيستية والمحسوبيات والزبائنية السياسية التي ستخضع لها.

■ أن يتم تخصيص مبلغ معقول لإعادة تشغيل مصافي النفط في طرابلس والزهراني، ولدعم التصنيع الوطني كالدواء، والسلع القابلة للتصدير، حتى لو اقتضى الأمر استدانة الدولة من مصرف لبنان وفق المادة 91 من قانون النقد والتسليف. هذا الأمر سيتيح خفض استيراد النفط ومشتقاته بشكل سريع، وزيادة الصادرات، وبالتالي، خفض عجز ميزان المدفوعات وتحقيق وفر في احتياط العملات الصعبة وربما إعادة تكوينه بعد فترة.

في النهاية الحلّ الحقيقي لن يأتي إلا عبر خطة اقتصادية تنموية حقيقية قادرة على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج الوطني وزيادة التصنيع والصادرات، على غرار نموذج دول شرقي آسيا (كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايوان...). ولا تقتصر على خطط مالية تحدد الخسائر وتبدأ بتسديدها قبل إطلاق عجلة النمو وزيادة المداخيل، فتكون النتيجة أشبه بعملية تصفية وإعلان إفلاس يؤدي إلى مزيد من الانكماش والانهيار الاقتصادي والاجتماعي. لكن المعضلة، أن لا أحد يملك لدى هذه السلطات الفاشلة عقلاً تنموياً على طريقة الشهابية.

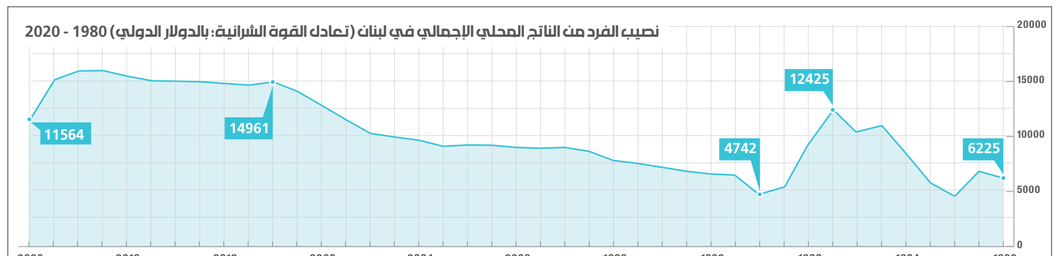

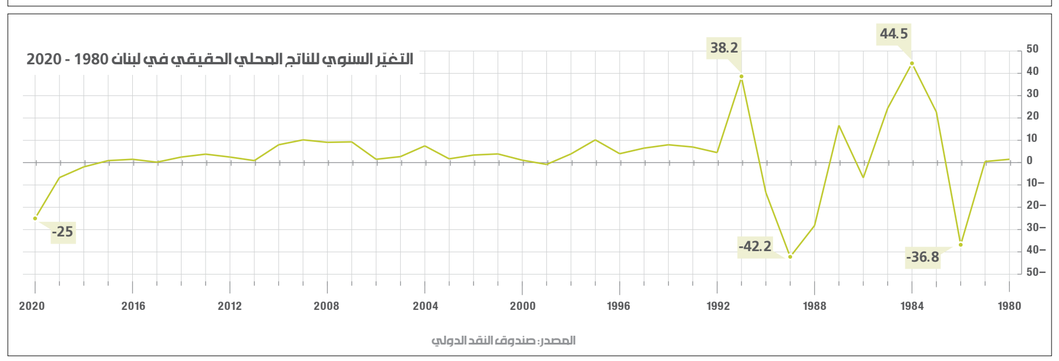

الأزمة المفتوحة

محمد وهبة

يوم الخميس الماضي، عُقد اجتماع بين جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. تمحور الاجتماع حول نقاط عديدة، من أبرزها تطبيق التعميم 158 ومنصّة مصرف لبنان «صيرفة». المصارف طلبت من سلامة تأجيل تطبيق التعميم لمدّة شهر، فمنحها بشكل ملتبس المهلة التي طلبتها (يمكن لكل مصرف أن يطبّق التعميم في أي يوم من أيام تموز). كذلك جرى نقاش في آلية عمل المنصّة التي لم يُعرف بعد حجم الطلب الحقيقي عليها ومن أستفاد منها، باستثناء أن عدداً كبيراً من المواقف التي مُنحت للزبائن لشراء الدولار عائدة لتحويل أموال العاملات المنزليات إلى الخارج. أما بخصوص التعميم المذكور، فإن سلامة تباهى أمام المجتمعين بأنه يسعى إلى إغلاق حسابات 800 ألف مودع.

لكن لم يكن هذا كل ما دار في الاجتماع؛ ففي سياق النقاش قال سلامة لأصحاب المصارف كلاماً مستغرباً. إذ أبلغهم بأن المصرف المركزي يرى الصورة كاملة التي ليس بإمكان المصرفيين رؤيتها، وأن ما يقوم به ليس سوى بداية خطة استعادة الثقة بالقطاع المصرفي، لا بل إن لديه خططاً واضحة وخطوات محسوبة جداً لما سيقوم به. كذلك قال إن العالم ينظر «إلينا» باندهاش بسبب هذه القدرة على الاستمرار، وإن «الخارج» معجب جداً بهذا النجاح الذي يحقّقه مصرف لبنان لغاية الآن.

المشهد خارج هذا الاجتماع لا يختلف كثيراً. فالمصرفيون كانوا مشغولين بانتخابات جمعية المصارف التي تجري يوم الثلاثاء. ترشّح أصحاب المصارف الموجودون في مجلس الإدارة الحالي لإعادة انتخابهم، في مواجهة مصرفيين اثنين من خارج هذه الدائرة هما: رياض عبجي (بنك بيمو)، وجان رياشي (FFA Private Bank)، وانسحب أيضاً مرشح آخر هو رائد خوري (سيدروس بنك). وفي هذه المواجهة، لم تكن قوى السلطة بعيدة، إذ طلب رئيس الجمعية سليم صفير من الرئيس نبيه بري تزكية عبد الرزاق عاشور (فينيسيا بنك) بدلاً من تنال الصباح (البنك اللبناني السويسري) باعتبار أن بري هو المقرّر في الحصّة الشيعية في الجمعية. إلى جانب ذلك، تسرّبت معلومات عن أن سلامة تمكن من إقناع أركان قوى السلطة بأنه لا لزوم للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل أي خطّة للتعافي، إذ إن الخطّة الحالية فاعلة ومستمرّة. وهذا ما دفعه إلى إبلاغ المصرفيين بأن الخارج معجب بنجاحه.

إذاً، بماذا يعدنا سلامة وقوى السلطة؟ يعودوننا حصراً بالأزمة المفتوحة لسنوات بكل ما يتضمنه هذا الأمر من تسارع في ارتفاع سعر الدولار، وتضخّم مماثل في أسعار السلع والخدمات، وتهريب للأموال إلى الخارج، فضلاً عن رفع الدعم نهائياً... المشكلة لم تعد تتعلق حصراً باللجوء إلى صندوق النقد الدولي أو بعدمه، بل بخطّة سلامة البديلة من خطة اللجوء إلى الصندوق التي جرّبتها حكومة حسان دياب وأفشلت عن بكرة أبيها. عملياً، الخطة البديلة هي الأزمة المفتوحة، التي تعني أن التدهور لا سقف له، وأن تفكّك المجتمع والمؤسّسات مستمرّ بلا هوادة.

يحصل هذا الأمر، وسيستمر في الحصول، في ظل سلطة سياسية لم تسلّم أمرها لسلامة فحسب، بل بدأت تمارس العنف الاستباقي في مواجهة العنف المنتظر في الشارع رفضاً لتداعيات خطة سلامة، أي إنها أطلقت خطّة حماية سلامة. نجاح سلامة هو هنا بالتحديد؛ إعادة توحيد المنظومة على مسار توزيع للخسائر من دون إثارة الشغب. والمصارف هي أحد أركان هذه المنظومة، لذا يتطلب الأمر منها تطبيق التعميم 158 للتخلّص من 800 ألف مودع يُعدّون من المودعين ذوي الودائع الصغيرة والمتوسطة، في انتظار بتّ مصير كبار المودعين الذين يمثّلون أيضاً ركناً أساسياً في هذه المنظومة. وإذا كان الهدف من الخطّة واضح لجهة إفقار الناس ودفعهم إلى الهجرة، فإن ما هو أوضح أن المنظومة سلكت أولوية مؤجّلة لكبار المودعين الذين سيحصلون على قسماً من ودائعهم بعد تمليك المصارف القسم الأكبر من أملاك الدولة. هذا الهدف ليس مستتراً، بل ورد في خطّة سلامة والمصارف السارية التطبيق حالياً. بمعنى آخر، طرد صغار المودعين وأصحاب الودائع المتوسطة، وفتح الأمل أمام ترضية كبار المودعين.

وفي هذه الأثناء، إن قوى السلطة ومرجعياتها ورموزها ستكون مشغولة بممارسة ما اعتادت القيام به خلال العقود الأخيرة، أي الاتفاق على تشكيل وتوزيع الحصص الطائفية وإعادة الانتظام إلى نظام التوزيع المموّل بالمال العام، والاتفاق على تحوير القوانين، أو حتى على تطبيقها كما حصل أخيراً لجهة الاتفاق على إقراض الدولة من مصرف لبنان وفق نص المادة 91 من قانون النقد والتسليف، إذ نسي مصرف لبنان أنه مشتبه به أمام القضاء المحلي والأجنبي، وتغافل عن وجود أزمة تآكل الأخضر واليابس ليتمسّك بتطبيق مادة قانونية تتيح له الالتفاف على استعمال الاحتياطات بالعملات الأجنبية لتحويلها إلى قرض بالدولار لمصلحة الخزينة!

الأزمة المفتوحة هي بمثابة ضريبة متواصلة وباهظة الكلفة على الشرائح الأدنى في المجتمع. ضريبة مهمتها تقليص الاستهلاك لتخفيف أعباء الاستيراد بالدولار الأميركي. أما إذا لم تكف هذه الضريبة لضرب القدرة الشرائية، وبالتالي لم تقلّص استنزاف احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، فالحلّ لن يكون عندها إلا بالتصرف بما يملكه لبنان من ذهب. بيع الذهب سيكون بنداً أساسياً على جدول أعمال السلطة في إطار الأزمة المفتوحة.

كانت لم يكفها فشلها في قطاع النقل لعقود، أبت السلطة الحاكمة اليوم إلا أن تتفوق على نفسها وتثبت مجدداً أن قطاع النقل بشكل عام، والنقل المشترك بشكل خاص، لم يكونا ولن يكونا يوماً ضمن أولوياتها عن عمد أو عن جهل. فبعد سنين من المماطلة، يبدو أن مشروع الباص السريع كُتبت نهايته بعد تحويل القرض المخصص له من البنك الدولي، إلى البطاقة التمويلية التي تبدو ظرفية وانتخابية تزامناً مع رفع الدعم جزئياً عن المحروقات

أموال «الباص السريع» طارت إلى «البطاقة التمويلية»

الفرصة الفائتة

علي الزين *

يُعرّف «مجلس بحوث النقل» في الولايات المتحدة الأميركية، نظام «الباص السريع» بوصفه «وسيلة نقل سريعة يمكن أن تجمع بين جودة النقل بالسكك الحديدية ومرونة الحافلات عبر نظام متكامل من المرافق والخدمات والأشخاص الذين يعملون سوية لتأمين سرعة مرتفعة في التنقل». أي أن هذا النظام، يُعتبر شبيهاً بالوسائل التي تعمل على سكك حديدية (قطار، مترو وترامواي)، إنما مع مرونة تشغيلية أكبر وغالباً بكلفة رأسمالية وتشغيلية أقلّ. وبالإضافة إلى ذلك، يكون هذا النظام قادراً على تجنّب أسباب التأخير التي عادةً تبطئ خدمات الحافلات العادية، مثل الوقوع في الزحمة واصطفاف الركاب للدفع على متن الحافلة (الدفع يتم غالباً قبل الصعود في الحافلات) بشرط أن تتأمن له الميزات الصحيحة. وقد تم إدخال نظام الباص السريع لأول مرة عام 1974 في مدينة كوريتيبا البرازيلية مدفوعاً بنقص التمويل والزيادة السكانية في المدينة التي تطلّبت نظام نقل مشترك بمركبات عالية السعة. بعد كوريتيبا، انتشر نظام الباص السريع في عدّة مدن في العالم أبرزها بوغوتا الكولومبية في التسعينيات وهي ما زالت تمثّل نموذجاً لهذا النظام حول العالم.

قبل عام 1990، كانت أنظمة الباص السريع تعمل في 18 مدينة فقط مقابل 173 مدينة اليوم حيث تنقل 34 مليون راكب يومياً. ففي المدن التي تعتمد على السيارات أو النقل المشترك الشعبي، كما في لبنان، يمتاز نظام الباص السريع بقدرته على اجتذاب المستخدمين بسهولة، شرط توسيع نطاق خدماته قدر الإمكان وعبر سياسات استباقية لتقليص الاعتماد على السيارة. وهذا النظام منتشر في العديد من الدول المتوسطة والفقيرة التي لجأت إليه بهدف مساعدة أو استبدال نظام النقل الشعبي غير المنتظم، أو بهدف خفض نسب استعمال السيارة، كما أنه يترافق مع خطة لتنظيم الأراضي التي يخدمها ويسهم بتحسين التنظيم الإداري والسياسي لقطاع النقل حيث وُجِد.

القارة	عدد الركاب يوميا	عدد المدن	المسافة بالكلم
افريقيا	491,578	5	131
اسيا	9,471,593	44	1625
أوروبا	1,613,580	44	875
اميركا الجنوبية	21,032,465	55	1829
اميركا الشمالية	981,043	20	627
استراليا	436,200	5	109

السرعة (كلم/س)	عدد الركاب في الساعة في كل اتجاه	تكلفة راس المال (مليون$/كلم)	النظام
30-10	6373–3180	-	الباص العادي
40-18+	55710<	15<	الباص السريع
40-18	30760<	40-13	القطار الخفيف
60-20	89950-52500	350-40	القطار الثقيل

المصدر: «تحليل لبعض المدن» سلفاتوري تروبيا، اليساندرو سيفيرينو واخرون

المشروع الوحيد

في عام 2003، بدأ الحديث عن الباص السريع في لبنان. أُعدّت دراسة مكتملة حوله تضمنت اقتراحاً بإنشاء مسارات خاصة لباصات النقل المشترك على الخطوط القديمة للسكك الحديدية. ورغم أن الدراسة أُعدّت في وقت كانت فيه الاستدانة أسهل وبكلفة أقل، إلا أنها لم تُنفّذ لأنها رُفضت سياسياً بذريعة رغبة السلطة الحاكمة في إقامة شبكة قطار. عملياً، لم يأت القطار، وخسرنا أيضاً مشروع الباصات التي كانت بمثابة نقلة نوعية لنظام النقل. وبعد نحو 10 سنوات، أي وفي عام 2014، استعيد الحديث عن الباص السريع في لبنان في سياق انتشار هذا النظام في دول شرق-أوسطية ولا سيما الأردن، مصر، تركيا ودول خليجية (السعودية مثلاً). وبحسب الملخّص التنفيذي للمشروع الذي أعدّه البنك الدولي وروّج له مجلس الإنماء والإعمار، فإن الهدف منه «إنشاء نظام جديد لباصات النقل السريع بين طبرجا وبيروت، وداخل بيروت، مع تأسيس خدمات الباصات المغذية لخط باصات النقل السريع الرئيسي ووضع الترتيبات المؤسّسية المناسبة لإدارة تشغيل وصيانة النظام الجديد لباصات النقل السريع». كذلك أشار الملخص إلى أن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق المجلس بينما يكون التشغيل خاضعاً لولاية الهيئة الوطنية للسكك الحديدية والنقل العام.

انجلا بوليغان ـ المكسيك

هذا المشروع الأخير، اعتمد على نظام حافلات عالية السعة عبر ثلاثة مسارات: أوتوستراد الشمال، طريق دائري حول بيروت، وطريق دائري داخلي فيها؛

الأول يربط طبرجا ببيروت بطول 24 كم مع حافلات على ممرات وسطية مع 28 محطة وجسور للمشاة، وسالم... والثاني، أي الدائري الخارجي بطول 18 كم مع 21 محطة، بينما الثالث أي الداخلي بطول 16 كم و19 محطة بلا مسارات مخصصة.

ويقترح المشروع أن يتم تأمين هاتين الشبكتين عبر خطة النقل المشترك

> **بالتوازي مع تطوير الباص السريع يأتي قرار السلطة الحاكمة برفع الدعم تدريجاً عن المحروقات**

على 20 خطاً لبيروت المقدمة من وزارة الأشغال العامة والنقل منذ 2013. كما يشير المشروع إلى وجوب توسيع الأوتوستراد عند الضرورة ويفترض أن تُراوح سرعة الحافلات بين 20 إلى 25 كلم/ساعة في بيروت و30 إلى 35 كلم/ساعة على باقي الخطوط.

وبالإضافة إلى هذه المسارات الثلاثة، يقترح المشروع إنشاء 9 خطوط حافلات لنقل المستخدمين من المناطق المجاورة إلى محطات الباص السريع بالإضافة إلى وجوب بناء مركز تحكم وصيانة و9 مواقف للسيارات بالقرب من المحطات الرئيسية.

في عام 2019، أقر القانون الرقم 135 الرامي إلى قبول قرض بقيمة 295 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل هذا المشروع الذي أثيرت حوله تساؤلات يمكن اختصارها بالآتي:

- تُعدّ كلفة المشروع مبالغاً فيها، ولا سيما لجهة الإصرار على إقامة مسارات ومحطات وسطية على أوتوستراد بيروت-طبرجا مع بنى تحتية فوقه أو تحته لعبور المشاة، فيما قد يكون من الأفضل والأرخص إقامته على الطريق البحري.

- الجدوى من المشروع من دون إجراءات مشدّدة للحدّ من استعمال السيارة خاصة مع تزامن إقراره مع مشروع إقامة أوتوستراد العقيبة-الضبية كبديل من أوتوستراد بيروت-جبيل ما يشير إلى الرغبة (في حينه) بتعزيز دور السيارة ويهدّد جدياً أي مشروع نقل مشترك.

- لماذا جرى تفضيل هذا المشروع على غيره من المشاريع كقطار بيروت-طرابلس، وعن دمجه مع مشروع باصات بيروت (مشروع عام 2013) ولماذا لم يتم تفضيل أو تنفيذ أيّ من المشاريع الأخرى كما حصل مع الباص السريع؟

- أما بخصوص النقل المشترك الشعبي الموجود حالياً فقد جرى الحديث بداية عن رغبة بدمجه مع الباص السريع، لكن منذ أسابيع (قبل اقتراح تطيير المشروع لمصلحة البطاقة التمويلية) انحرف الأمر نحو استبدال الباص السريع بخطة دعم لسائقي ومركبات النقل الشعبي العاملة ضمن نطاق المشروع. لماذا يجري الآن درس اقتراح كهذا موجود منذ زمن؟ ما هي دراسات الجدوى لهذا الاقتراح خصوصاً أننا نتحدث عن قرض بـ 300 مليون دولار؟ ماذا عن النقل المشترك على باقي الأراضي اللبنانية؟ كيف سيتم إحصاء مركبات النقل المشترك في هذا النطاق؟ لماذا لم يتم إعلام الرأي العام بهذا الاستبدال؟ هل سيستمر البحث عن تطوير النقل المشترك الشعبي بعد تطيير مشروع الباص السريع أم سيستمر إهماله؟

- يبقى التساؤل الأبرز حول التاخر في تنفيذ هذا المشروع. إذ يشير مجلس الإنماء والإعمار إلى أن التنفيذ قد يستغرق 3 سنوات أقله، وهذا أمر مستغرب لأن دراسة المشروع بدأت منذ خمس سنوات تقريباً ولغاية اليوم لم يبدأ العمل به، ما يعني أن التنفيذ سيتطلب 3 سنوات إذا بدأ اليوم!

فرصة وطارت

بالتوازي مع تطيير الباص السريع يأتي قرار السلطة الحاكمة برفع الدعم تدريجاً عن المحروقات. هذا الدعم لم يكن يوماً مفيداً لأنه غير عادل بل هو ركيزة أساسية لتعزيز سياسة السيارة التي أهلكت نظام النقل في لبنان وأثقلته بأكلاف مهولة لاستيراد السيارات والصيانة والمحروقات على مدى عقود. لكن أن يأتي رفع الدعم، خلال أعنف أزمة تضرب لبنان، ومن دون أي حديث عن بديل، ولا أي خطوة واحدة ولو بسيطة لتعزيز النقل المشترك الحالي أقله، فهذا ليس سوى إسهاب في إجرام السلطة. هذا قد يفتح المجال على تدابير قد يتخذها الناس، بعضها بسيط كأساليب التدبّر للتنقل (نقل تشاركي، العمل عن بعد، تغيير مكان السكن والعمل) ولكنها على الأغلب ستكون غير كافية بتاتاً وتوشك أن تتطور إلى أعمال أكثر عنفاً وأذية.

إذاً، باختصار، إن نظام الباص السريع هو من أفضل أنظمة النقل المشترك وأكثرها فعالية في الدول الفقيرة كلبنان. إقامة هذا النظام أمر مطلوب وضروري جداً، حتى وإن تطلّب تمويلاً من مؤسسات كالبنك الدولي. فانهيار قطاع النقل في ظل الأزمة لا يتيح لنا ترف الاختيار. ولذا، تتمثل الكارثة اليوم بتطيير هذا المشروع، مهما كانت سيئاته من دون بديل، بل سيتم تحويل أمواله إلى بطاقة ستُخصّص لجزء من الناس فقط لتمويل شراء المحروقات (!) إن تطيير هذا المشروع ليس سوى مؤشر على أن السلطة تعيش في ترف ولا يعنيها قطاع النقل، بل تكاد تقول صراحة إن الوقوف في طوابير الذلّ هو ما تريده.

1.8%

هي الزيادة في الناتج المحلي لمدينة بيروت إذا اعتمد نظام الباص السريع الذي يؤدي أيضاً إلى خفض الزحمة بنسبة 16٪

الفائزون والخاسرون نتيجة قدوم النازحين

نشر المركز اللبناني للدراسات، ورقة عمل أعدّها الباحث دانيال غاروث سانشيز بعنوان «تحوّل النازحين السوريين من مجرّد عبء إلى مساهمين فاعلين في الاقتصاد المحلي في لبنان». تتطرّق الورقة إلى المعادلة التي توصّل إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015) التي تشير إلى أن «كل دولار تمّ إنفاقه على المساعدة الإنسانية كان له تأثير مضاعف وإيجابي قدره 1.6 دولار في الاقتصاد المحلي». ثم تحدثت عن مساهمة النازحين اقتصادياً. وبعد ذلك أفردت مساحة لنتائج المسح الموسع الذي قامت به في ثلاث مدن (صيدا، زحلة، حلبا) لدراسة نتائج وجود النازحين على الاقتصاد اللبناني. نتائج المسح تقدم «حجة قوية للتدخلات العامة الآيلة الى دعم الأكثر تضرراً من تدفقات النازحين، وذلك من أجل التخفيف من تأثيرها السلبي. وتوجد حاجة أيضاً إلى التفكير في سياسات إعادة التوزيع بين الفئات المختلفة، بحيث لا يزداد التفاوت في الدخل كنتيجة لأزمة اللاجئين». في هذا المقال سيتم نشر القسم الأكبر من نتائج المسح دون باقي تفاصيل الورقة

دانيال غاروث سانشيز

سبق ورأينا أنّ تأثير اللاجئين في الاقتصادات المحلية المضيفة معقّد بما لديه من آثار تعويضية مختلفة. الأهم من ذلك، هو أن لهذه التأثيرات وقعاً غير متماثل بين فئات المجتمعات المحلية المضيفة. ونظراً إلى نقص البيانات المتاحة للجمهور، نقوم بتحليل هذه التأثيرات التفاضلية باستخدام مسح الحالة المعيشية للنازحين والمجتمعات المضيفة في لبنان (2018) في المدن الثلاث المدروسة (صيدا، زحلة، حلبا). وإذ أجري هذا المسح مرّة واحدة فقط في عام 2018، فإنه لا يسمح لنا بإجراء مقارنات بمرور الزمن. غير أن المسح العام الذي أجري في عام 2018 يتضمن سؤالاً حول التغيير في الظروف الاقتصادية للأسر في عام 2018 مقارنةً بعام 2011، وهو سؤال غير موضوعي بل شخصي. وفي العادة، لدى طرح أسئلة عن الماضي، يحصل تحيّز في الاسترجاع، وهو الخطأ في دقة أو اكتمال ذكريات المستجوبين. وبدلاً من النظر إلى التأثيرات بشكل عام، نقوم بتحليل التغيير النسبي الملحوظ في الدخل والأحوال المالية لكل عائلة لبنانية مقارنةً بالأسرة المتوسطة في المدن الثلاث. وفي هذه الحالة، حتى لو كانت كل التأثيرات متحيزة، تظلّ التأثيرات التفاضلية قادرة على توفير معلومات قيّمة. ففي حين أبلغت العائلات من أدنى 40% من بلديات المدن الثلاث عن تدهور أكبر في الظروف الاقتصادية منذ عام 2011 مقارنة بالمتوسط، فإن أغنى 30 % كانوا أفضل حالاً نسبياً.

بشكل عام، وجدنا علاقة إيجابية واضحة بين المستوى الحالي للدخل والتغييرات الملحوظة منذ قدوم النازحين السوريين. ففي حين أفادت نسبة العائلات البالغة 40% الموجودة عند أدنى مستويات الدخل في المدن الثلاث بتدهور أكبر في ظروفها الاقتصادية منذ عام 2011 مقارنة بالعائلات المتوسطة الدخل، تبيّن أن العائلات الغنية البالغة نسبتها 30 % كانت أفضل حالاً نسبياً.

في سوق الإسكان، رأينا أن قدوم اللاجئين خلق زيادات كبيرة في الطلب على المنازل المعدّة للتأجير، ولا سيما في حلبا. ويعود هذا الطلب الإضافي بالفائدة على أصحاب الأملاك الذين نجحوا في استقطاب مستأجرين جدد وحتى في رفع بدل الإيجار. وتُظهر التقديرات على المستوى الوطني أن سوق الإيجارات للنازحين يدرّ عائدات تبلغ نحو 50 مليون دولار كل عام لأصحاب العقارات من اللبنانيين. في المدن الثلاث موضوع دراستنا، هناك ما بين 7% و8% من السكان اللبنانيين هم أصحاب أملاك. بالنسبة إلى هذه المجموعة، نجد أن الإيجارات المتأتية من النازحين السوريين تصل إلى مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل زيادة في إجمالي دخل الأسرة بنسبة 24% في صيدا، و17 % في زحلة، و35 % في حلبا. لذا، حسّن أصحاب الأملاك من وضعهم المالي بشكل كبير نتيجةً للطلب المتزايد على الشقق المستأجرة والناتج من احتياجات النازحين.

من ناحية أخرى، تسبّبت محدودية المرونة في سوق الإسكان التي تسمح بالتكيّف مع الزيادة الكبيرة في الطلب في ندرة أماكن الإيجار المتاحة أو ارتفاع أسعارها، ما أثر سلباً على المستأجرين اللبنانيين - 20% في صيدا وزحلة، و 14% في حلبا. وتماشياً مع هذه المبررات، نلاحظ أن المستأجرين اللبنانيين أبلغوا عن تراجع نسبي في ظروفهم الاقتصادية، بينما أفاد أصحاب الأملاك بتغييرات أكثر إيجابية. وبدورها، تفيد العائلات التي تمتلك منزلاً ولا تؤجره لعائلات أخرى - وبالتالي لا تتأثر بالوقع الإيجابي والسلبي للنازحين في سوق الإيجار - بتغيرات متوسطة في حالة دخلها.

في سوق العمل، كان للوافدين النازحين آثار موزّعة على فئات مختلفة من اللبنانيين. فكان للارتفاع الكبير في الإنفاق الاستهلاكي الذي حرّكه النازحون الذين يعتمدون في الغالب على المنتجات المحلية، وقع مفيد على أصحاب الأعمال.

علاوة على ذلك، شكّل النازحون عمالة بخسة الثمن لأصحاب العمل، ما سمح لهؤلاء بخفض أكلافهم. في قطاعَي البناء والزراعة، وهما القطاعان اللذان يحظيان بأكبر عدد من النازحين، بلغ متوسط دخل العامل السوري اليوم في عام 2018 دولارين في الساعة مقابل 4,8 دولارات في الساعة للبنانيين. وهذا يخلق أيضاً منافسة للبنانيين ذوي المهارات المتدنية الذين يعملون في هذه القطاعات.

يوفر تقسيم السكان اللبنانيين البالغين وفقاً لوضعهم في سوق العمل، دليلاً إضافياً على الآثار غير المتكافئة لتدفقات النازحين على الوضع الاقتصادي. وبالنسبة إلى أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص من النازحين - وهما المجموعتان الأكثر استفادة من ارتفاع الطلب وانخفاض أكلاف العمالة - فقد أفادوا بحصول تغييرات إيجابية أكثر في وضعهم المالي، فيما أفاد اللبنانيون العاطلون عن العمل بتفاقم وضعهم سوءاً.

ولاختبار التأثيرات المختلفة للنازحين عندما يكمّلون أو يحلّون محلّ العمّال اللبنانيين، نقسّم التغييرات المبلّغ عنها في الظروف الاقتصادية الخاصة باللبنانيين العاملين، حسب المهارة وقطاع التوظيف. وتم تصنيف قطاعات العمل وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، فيما يتم إنشاء ثلاثة مستويات من المهارات بناءً على التحصيل التعليمي: (أ) ضعف المهارات لمن لم يحصلوا التعليم أو التعليم الابتدائي؛ (ب) المهارات المتوسطة لمن حصلوا التعليم الثانوي الأدنى أو التعليم الثانوي؛ و(ج) المهارات العالية لمن حصلوا التعليم العالي.

في النتيجة يظهر الوجود النسبي للنازحين السوريين في كل قطاع ومستوى مهارة (الخلايا) بالإضافة إلى متوسط التغيير المبلّغ عنه في دخل العمال اللبنانيين في تلك الخلايا. وكما هو متوقع، ليس من نازحين سوريين في الخلايا ذات المهارات العالية، بالمقارنة مع 7% من إجمالي العمال في مستوى المهارة المتوسطة، و 40% بين السكان العاملين ذوي المهارات المنخفضة. وضمن مستويات المهارات المتوسطة والمنخفضة، نلاحظ أيضاً وجود فوارق كبيرة في وجود النازحين عبر القطاعات. فعلى سبيل المثال، يمثّل اللبنانيون تقريباً جميع العمال ذوي المهارات المتدنية في قطاع الكهرباء، مقابل 18% فقط في الزراعة و25% في البناء. لذلك، لا يختلف مستوى «المنافسة» بين النازحين السوريين واللبنانيين باختلاف مستويات المهارة فحسب، بل يختلف أيضاً على صعيد القطاع الذي يعملون فيه. ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود القانونية التي تحدّ من عمل اللاجئين في ثلاثة قطاعات: الزراعة، والبناء، والتنظيف. ورغم أن النازحين يعملون أيضاً بشكل غير نظامي في قطاعات أخرى، ولا سيما المبيعات، فإن القيود القانونية ترسم الحصة النسبية للسوريين واللبنانيين في كل قطاع.

والمثير للاهتمام هو أننا وجدنا علاقة إيجابية قوية بين نسبة النازحين العاملين في خلية معينة (القطاع ومستوى المهارة) والتغيير في الدخل الذي أفاد به العمال اللبنانيون منذ عام 2011. وبالنظر إلى قطاع البناء، نرى حضوراً كبيراً للنازحين في الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية (معظمهم من عمال المياومة) في حين أن جميع أصحاب المهارات العالية تقريباً (مثل المدراء والمهندسين المدنيين) هم لبنانيون. بينما أفاد العمال اللبنانيون بمزيد من التغييرات السلبية في أوضاعهم المالية، حقّق مسؤول البناء الرفيع المستوى مكاسب نسبية في الدخل. ولوحظ النمط نفسه في الزراعة، حيث هو القطاع الرئيسي الآخر الذي يوظف النازحين السوريين. وتُبيّن هذه النتائج أن التأثير الاقتصادي السلبي لتدفقات النازحين يتحمّله في الغالب لبنانيون ذوو مهارات متدنية يعملون في قطاعَي الزراعة والبناء - حيث يُسمح للنازحين في الغالب بالعمل - في حين أن اللبنانيين ذوي المهارات العالية أو اللبنانيين الأقل مهارة في القطاعات الأخرى، حيث يُحظّر العمل على النازحين، هم أفضل حالاً. بمعنى آخر، كلما كان السوريون واللبنانيون متكاملين، قلّت المنافسة التي يتعرّضون لها وتحوّلت ظروفهم الاقتصادية نحو الإيجابية.

> **تُظهر التقديرات أن سوق الإيجارات للنازحين يدرّ عائدات تبلغ نحو 50 مليون دولار كل عام لأصحاب العقارات من اللبنانيين**

> **لا يختلف مستوى «المنافسة» بين النازحين السوريين واللبنانيين باختلاف مستويات المهارة فحسب بل باختلاف القطاع الذي يعملون فيه أيضاً**

التغيرات في الظروف الاقتصادية للاسر (بين 2011 و2018) مقارنة بالمتوسط وحالة سوق العمل
التغيرات النسبية في الظروف الاقتصادية للاسرة حسب حالة سوق العمل

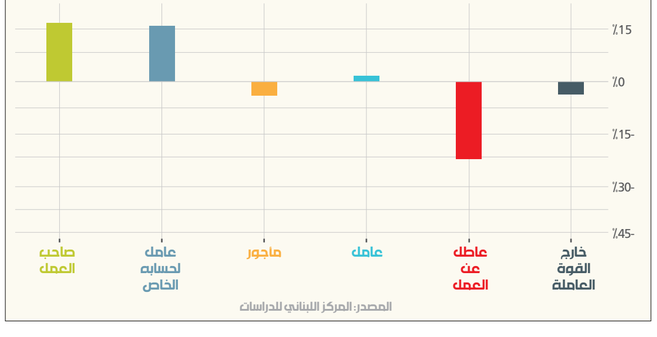

المصدر: المركز اللبناني للدراسات

الثروة تزداد تركّزاً

ماهر سلامة

رغم التراجع الاقتصادي بسبب جائحة كورونا، ازدادت ثروات الأسر حول العالم في نهاية 2020 بقيمة 28,7 تريليون دولار. وتزامنت هذه الزيادة مع ارتفاع الديون العامة حول العالم بنحو 20% نسبةً إلى الناتج الإجمالي العالمي، فضلاً عن تركّز أكثر حدّة في الثروات وتفاقم هوّة اللامساواة التي تسيطر على المشهد العالمي. جاء ذلك نتيجة السياسات النقدية التوسّعية التي ضخّت تريليونات من الدولارات في اقتصادات الدول لتغطية واحدة من أسوأ الأزمات وأكثرها حدّة على جانبَي الإنتاج والاستهلاك بسبب الجائحة.

يعكس هذا الأمر ارتباكاً واجهته غالبية الدول المتقدمة في التعامل مع التبعات الاقتصادية والمالية للجائحة. فقد تخلّت هذه الدول عما روّجت له في العقود الأخيرة من سياسات خفض الإنفاق واللجوء إلى التقشّف، وترك السوق ليعالج نفسه بنفسه، لا بل أصبحت المؤسسات الدولية النيوليبرالية تحثّ في تقاريرها على اتّباع سياسات معاكسة تماماً.

أسباب زيادة الثروة العالمية

لم تبدأ الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 بزيادة في الثروات، بل على العكس خسرت الأسر في العالم، بحسب تقرير بنك "كريدي سويس" الصادر أخيراً، بنسبة 4,4% أو ما قيمته 17,5 تريليون دولار. ففي هذه الفترة، سجّل النمو الاقتصادي العالمي انخفاضاً حاداً ظهرت بعض ملامحه في التراجع الذي شهدته أسواق الأسهم. إلا أن استجابة الدول في السياسات النقدية التوسعية جاءت لتحفّز ضخّ النقود في الأسواق. الدول ذات الاقتصادات الأكبر بالتحديد عمدت منذ آذار 2020 إلى تنفيذ سياسات إنفاقية لتحفيز الاقتصادات مموّلة بطباعة النقود. هذه الإجراءات، أعادت الثروة العالمية إلى مسار تصاعدي. لكنّ القسم الأكبر من التريليونات التي ضُخّت في الأسواق صُبّت في تعافي الأسواق المالية ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الأسهم بوتيرة مطّردة. كذلك انعكس الأمر ارتفاعاً في أسعار السكن بحسب التقرير. ونتج عن التعافي في هذه القطاعات، ارتفاع صافي الثروة العالمية للأسر بلغ 28,7 تريليون دولار لتصبح قيمتها الإجمالية 418,3 تريليون دولار في نهاية عام 2020، أي بزيادة نسبتها 7,4% مقارنة مع السنة السابقة، علماً بأنه بعد احتساب تأثير الانخفاض في قيمة الدولار، أصبح الارتفاع الإجمالي في ثروة الأسر عالمياً يساوي 4,1% في عام 2020.

لا يتناسب هذا الارتفاع في الثروة مع تطوّرات الاقتصاد العالمي؛ ففي مقابل صافي الارتفاع في الثروة العالمية، لم يشهد الاقتصاد العالمي تعافياً كاملاً. يعزو التقرير الأمر إلى أن العديد من الحكومات والمصارف المركزية في الدول ذات الاقتصادات المتقدّمة، وبسبب خوفها من ارتكاب أخطاء كتلك التي ارتكبتها خلال الأزمة المالية العالمية التي حصلت في عام 2008، قرّرت أن تتخذ هذه الجهات إجراءات استباقية على خطين:

- الأول، من خلال اللجوء إلى برامج تحويل الدخل لدعم الأفراد والشركات الأكثر تضرراً، وهو أمر تمكنت هذه الدول من تحقيقه عبر طباعة الأموال، ما أدّى إلى تضخم كتل عرض النقد الضيقة (Narrow Money Supply) خلال السنة الأخيرة.

- الثاني، خفض معدلات الفائدة إلى ما يقارب الصفر.

يشكك التقرير في أن تكون هذه الإجراءات قد حقّقت أهدافها، إذ أنها تكرّست بكلفة عالية جداً وأدّت إلى ارتفاع في الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي في العالم بنحو 20%، وربما أكثر من ذلك في بعض البلدان. أما بالنسبة إلى برامج التحويلات التي نفّذتها الدول المتقدّمة، فإنها كانت سبباً رئيسياً في عدم انخفاض معدلات الدخل للأفراد في هذه البلدان، لا بل كانت سبباً في ارتفاع معدّلات دخل الأفراد في بعضها مقابل ضيق مجالات الإنفاق عند هؤلاء بسبب الإغلاقات المتتالية. لذا، يستنتج التقرير بأنه بدلاً من أن تكون هذه التحويلات سبباً في ارتفاع الاستهلاك وتحفيز النمو الاقتصادي، أدّت إلى ارتفاع معدلات الادّخار لدى الأسر ما انعكس زيادة في ثروات الأسر عالمياً.

ويشير التقرير إلى أن خفض معدلات الفائدة كان له الأثر الأكبر، إذ أدّى إلى ارتفاع أسعار الأسهم في الأسواق المالية وأسعار السكن حول العالم "وهما العاملان الأساسيان اللذان ساهما في ارتفاع ثروة الأسر". معدلات الفائدة المنخفضة تعني مصادر تمويل منخفضة الكلفة، لذا فإن انخفاض معدلات الفائدة إلى معدلات قريبة من الصفر، حوّل القروض إلى مصادر للتمويل بلا كلفة تقريباً، ما حفّز على تمويل شراء العقارات والمنازل وحتى الاستثمار في الأسواق المالية من خلال الاقتراض، وهو بالفعل ما حدث خلال السنة الأخيرة الماضية وفق ما يقول التقرير.

التفاوت في الثروة

بنتيجة ضخّ السيولة في الأسواق، ازدادت هوّة اللامساواة في توزّع الثروة عالمياً. ففي نهاية عام 2020 بلغت نسبة الذين يملكون ثروات تُقدّر بأكثر من مليون دولار نحو 1,1% من الراشدين في العالم، واصبحت قيمة ثرواتهم مجتمعة تساوي 46% من الثروة العالمية. أما الشريحة التي تملك ما بين 100 ألف دولار ومليون دولار، فهي تملك 39,1% من الثروة العالمية. وبلغت نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى الشريحة التي تملك ما بين 10 آلاف و100 ألف دولار نحو 32,8% من الراشدين الذين يستحوذون على 13,6% من الثروة العالمية. أما الشريحة الأفقر، وهي التي تمتلك ثروات أقل من 10 آلاف دولار، فتبلغ نسبتها 55% من الراشدين، ولديها 1,3% من ثروات العالم.

ويظهر التقرير مؤشرات التركّز الحادّ في الثروة، مشيراً إلى أن أفقر 50% من البشر في العالم لا يملكون أكثر من 1% من ثروات هذا العالم. وفي المقابل يملك أغنى 10% من البشر 82% من هذه الثروات، إضافة إلى أن شريحة الـ1% الأغنى تملك 45% من مجمل ثروة العالم.

> **أفقر 50% من البشر في العالم لا يملكون أكثر من 1% من ثروات العالم وفي المقابل يملك أغنى 10% من البشر 82% من هذه الثروات**

كذلك، يتبيّن أنه خلال عام 2020 ازدادت ثروات شريحة الـ10% الغنية بنسبة 0,9% من ثروات العالم، وازدادت ثروات شريحة الـ1% الأغنى بنسبة 1,1% من مجمل ثروات العالم. كما ارتفع مؤشر Gini، الذي يعبّر عن اللامساواة في الثروة، بنسبة 0,6 نقطة في عام 2020، بعدما شهد انخفاضاً في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر يدلّ على الهوّة الكبيرة التي ساهمت أزمة كوفيد-19 بتوسيعها.

إن التفاوت الواضح، والذي يعبر عن اللامساواة، لا يتعلق فقط بتصنيف الفئات، بل يعبّر أيضاً عن التفاوت بين البلدان. تظهر دراسة الفئة التي تمتلك أكثر من مليون دولار أن الولايات المتحدة الأميركية تستحوذ على 39% منها، وأقرب دولة لها هي الصين التي تمثّل 9% من هذه الفئة. هذا الأمر مؤشّر على اللامساواة بين الدول، إذ تستحوذ الولايات المتحدة على أغلبية الثروة العالمية.

النظرة المستقبلية

يتوقّع تقرير بنك Credit Suisse أن يرتفع حجم ثروة الأسر العالمية بنسبة 39% في السنوات الخمس القادمة، ليبلغ 583 تريليون دولار في عام 2025. كما يتوقّع التقرير أن يرتفع عدد الذين يملكون ثروات بأرقام مليونية إلى 84 مليون شخص في عام 2025.

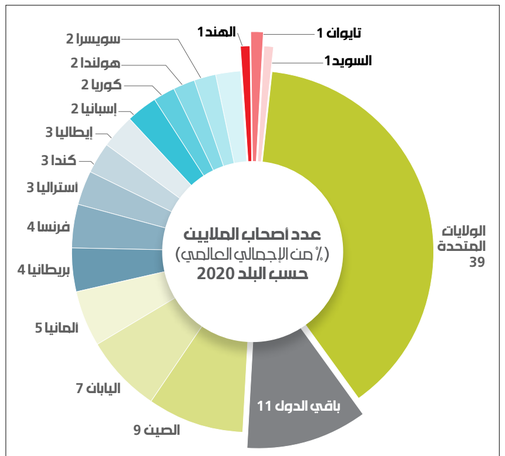

المصدر: جيمس ديفيز، رودريغو لوبيراس وانتوني شوروكس
كتاب بيانات الثروة العالمية للانتمات السويسري 2021

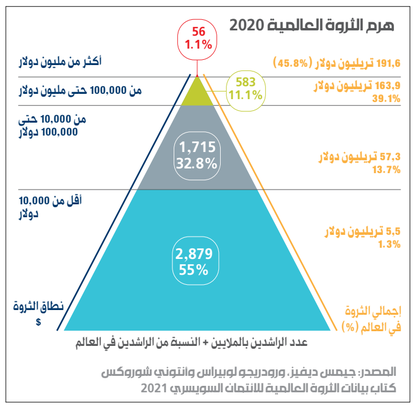

المصدر: جيمس ديفيز، رودريجو لوبيراس وانتوني شوروكس
كتاب بيانات الثروة العالمية للانتمات السويسري 2021

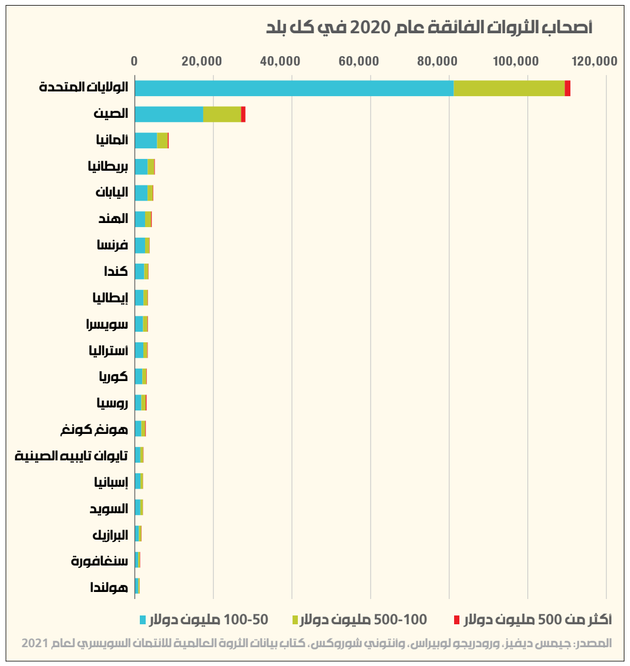

المصدر: جيمس ديفيز، ورودريجو لوبيراس، وانتوني شوروكس، كتاب بيانات الثروة العالمية للانتمات السويسري لعام 2021

قراءات

في البيتكوين نثق؟

بولا سوباتشي

يرى كثيرون أن سوق عملة البيتكوين، العملة الرقمية المشفّرة الرائدة في العالم، هي عبارة عن لعبة تنطوي على فائزين وخاسرين وتُمارَس بين صناديق التحوّط، ومستثمرين هواة، ومهووسين، ومجرمين. وأنه من الأفضل ترك المخاطر الهائلة الكامنة في عملة رقمية مجهولة المصدر وأسعارها شديدة التقلب، لأولئك الذين يفهمون اللعبة جيداً، أو الذين لا يبالون أصلاً لأنهم قادرون على تقليص المخاطر أو تحمّل الخسائر. لكنّ البيتكوين أصبحت أخيراً، أكثر جاذبية للبلدان والأفراد ذوي القدرة المحدودة على الوصول إلى أنظمة الدفع التقليدية، وهم أقل تجهيزاً لإدارة المخاطر الأساسية الكامنة وراء هذه العملة.

ففي وقت سابق من هذا الشهر، أصبحت السلفادور أول دولة تتبنى البيتكوين كعملة رسمية، من خلال إقرارها تشريعاً من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في أيلول المقبل. هذا يعني أنه سيصبح استخدام عملة البيتكوين ممكناً في معاملات الدفع مقابل السلع والخدمات في مختلف أنحاء البلد، وأن من يتلقونها ملزمون قانوناً بقبولها.

في الواقع، إن هذا النوع من التجارب النقدية ليس جديداً على السلفادور. ففي عام 2001 أصبح الدولار عملة مقبولة قانوناً في السلفادور، وهي الآن العملة المستخدمة في المعاملات المحلية. في ذلك الوقت، سمحت حكومة الرئيس فرانسيسكو فلوريس للدولار بالتداول بشكل حرّ، من دون ضوابط، إلى جانب العملة الوطنية، الكولون، بسعر صرف ثابت.

زعم المدافعون عن التحوّل إلى الدولار، في ذلك الوقت، أن الفوائد المتوقعة لجهة استقرار الاقتصاد الكلي، ستفوق خسارة السلفادور لسيادتها الاقتصادية، واستقلالها النقدي، وحتى الرسوم المفروضة على سك العملة، وهي الفرق بين كلفة إنتاج العملات المعدنية والأوراق النقدية، وبين قيمتها الاسمية. لكنّ القدرة الشرائية تراجعت بشكل مفاجئ وتركت الاقتصاد السلفادوري أكثر اعتماداً على التحويلات من الخارج التي بلغ معدّلها نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على مدار العقدين الأخيرين.

سيؤدي استخدام البيتكوين كعملة قانونية في السلفادور إلى تفاقم العوائق النقدية التي كشفت عنها الدولرة، والتي تتضمن الافتقار إلى إطار مستقل ومؤسسي لتشكيل السياسات المحلية للاقتصاد الكلي. فضلاً عن ذلك، إن البيتكوين أشدّ تقلباً من الدولار. بين 8 و15 حزيران الجاري، تأرجحت قيمة هذه العملة بين 32462 دولاراً و40993 دولاراً. وفي الفترة بين 15 أيار الماضي و15 حزيران الجاري ازدادت قيمتها من 34259 دولاراً إلى 49304 دولارات. هذه التقلبات الواسعة النطاق، بالإضافة إلى حقيقة أنها مدفوعة بشكل كامل من السوق، أي من العرض والطلب فقط، تجعل البيتكوين أداة غير مناسبة لتثبيت استقرار الاقتصاد، خصوصاً مع غياب أي مجال أمام صناع السياسات لإدارة هذه التقلبات.

نشر رئيس السلفادور، نجيب بقيلة، تغريدة مفادها أن عملة البيتكوين ستسهل عملية التحويلات من المهاجرين لا يملكون حسابات مصرفية في البلاد التي يعملون فيها، وقد تكون أسرهم في الديار أيضاً من بين 1,7 مليار شخص الذين لا يتعاملون مع المصارف حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، قد يحتاج بعض المهاجرين إلى تحويل الأموال إلى بلدان غير مدمجة في نظام الدفع الدولي أو تتعرض لقيود في ما يخص قدرتها على تلقي التحويلات عبر الحدود، مثل سوريا أو كوبا.

كان الرئيس بقيلة محقاً بشأن الحاجة إلى تحدّي هذا النظام، بما في ذلك من خلال توفير بدائل منخفضة الكلفة والمخاطر. لكن البيتكوين هي الأداة الخاطئة لفعل ذلك. صحيح أنها تسمح للناس بتحويل القيمة بشكل مباشر وعلى مستوى عالمي، من دون وساطة مكلفة من طرف ثالث، لكنّ تقلّب سعرها يجعلها في أفضل تقدير أصلاً من الأصول، أو مخزناً للقيمة الشديد الخطورة، وليست وسيلة للتبادل. أي أن خطر حدوث انخفاض مفاجئ في سعرها سيعني أن المهاجرين وأسرهم في الديار لا يمكنهم أن يتأكدوا أبداً من قيمة المبلغ المحوّل.

> **كان رئيس السلفادور نجيب بقيلة محقاً بشأن الحاجة إلى تحدّي نظام التحويلات العالمي**

بدلاً من رفض تبني السلفادور لعملة البيتكوين على أنه مجرد مثال آخر على «جنون التشفير»، ينبغي لنا أن نتأمل في السبب الذي يجعل العديد من الناس في مختلف أنحاء العالم على استعداد لتبني العملات الرقمية المشفّرة لأغراض غير المضاربة. لعل الإجابة تكمن في حقيقة مفادها أن النظام المالي الدولي الحالي إما يخدمهم بشكل رديء، أو لا يخدمهم على الإطلاق.

حقّقت الإبداعات في مجال النقود الرقمية، مثل خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول M-Pesa في أفريقيا، إنجازات كبيرة بالدخول إلى العديد من أنظمة الدفع في البلدان النامية. لكن لا تزال هناك حاجة إلى جهد كبير من أجل توفير البنية الأساسية والأطر التنظيمية اللازمة لدعم النقود الرقمية. هناك حاجة ماسّة إلى سياسات منسّقة عابرة للحدود تضمن عدم تسبب البيتكوين والعملات المشابهة لها في إحداث أضرار تكون أكبر من النفع الذي تجلبه للبلدان النامية. وإذا لم يتبنَّ القطاعان العام والخاص إصلاحات حاسمة، وإذا لم يحرصا على إتاحة الخدمات المصرفية الأساسية للجميع بأكلاف منخفضة، فسوف ينجذب الناس والحكومات بشكل متزايد إلى البيتكوين وغيرها من البدائل المنخفضة الكلفة، والعالية المخاطر، لاستخدامها بدلاً من الخدمات المصرفية التقليدية.

*نُشر هذا المقال على موقع ProjectSyndicate.org في 24 حزيران 2021

رسم بياني

العملات المشفّرة حقيقية، متقلّبة، وخطرة

حتى الآن، ما زالت العملات المشفّرة عرضة للتقلبات السريعة والتذبذبات المدفوعة بتصريح من هنا أو بقرار حكومي من هناك. ورغم أن هذه العملات استفادت من جائحة «كورونا» لينمو حجم التداول فيها خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية من 770 مليار دولار إلى 2400 مليار دولار، إلا أنها خسرت خلال شهر واحد نحو نصف قيمتها السوقية.

منذ بداية جائحة كورونا، ارتفعت أسعار قيمة العملات المشفّرة لأكثر من سبب:

- اهتزاز الثقة بالدولار وتحوّل المستثمرين إلى أصول أخرى، مثل الذهب والعملات المشفّرة وغيرها، لحفظ قيمة ثرواتهم.

- أدّت السياسات التي اتبعتها الحكومات حول العالم، لمواجهة أثر الجائحة على الاقتصاد، والتي تمثّلت بضخ الأموال في الأسواق، إلى وجود كميات هائلة من الأموال الإضافية بين أيدي الأفراد الذين عمدوا إلى استثمار قسم كبير منها في الأسواق المالية واشتروا الأسهم والسندات والعملات المشفّرة أيضاً.

رغم ذلك، ما زالت التقلبات السريعة والتذبذبات الواسعة تسيطر على أسعار العملات المشفّرة، أي أن التداول فيها ما زال عرضة لمخاطر واسعة. فعلى مدار المدة التي تلت الجائحة، شهدت سوق العملات المشفّرة حركة دائمة صعوداً وهبوطاً، أدّت إلى مراكمة أرباح كبيرة في بعض الأوقات، لكنها أدّت أيضاً إلى خسائر كبيرة. القيمة السوقية لهذه العملات كانت تبلغ 770 مليار دولار في مطلع 2021، وخلال خمسة أشهر فقط بلغت 2400 مليار دولار، لكن تخللتها ارتفاعات وانخفاضات كثيرة. وفي غضون شهر ونصف شهر خسرت العملات المشفّرة نصف قيمتها السوقية، وصارت تساوي اليوم نحو 1,2 تريليون دولار.

هذه هي الحساسية الكبيرة التي تعاني منها العملات المشفّرة. هناك آراء تقول بأنها لا تزال في مرحلة «اكتشاف القيمة»، أي أن السوق لم تحدّد قيمتها بعد، وهذا الأمر مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه العملات في الاقتصادات. لذا، قبل أن يتحدد دورها الفعلي، وليس النظري، يصعب أن تستقرّ أسعارها. فالتقلبات التي سجّلتها أسعار العملات المشفّرة، تُعزى إلى عدم وجود توصيف واضح لدورها السوقي. فرغم أنها تُدعى «عملة» إلا أنها ليست عملة بالمفهوم النظري المتعارف عليه للعملات، إذ ما زال عدد من الدول يرفض الاعتراف بها، ويرفض التسديد بواسطتها أو استبدالها بعملات أخرى، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن التداول فيها تقلباتها المستمرّة. كذلك، لا يمكن اعتبارها أداة لحفظ القيمة، مثل السلع الأخرى كالذهب والفضة، إذ إنه لا يمكن الاتفاق على ما تحمله هذا العملات من قيمة جوهرية (intrinsic value).

إذاً تلعب العملات المشفّرة الآن دور أدوات المضاربة في الأسواق، وما يتحكّم بقيمتها هو فقط العلاقة بين العرض والطلب، لذلك نرى أن سعرها هو عرضة لأي خبر أو تصريح أو قرار حكومي من هذه الدولة أو تلك. فمثلاً عندما صرّح إيلون ماسك، صاحب شركة تيسلا، في 12 أيار الماضي أن تيسلا لن تتعامل بالـ«بيتكوين» لأن عمليات تعدينها «غير صديقة للبيئة»، تلقّت العملات المشفّرة خسارة فادحة خلال أسبوع واحد بنحو 400 مليار دولار. لكنها تلقّت بعد ذلك ضربة أخرى بعد قيام السلطات المالية الصينية بالتضييق على العملات المشفّرة في 18 أيار، ما فاقم الخسائر التي تلقّتها لتبلغ في الأسبوع الذي تلاه 500 مليار دولار إضافية.

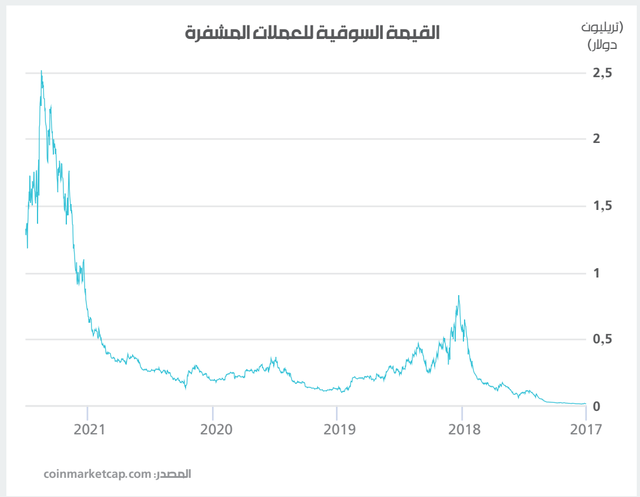

المصدر: coinmarketcap.com

مقال

الإنهيار المتوقّع منذ 1992

الأمجد سلامة

يدور الحديث في لبنان في هذه الأيام عن الانهيار والمآلات التي ستوصل إليه. ضمن هذا السياق يلاحظ المراقبون أن هناك قناعة، لدى قسم كبير من الطيف السياسي، أنه يمكن تفادي الإنهيار أو على الأقل التخفيف من وقعه، في حال اتُّخذت مجموعة من الإجراءات في القريب العاجل. طبعاً كل طرف يشخّص الإجراءات والوضع بشكل مختلف يتماشى مع قراءته الآنية للظروف السياسية المحلية وربما الإقليمية أيضاً. لكن في الحقيقة، إن مصطلح الانهيار، في السياق اللبناني، هو مصطلح فضفاض جداً، قد يحتمل في طياته الإشارة مثلاً إلى الوضع الاقتصادي، أو إلى الفوضى الاجتماعية، أو إلى الاقتتال الأهلي، لذا سنحدّد الإطار الموضوعي للمصطلح. فالانهيار في السياق اللبناني، ولا سيما الأقرب تاريخياً، هو الانهيار الاقتصادي الشامل على المستويين الكلّي والجزئي، بكل ما يعنيه ذلك من انعكاسات على البعدين المالي والنقدي. لم يسبق أن واجهت البلاد هذا المستوى من الانهيار حتى خلال الحرب الأهلية الطويلة التي شهدت حالات تضخّم جامح أو مفرط. وضمن هذا الإطار، الانهيار ليس على الأبواب، بل وقع فعلاً، ومنذ فترة ليست وجيزة. أما ما يعيشه المجتمع اللبناني اليوم، فهو دخوله واحدة من مراحل الانهيار الأصعب، بعدما كانت البلاد تمرّ بمخاضات أقل وطأة وقسوة، خلال الأشهر الأخيرة. الحقيقة هي أن الانهيار حصل حين أغلقت المصارف أبوابها في 19 تشرين الأول من عام 2019. كان هذا الأمر مؤشّراً، في حينه، إلى توقف الدورة الاقتصادية اللبنانية على مستوى الاقتصاد الكلّي، لما للقطاع المصرفي من حصّة غالبة فيه. ومنذ ذلك الحين، أصبح التصنيف الحقيقي للمصارف اللبنانية هو أنّها معسّرة، ولا ينقص إعلان إفلاسها إلا قرارات من السلطتين القضائية والمالية في البلاد.

الفرص الضائعة

لم يكن بإمكان أي طرف لبناني منع الانهيار في عام 2019. كان أشبه بقطار وصل إلى محطّته رغم العراقيل التي وُضعت أمامه. منع الانهيار كان يتطلّب المبادرة مبكّراً، قبل عام 2016، إلى الاتفاق مع المصارف على إعادة جدولة الديون (أو فرض الأمر عليها عبر استرجاع جزء كبير من الفوائد عبر ضرائب مرتفعة على أرباح هذه المصارف وأرباح الفوائد) والسعي الجدي لإغلاق الفجوة في الميزان التجاري علّ ذلك كان سيساعد في الحدّ من خسائر الحساب الجاري المتراكمة. لكن هذه القرارات كانت ستكون قاسية وصادمة وستواجه بمعارضة شديدة، نظراً إلى الموقع الريادي الذي يحتلّه التجار والمصارف ضمن منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية. وكانت الفرصة الزمنية المتاحة لتطبيق هذه الوصفة والعلاجات محدودة، وكان كلما تقدم الوقت أكثر ارتفع ثمن هذه الإجراءات على المجتمع وعلى المنظومة.

كل ما كان يمكن القيام به، بعد 19 تشرين الأول 2019، هو إدارة الانهيار. والأمثل كان أن يُدار بشكل يسمح ببدء عملية تعافٍ مالية ونقدية تؤسّس لعملية إعادة هيكلة للاقتصاد اللبناني، وتعالج على المديين المتوسط والطويل عيوبه الهيكلية. ما حصل فعلاً كان أن استقال الرئيس سعد الحريري في لحظة كان يجب أن تبدأ فيها حكومته عملية إدارة الانهيار، وأُلقيت المهمة على عاتق حكومة الرئيس حسان دياب، التي قدّمت خطّة واضحة محدّدة النقاط لإدارة الانهيار والانطلاق بعملية التعافي المالي والنقدي- بغضّ النظر عن الكثير من سلبيات الخطة.

قبل ذلك كانت الحكومة قد اتخذت واحداً من أهم القرارات وأكثرها شجاعة في تاريخ الجمهورية اللبنانية وحكوماتها المتعاقبة: قرار التوقف عن دفع الديون. المسار الذي رسمته الحكومة قبل استقالتها كان مؤلماً، ولكنّه بالتأكيد أقل ألماً مما يعيشه اللبنانيون اليوم. وبما أن الخطّة فُجّرت- سواء من داخل الحكومة (فلنتذكر كيف أُفشل مشروع قانون القيود على رأس المال)، أو في المجلس النيابي (من خلال الخفّة التي تعاطت بها لجنة المال والموازنة مع هول الانهيار)- تُرك الانهيار من دون إدارة، وبدأ اللبنانيون يكتشفون مراحله تواليا، انتقالاً من الصعب إلى الأصعب. وفي بلد كلبنان، منظومة اقتصاده السياسي متجذّرة ومتشابكة، لا يمكن افتراض أن موضوعية خيارات أو اقتراحات تعني تلقائية تبنيها والتضامن حولها، حتى لو كان البلد على شفا انهيار اقتصادي شامل. ولهذا السبب تحديداً كانت كل الخيارات مؤلمة منذ عام 2016، فمسار الانهيار ليس وليد عام 2016 أو حتى 2006، بل هو وليد سياسات انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ عام 1992، وأثبتت فشلها الذريع في عام 1997، ولقد تمّ تأجيل معالجتها أوّل مرة عام 1998، ومن ثم توالت التأجيلات تباعاً إلى أن وصل القطار إلى محطة الانهيار في 19 تشرين الأول 2019.

القرار الكبير

ما الذي حصل في عام 1998؟

في الأشهر الأخيرة انتشرت على وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي مقاطع من جلسة مجلس النواب المخصّصة لإقرار موازنة عام 1998. كان الإطار الذي انتشرت فيه، يهدف إلى إظهار مواضع المسؤولية عن «الأزمة الراهنة»، بسبب قرار الاستدانة عبر سندات بالعملة الأجنبية (اليوروبوندز)، وذلك بحجّة أن كلفة الاستدانة عبر سندات الخزينة بالليرة اللبنانية فوائدها مرتفعة جداً. الحقيقة أن تلك الجلسة كانت تأسيسية فعلاً. فهي رسمت المسار الذي سيسلكه معظم الطيف السياسي اللبناني (كممثل لمنظومة الاقتصاد السياسي اللبناني) في العقدين التاليين. والجلسة كانت من الأهمية لدرجة أنّه يمكن القول إن بعض أبطالها ستذكره كتب التاريخ فقط في سياق بعض أحداث الحرب الأهلية، وكمساهم أساسي في إقرار موازنة 1998. ولكن لفهم أهمية ما حصل في تلك الجلسة، ولفهم جدوى الخيارات البديلة في حينه، لا بد من شرح الوضع الذي كانت وصلت إليه البلاد مع نهاية عام 1997.

فمنذ أولى حكومات رفيق الحريري استندت سياسته الاقتصادية إلى قاعدتين أساسيتين هما ضمان استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية وصولاً إلى تثبيته، وبرنامج إنفاق طموح وتوسعيّ. ولكن النتيجة كانت مختلفة تماماً عما كان يتوقعه ويروّج له الرئيس الحريري، فكانت النتيجة أن انطبعت الحقبة بسمتين بارزتين: ارتفاع حاد في الدين العام وانخفاض في معدلات النمو. بحسب توفيق كسبار، فإنّه خلال الفترة الممتدة بين عامي 1993 و2002، بلغ متوسط النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي 3,7% فقط، وهو معدل أقل من معدل ما قبل الحرب البالغ 6,2%. واعتبر كاسبار هذا المعدل فشلاً ذريعاً، وذلك لأن النمو في أوائل التسعينيات بدأ من مستوى منخفض نسبياً لإنتاج ما بعد الحرب، بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي في تلك الفترة كان مدفوعاً بالإنفاق الحكومي المكثّف ومدعوماً بوضع الاقتصاد الكلّي القوي نسبياً رغم ظروف الحرب، وتباطؤ معدل التضخم. والأهم أن مستوى الدين كان منخفضاً في بداية تلك الفترة، بينما كانت مكانة الاحتياطيات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية مريحة. وبينما كانت هذه الصورة «الإيجابية والمرضية» هي الظاهرة والطاغية على المشهد، كانت الحقيقة الكامنة خلف الصورة هي المديونية الخارجية، حيث كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز خلال الفترة الممتدة بين عامَي 1995 و2002 ، باستثناء فائض صغير في عام 1996. والحقيقة هي أن عام 1997 شهد بداية خفوت الحديث عن إعادة الإعمار، وازدياد المخاوف بشأن المستويات المرتفعة للعجز المالي والدين العام. وبالفعل في نهاية ذلك العام وصل الدين العام إلى 101% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ارتفعت نسبة خدمة الدين من الإنفاق الحكومي إلى 36,6%، وشكّلت ما نسبته 72% من عجز الموازنة.

كان من المفترض أن تشكل نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، معطوفة على نسبة خدمة الدين من الإنفاق الحكومي، جرس إنذار لفرملة الاندفاع نحو المزيد من الاستدانة، وإعلان التوقف عن السداد. علماً بأنّه في عام 1998 كان الدين بالليرة اللبنانية (سندات الخزينة) لا يزال يشكّل أكثر من 75% من إجمالي الدين العام. ولكن ما حصل كان العكس، اندفعت الحكومة نحو الاستدانة بالعملة الأجنبية، بينما طبّقت حزمة من الإجراءات «الإصلاحية»، التي زادت التقشف والأعباء الضريبية على اللبنانيين. يعدّد توماس هيلبلينغ هذه الإجراءات: على صعيد الإيرادات تضمنت الموازنة زيادة رسوم على الاستيراد والنقل والمبيعات والخدمات والإسمنت، بالإضافة إلى زيادات كبيرة على رسوم المعاملات الرسمية. أما على صعيد النفقات، فقد جمّدت الحكومة التوظيف في القطاع العام وتوجّهت صوب تقليص النفقات المرحّلة من الأعوام السابقة.

عملياً اتخذت الحكومة إجراءات تعطي انطباعاً بأن المالية العامة تمرّ بأزمة عميقة، ولكنّ الدولة لم تتوقف عن الاستدانة وخدمة الدين. ورغم أن الاستدانة عبر «اليوروبندز» خفّفت الضغوط عن السوق المالية اللبنانية بحلول شهر أيار 1998، إلا أن الوضع سرعان ما تدهور في العام التالي. وبحلول عام 2001 كان لبنان بحاجة إلى مؤتمر «باريس 1» لإخراجه من الأزمة المالية التي عصفت به، حيث إن نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي كانت قد وصلت إلى 134%، بينما وصلت نسبة خدمة الدين من الإنفاق الحكومي إلى 38%، ويضاف إلى هذين العاملين أن نسبة الدين بالعملة الأجنبية كانت قد ارتفعت إلى 40% من إجمالي الدين العام.

بمعنى آخر، وجدت الحكومة اللبنانية نفسها في وضع أسوأ مما كانت عليه في عام 1998 حين قرّرت تأجيل معالجة أصل المشكلة.

الضمانات الغائبة

لكن لماذا كان الهروب من التوقف عن الدفع، سواء مع الحريري الأب أو مع الحريري الابن؟

لا يمكن حصر هذا القرار بشخص رفيق أو سعد الحريري فقط. فقرار التأجيل الأول، أي الاستدانة عبر اليوروبوندز، اتُّخذ في مجلس النواب، أي بدعم غالبية الطبقة السياسية، وهي ممثلة لمنظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية. والتوقف عن الدفع كان يعني القبول بأن الدائن الأول، أي القطاع المصرفي، أصبح مهدداً بالإفلاس. والأهم هو أن قراراً كهذا يعني توقف تدفقات رأس المال الغربي على لبنان، مع كل ما يعنيه هذا من مساس بأسس المنظومة. وفي هذا الإطار يشرح هانز باومان ما فهمه (من خلال تقارير صندوق النقد الدولي) عن كيفية تجنّب لبنان الأزمة المالية طوال تلك السنين رغم الدين العام المرتفع للغاية، معيداً السبب الرئيسي إلى «الضمانات غير المباشرة» التي أمّنها المانحون (دول الخليج وأوروبا) والمؤسّسات الدولية (ومن خلفها الولايات المتحدة) لعدم نفاد الدورة المالية اللبنانية من رأس المال الغربي. بمعنى آخر شكّل هؤلاء عماد صمود منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية في الفترة التي تلت انتهاء الحرب الأهلية.

عملياً لطالما كان التوقف عن سداد الدين العام سيعني اهتزاز منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية، سواء بسبب تبعات القرار على القطاع المصرفي أو على تدفّق رؤوس الأموال الغربية على لبنان، لذا كان القرار الدائم هو ترحيل التعامل بهكذا قرار إلى المستقبل. ولكن في السنوات الأخيرة، وعلى عكس كل المرات السابقة، لم يقدّم الغرب وحلفاؤه «ضمانات» تقي منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية شرّ التعامل الجادّ مع الأزمة، فكان أن اختارت المراهنة على استمرار هذه الضمانات حتى حصول الانهيار. ولكن في النهاية وُجد من اتخذ القرار الشجاع بالتوقف عن السداد، في ظل غياب «الضمانات» الغربية. لذا إن المنظومة تتفتّت بشكل تدريجي، وإن لم يظهر الأمر للعيان بعد. وبينما لا يمكن لأحد أن يضمن شكل المنظومة القادمة، إلا أنّ الاحتمالات المفتوحة في الإقليم اليوم تعطي الأمل باحتمال تشكّل منظومة جديدة مختلفة عن تلك التي رسمت الخطوط العريضة للاقتصاد اللبناني خلال القرن الماضي.

> **الاحتمالات المفتوحة في الإقليم اليوم تعطي الأمل باحتمال تشكّل منظومة جديدة مختلفة عن تلك التي رسمت الخطوط العريضة للاقتصاد اللبناني خلال القرن الماضي**

انجلو بوليغان ـ المكسيك

المصادر المستعملة:

«المواطن الحريري: إعادة إعمار لبنان النيوليبرالية»، هانس باومان

«اقتصاد لبنان السياسي: 1948-2002»، توفيق كسبار

«إعادة الإعمار بعد الحرب، والمالية العامة، والاستدامة المالية» توماس هيلبلينغ